

مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية



مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 46 . العدد 15

1446 هـ - 2024 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

رئيس هيئة التحرير	أ. د. محمود حديد
رئيس التحرير	أ. د. وليد حماده

عضو هيئة التحرير	د. محمد هلال
عضو هيئة التحرير	د. فهد شريباتي
عضو هيئة التحرير	د. معن سلامة
عضو هيئة التحرير	د. جمال العلي
عضو هيئة التحرير	د. عباد كاسوحة
عضو هيئة التحرير	د. محمود عامر
عضو هيئة التحرير	د. أحمد الحسن
عضو هيئة التحرير	د. سونيا عطية
عضو هيئة التحرير	د. ريم ديب
عضو هيئة التحرير	د. حسن مشرقي
عضو هيئة التحرير	د. هيثم حسن
عضو هيئة التحرير	د. نزار عبشي

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها

الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الإلكتروني : magazine@albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
 - طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
 - إذا كان الباحث طالب دراسات عليا:
يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقة على النشر في المجلة.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:
يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.
 - إذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :
يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.
 - إذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :
يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.
 - يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):
عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1- مقدمة
 - 2- هدف البحث
 - 3- مواد وطرق البحث
 - 4- النتائج ومناقشتها .
 - 5- الاستنتاجات والتوصيات .
 - 6- المراجع.

- يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب - الاقتصاد - التربية - الحقوق - السياحة - التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):
- عنوان البحث .. ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).
- 1. مقدمة.
- 2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
- 3. أهداف البحث و أسئلته.
- 4. فرضيات البحث و حدوده.
- 5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
- 6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
- 7. منهج البحث و إجراءاته.
- 8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
- 9. نتائج البحث.
- 10. مقترحات البحث إن وجدت.
- 11. قائمة المصادر والمراجع.
- 7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:
 - أ- قياس الورق 25×17.5 B5.
 - ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 - يمين 2.5- يسار 2.5 سم
 - ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8
 - ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20
- . كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.
- ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.
- 8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.
- 9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.
- 10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (-) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة . وفيما يلي مثال على ذلك:

-MAVRODEANUS, R1986- Flame Spectroscopy. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة . مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases Clinical Psychiatry News , Vol. 4. 20 – 60

ج . إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.
2. دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة ألف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .
3. دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .
4. دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.

المحتوى

الصفحة	اسم الباحث	اسم البحث
48-11	د. وائل نورس هُناوي	أثر التركيز والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)
86-49	د. عبد الهادي الرفاعي د. يوسف محمود سارة الخير	دراسة تحليلية لأثر التغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1990-2019
116-87	هديل سليمان	أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي دراسة ميدانية
154-117	منار محمد نادر	تأثير كفاية رأس المال في القروض المصرفية: دليل من سورية

أثر التركيز والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

الدكتور: وائل نورس هناوي

كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة اليرموك الخاصة

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير نسبة التركيز القطاعي وحصة المصارف من ودائع العملاء والتسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تمّ قياسها بنسبة هامش الدخل من الفوائد والعمولات. واستند التحليل إلى بيانات متوازنة لجميع المصارف التقليدية الأحد عشر المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2022. وبتنفيذ نماذج الانحدار المجمع ونماذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونماذج الانحدار ذو الأثر العشوائي لاختبار فرضيات الدراسة، أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لنسبة التركيز القطاعي في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما كان أثر الحصة السوقية للمصارف من ودائع العملاء وأثر الحصة السوقية للمصارف من التسهيلات الائتمانية المباشرة إيجابياً وذو دلالة إحصائية في ربحية المصارف المدروسة.

نتائج هذه الدراسة لها العديد من الآثار الإدارية. أولاً، يمكن للمصارف توسيع حصتها في السوق لتحسين ربحيتها. ثانياً، يجب ألا يقلق مديرو المصارف بشأن درجة التركيز في الصناعة. حيث أظهر التحليل أن القرارات الإدارية وليس التركيز هي التي تؤثر في ربحية المصارف.

الكلمات المفتاحية الحصة السوقية، الربحية، المصارف الخاصة السورية، نسبة التركيز.

The effect of concentration and market share on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange (An Applied study)

Abstract

This study aimed to explore the effect of the sectoral concentration ratio and the bank's share of customer deposits and direct credit facilities on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange, which was measured by the income margin ratio from interest and commissions. The analysis was based on balanced data for all eleven traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period from 2010 to 2022. By implementing pooled regression models, fixed-effect regression models, and random-effect regression models to test the study hypotheses, the results showed that there was a statistically significant negative effect of the sectoral concentration ratio on the profitability of traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange, while the effect of the banks' market share from customer deposits and The banks market share from direct credit facilities is positive and statistically significant in the profitability of the banks.

The findings of this study have several managerial implications. First, the bank can enlarge their market share to improve profitability. Second, bank managers should not worry about the degree of concentration in the industry. Analysis shows that it is management rather than concentration which affects bank profitability.

Keywords :

Market share, profitability, Syrian private banks, concentration ratio.

1. تمهيد:

المصارف هي مؤسسات مالية مملوكة للقطاع العام أو الخاص تقبل الودائع وتقدم القروض بشكل عام. فالودائع هي الأموال التي يتركها الأشخاص في مؤسسة ما على أساس أنه يمكنهم استعادتها في أي وقت أو في وقت متفق عليه في المستقبل، أما القرض فهو المال الذي يمنحه المقرض للمقترض ويُسمح به للمقترض بأن يقوم بسداده بشكل كامل مع الفائدة بعد أجل محدد؛ ويسمى هذا الإجراء المتمثل في أخذ الودائع وتقديم القروض بالوساطة المالية والتي تعتبر اللبنة الأساسية لقيام المصارف بمفهومها الحديث. ومع تطور الحياة الاقتصادية وتنامي حاجات الأفراد ظهرت أدوار أخرى للمصارف؛ كدورها الضامن للأفراد والشركات (عملية ضمان دفع المستحقات على الأفراد والشركات من خلال إصدار الكفالات وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية)، ودور الدفع للمصارف في الاقتصاد (يقوم معظم الأشخاص والشركات بدفع فواتيرهم من خلال حساباتهم الجارية في المصارف) وأيضاً تلعب المصارف دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال دورها في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة. ومهما تنوعت وتعددت أدوار المصارف في الاقتصاد يبقى دورها كوسيط مالي هو الأساس في عملها والذي يشكل الحيز الأكبر من اهتمام المديرين فيها.

إنّ الهاجس الأكبر للمديرين في المصارف يكمن تحديداً في اتخاذ القرارات المرتبطة بزيادة الربحية بسرعة وفعالية وذلك في ظلّ زيادة حدة المنافسة في القطاع المصرفي الذي يشكّل عصب الاقتصاد في أي دولة من جهة ومن جهة أخرى بسبب ندرة الفرص الجذابة المتاحة للمصارف سواء من ناحية الحصول على التمويل أو من ناحية منح الأموال للاستثمار. ومن أجل القيام بذلك يحتاج المديرين إلى فهم أكبر للعوامل التي تزيد من الربحية.

إنّ الارتباط الوثيق بين حصة السوق والربحية معترف به بقوة من قبل المديرين وعلماء الإدارة باعتباره فرضية أساسية لاستراتيجية الأعمال. ونظراً للتكلفة العالية والمخاطر العالية المرتبطة ببناء الحصة السوقية، فمن الضروري أن يكون لدى المديرين أدلة أوضح على فوائد بناء مثل هذه الحصة السوقية، فبالرغم من النظريات الأساسية التي تشير إلى

الارتباط بين حصة السوق والربحية؛ لا تزال العلاقة بين الحصة السوقية والربحية تشكل قضية بحثية حاسمة في الإدارة الاستراتيجية للأعمال في العالم. حيثُ كان السؤال العام دائماً هو ما إذا كان امتلاك حصة سوقية عالية سيضمن أرباحاً أكبر حيثُ لم ينجح الباحثون الذين حققوا في هذا السؤال في حل هذه المعضلة وبالتالي مازال السؤال قائم.

2. الدراسات السابقة:

1-2 الدراسات باللغة العربية:

2-1-2 دراسة (الكور، 2011) بعنوان: "أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التركيز من الأصول والحصة السوقية من الودائع في أداء المصارف التجارية الأردنية، وقد تمّ تطبيق الدراسة على عينة من أربعة عشر مصرفاً تجارياً في الأردن خلال الفترة 1993 - 2006 م. وقد تمّ قياس التركيز من الأصول من خلال نسبة CR3 وذلك بقسمة مجموع الموجودات لأكثر ثلاثة مصارف على مجموع موجودات المصارف التي تضمها العينة وكذلك من خلال استخدام مقياس Herfindahl-Hirshman (HH) من الأصول الذي يحسب من خلال مجموع مربع الحصة السوقية من الأصول لجميع المصارف الداخلة ضمن الدراسة، أمّا أداء المصارف فقد تمّ التعبير عنه من خلال معدل العائد على الأصول، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة تمثّلت بنسبة رأس المال إلى الأصول، وحجم المصرف من الأصول ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. واستخدم الباحث نماذج الانحدار المجمع Pooled Regression لاختبار أثر التركيز والحصة السوقية في الأداء. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود أثر سلبي وغير دالّ إحصائياً لمقاييس التركيز من الأصول في أداء المصارف، وأيضاً أثر الحصة السوقية من الودائع في أداء المصارف كان سلبي وغير دالّ إحصائياً.

2-1-2 دراسة (العلي، 2012) بعنوان: "العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة"

بحثت هذه الدراسة في العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة وذلك في مجموعة مكونة من ستة مصارف خاصة عاملة في سورية خلال الفترة 2006 – 2010 م. ومن العوامل التي اختبر الباحث أثرها في هامش سعر الفائدة هو مؤشر الحصة السوقية والذي تمّ قياسه من خلال نسبة إجمالي ودائع المصرف إلى إجمالي الودائع في المصارف المدروسة، وقد استخدم الباحث علاقات الانحدار البسيط ونموذج الأثر الثابت والعشوائي لتحليل البيانات وتقدير المعلمات في النماذج، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج أهمها فيما يتعلق بموضوع بحثنا هو وجود أثر إيجابي ضعيف وغير دالّ إحصائياً للحصة السوقية من الودائع في هامش سعر الفائدة .

2-1-3 دراسة (القحطاني، 2020) بعنوان: " الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية

وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية " .

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية في ربحية المصارف السعودية، حيث شملت الدراسة اثنا عشر مصرف سعودي مدرج في سوق الأوراق المالية وذلك خلال الفترة 2008 – 2018 م. وقد تمّ التعبير عن الربحية من خلال معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. ولاختبار أثر الحصة السوقية في الربحية تمّ إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى للبيانات المتجمعة من خلال نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي، واستخدمت الدراسة متغيرات ضابطة / متحكم بها (Control variable) تمثلت بحجم الودائع، حجم المصرف، الناتج القومي الإجمالي والتضخم. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية تؤثر إيجاباً في معدل العائد على الأصول وهذا التأثير دالّ إحصائياً، بينما كان تأثير الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية سلبياً على معدل العائد على حقوق الملكية وغير دالّ إحصائياً.

2-2 الدراسات باللغة الأجنبية:

1-2-2 دراسة (Genchev , 2012) بعنوان: "أثر الحصة السوقية على ربحية المصرف".

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير عوامل مختلفة (مثل الحصة السوقية ونسبة التركيز) على ربحية المصارف في بلغاريا. شملت الدراسة بيانات 22 مصرف خلال الفترة 2006 – 2010. وقد تمّ قياس الحصة السوقية من خلال نسبة حصة كل مصرف مدروس من ودائع العملاء إلى إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي المدروس، أما نسبة التركيز CR4 (نسبة تركيز أصول المصارف الأربعة الكبيرة) فقد تم حسابها من خلال حاصل جمع حصة أكبر أربع مصارف -من حيث الأصول خلال فترة الدراسة- من إجمالي الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة، بينما تمّ قياس الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ROE. وتم اعتماد طريقتين تحليليتين لفحص أثر الحصة السوقية في الربحية؛ هما طريقة المربعات العادية الصغرة المجمعة (pooled OLS) ونموذج الأثر العشوائي (random-effects model). وأظهرت النتائج أنّ العلاقة بين الحصة السوقية والربحية إيجابية وذات دلالة إحصائية. بينما لم يُلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة التركيز والربحية.

2-2-2 دراسة (Filbeck et al, 2012) بعنوان: " نمو حصة السوق ومقاييس الأداء: حالة المصارف الكبيرة مقابل المصارف المجتمعية".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحصة السوقية والربحية لمجموعة مكونة من 2438 مصرف في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2001 – 2008م. حيثُ اختُبر أثر الحصة السوقية الإجمالية والتغير في الحصة السوقية على مجموعة من مقاييس الربحية في المصارف الكبيرة والمجتمعية.

اتبعت هذه الدراسة نهجاً بديلاً مختلفاً عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحصة السوقية والربحية؛ فهي لم تحقق فقط في العلاقة بين الحصة السوقية والربحية، ولكن أيضاً في العلاقة بين التغير في الحصة السوقية والربحية. حيثُ كان هناك اهتمام في معرفة ما إذا كانت المكاسب (الزيادة) في الحصة السوقية تُكبد الشركة تكاليف إضافية فقط أم أنها مفيدة من حيث زيادة الربحية.

تمّ تقسيم العينة إلى مصارف كبيرة مقابل مصارف مجتمعية بناءً على معيار إجمالي الأصول (المصرف المجتمعي هو المصرف الذي يبلغ إجمالي أصوله مليار دولار أو أقل). وأيضاً تمّ تقسيم فترة العينة إلى فترتين فرعيتين: 2001 - 2004 و 2005 - 2008 وذلك لاختبار ما إذا كانت العلاقة بين الحصة السوقية والربحية تتغير بمرور الزمن.

وقد تمّ قياس الحصة السوقية بنسبة ودائع العملاء لكل مصرف إلى إجمالي ودائع العملاء في المصارف المدروسة، أمّا الربحية فُعبرَ عنها من خلال معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE. كما تمّ خلال الدراسة استخدام متغيرات ضابطة شائعة في دراسات الربحية -نسبة الأصول الإيرادية إلى إجمالي الأصول نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل، حجم المصرف نسبة دخل الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة مصاريف الفوائد إلى وسطي مجموع الودائع-. وتم اعتماد طريقة الانحدار الخطي المتعدد لفحص أثر الحصة السوقية والمتغيرات المتحكم بها الأخرى في الربحية؛ ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف كاملة (كبيرة ومجتمعية) متمثلة بمعدل العائد على الأصول. وبين الحصة السوقية وربحية المصارف الكبيرة متمثلة بمعدل العائد على الأصول.

- وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف المجتمعية متمثلة بمعدل العائد على الأصول، وبين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على الأصول خلال الفترتين المختلفتين في الدراسة.
- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف كاملة (كبيرة ومجتمعية) متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وأيضاً بين الحصة السوقية وربحية المصارف الكبيرة متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وكذلك بين الحصة السوقية وربحية المصارف المجتمعية متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية.
- وجود علاقة سلبية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2001-2004.
- وجود علاقة طردية غير دالة إحصائياً بين الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2005-2008.
- وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين التغير في الحصة السوقية وربحية المصارف متمثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول في جميع الحالات.

3-2-2 دراسة (Etale et. al., 2016) بعنوان: " علاقة الحصة السوقية والربحية:

دراسة القطاع المصرفي في نيجيريا " .

تناولت الدراسة العلاقة بين الحصة السوقية وربحية القطاع المصرفي في نيجيريا حيث شملت الدراسة عشرة مصارف مدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا وذلك خلال الفترة 2003 - 2011م.

استخدام الباحث تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتمّ التعبير عن الربحية والتي تمثل المتغير التابع في الدراسة بالربح بعد الضريبة PAT، في حين أنّ الحصة السوقية والتي تمثل المتغير المستقل فقد تمّ التعبير عنها بحصة المصرف من ودائع العملاء وحصة المصرف من القروض الممنوحة للعملاء. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذو دلالة إحصائية بين حصة المصرف السوقية من ودائع العملاء والربحية وأيضاً وجود علاقة طردية بين حصة المصرف السوقية من القروض الممنوحة للعملاء والربحية لكنها غير دالة إحصائياً.

4-2-2 دراسة (Al Arif and Rahmawati, 2018) بعنوان: " العوامل المحددة لحصة السوق: أدلة من الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية "

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة على الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا، استخدمت الدراسة بيانات شهرية خلال الفترة 2009 – 2016 م ، حيث تمّ قياس الحصة السوقية للمصارف الإسلامية من خلال نسبة مجموع أصول الصناعة المصرفية الإسلامية إلى مجموع أصول جميع المصارف، أمّ العوامل التي تمّ دراسة تأثيرها على الحصة السوقية فكانت معدل العائد على الأصول ROA ، ومعدل العجز (وتمّ التعبير عن هذا المتغير من خلال نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض NPL) ، ونسبة السيولة (والتي تمّ حسابها من خلال نسبة التمويلات/القروض إلى الودائع)، ونسبة الكفاءة التشغيلية، وهامش الأرباح الموزعة لصندوق الودائع وأسعار الفائدة في المصارف التقليدية.

استخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل العوامل التي كان لها تأثير على الحصة السوقية ،

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من نسبة الكفاءة التشغيلية وهامش الأرباح الموزعة لصندوق الودائع في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية،

أيضاً كان هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من معدل العجز وأسعار الفائدة في المصارف التقليدية في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية، بينما كان أثر الربحية سلبي وغير دال إحصائياً في الحصّة السوقية وأيضاً كان تأثير نسبة السيولة إيجابي وغير دال إحصائياً في الحصّة السوقية.

ولوحظ إنّ العامل الأكثر تأثيراً في الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية في هذه الدراسة قد كان معدل الفائدة في المصارف التقليدية.

2-2-5 دراسة (Aminah et. al., 2019) بعنوان: " الأداء المالي والحصّة السوقية

في المصارف الإسلامية الإندونيسية: رؤية نظرية أصحاب المصلحة " .

هدّفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الأداء المالي في الحصّة السوقية في المصارف الإسلامية في إندونيسيا خلال الفترة 2013 - 2015 م، وقد تمّ إجراء الدراسة على إحدى عشر مصرفاً إسلامياً؛ حيثُ جُمعت بيانات الدراسة من ثلاثة وثلاثين تقرير مالي. وقد استخدم الباحثون معدل العائد على الأصول (ROA)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) -والتي تمّ حسابها بنسبة حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر-، والقروض المتعثرة (NPL) والمصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي، ونسبة التمويل إلى الودائع (FDR) للتعبير عن الأداء المالي.

بينما تمّ التعبير عن الحصّة السوقية للمصارف الإسلامية بنسبة إجمالي الأصول للمصارف الإسلامية على إجمالي أصول المصارف الإندونيسية. وقد استخدمت الدراسة رؤية /منظور أصحاب المصلحة لشرح كيفية تأثر الحصّة السوقية في الأداء المالي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنَّ معدل العائد على الأصول له تأثير إيجابي كبير في الحصة السوقية. وفي الوقت نفسه، فإن معدل القروض المتعثرة ونسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لهما تأثير سلبي كبير في الحصة السوقية. بينما لم يكن هناك أي تأثير يذكر لنسبة التمويل إلى الودائع في الحصة السوقية.

6-2-2 دراسة (Kulu et al, 2021) بعنوان: " العلاقة بين الحصة السوقية والربحية في مصارف غانا".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المختلفة التي تؤثر على الحصة السوقية للمصارف في غانا ودراسة علاقة الحصة السوقية بالربحية. وقد تمَّ إجراء الدراسة على بيانات ثلاثة عشر مصرفاً واستخدمت الدراسة لتقدير المعلمات الخاصة ببيانات الدراسة نماذج الأثر الثابت والأثر العشوائي وطريقة العزوم المعممة (General Methods of Moments (GMM)). وقد تمَّ قياس الحصة السوقية من خلال نسبة ودائع كل مصرف إلى إجمالي ودائع المصارف؛ أمَّا الربحية فتمَّ قياسها من خلال معدل العائد على الأصول ROA.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ كل من القروض المتعثرة NPL والسيولة. (والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة) هي محددات مهمة للحصة السوقية وترتبط معها بعلاقة عكسية، في حين أنَّ نسبة الرفع المالي (والتي تمَّ قياسها من خلال نسبة الخصوم غير المتداولة إلى حقوق الملكية) وحجم المصرف (وتمَّ حسابه من خلال أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول) هي أيضاً من المحددات المهمة للحصة السوقية وترتبط معها بعلاقة طردية، بينما عوامل أخرى مثل ملكية المصرف وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق (وتمَّ قياسها بعدد المديرين المستقلين في لجنة التدقيق) لم تكن مُحدِّد مهم للحصة السوقية (حيثُ إنَّ هذه المتغيرات

اعتبرت متغيرات مستقلة؛ عدا الرافعة المالية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق دخلت ضمن النماذج كمتغيرات ضابطة (Control variable). وأظهرت الدراسة أيضاً وجود أثر إيجابي وكبير للحصة السوقية في ربحية المصارف في غانا (حيثُ عند تقدير أثر الحصة السوقية في الربحية اعتبرت متغيرات مثل ملكية المصرف والرافعة المالية والسيولة وحجم المصرف كمتغيرات ضابطة).

3. مشكلة الدراسة:

لا تزال طبيعة العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من جهة والربحية من جهة أخرى موضوعاً مهماً للبحث في الاقتصاد. وقد تأجج النقاش حول العلاقة الأساسية بينهما بسبب التناقضات في طبيعة العلاقة (طردية - عكسية)، وحجم العلاقة، والأهمية الإحصائية لهذه العلاقة واتجاه العلاقة المبلغ عنها عبر الدراسات وعبر النماذج داخل نفس الدراسة.

فضلاً عما تقدم تختلف الدراسات في كيفية قياس الحصة السوقية للمصارف فتارةً يتم حساب الحصة السوقية لكل مصرف بنسبة ودائع العملاء لكل مصرف إلى إجمالي ودائع العملاء في القطاع وتارةً أخرى يتم حسابها بنسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في كل مصرف إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية التي يمنحها القطاع، بينما ذهبت بعض الدراسات أبعد من ذلك لتعتمد إلى قياس الحصة السوقية من خلال نسبة إجمالي الأصول في كل مصرف إلى إجمالي أصول القطاع المدروس بأكمله.

بناءً على ما تقدم وفي ظل اختلاف طبيعة ودلالة العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من ناحية والربحية من ناحية أخرى بين الدراسات السابقة تبعاً للدول التي تم تطبيق الدراسات عليها وفي ظل الاختلاف في قياس الحصة السوقية بين الدراسات يمكن للباحث التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

• كيف يمكن التمييز بين التركيز القطاعي والحصة السوقية بناءً على طرق القياس المتبعة في الدراسات؟

• هل يؤثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي تمّ تناولها، حيثُ تتميز هذه الدراسة بتسليط الضوء على الفارق بين مصطلحي التركيز القطاعي والحصة السوقية بناءً على ما قدمته الدراسات السابقة، فضلاً عن تطبيقها في سورية خلال فترة حديثة ومقارنة النتائج التي سيتم التوصل إليها مع ما توصلت إليه الدراسات المشابهة في بلاد أخرى.

5. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كان هناك علاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية مع الربحية في المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. حيثُ يُقيم البحث ما إذا كان كونك رائداً في السوق يزيد من قدرة المصرف على كسب أرباح أكبر أم لا.

6. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال التركيز على دراسة الحصة السوقية للمصارف والتركز القطاعي وتوضيح الفرق بينها بناءً على استطلاع الدراسات السابقة، وتسليط الضوء على النظريات المقدمة لتفسير العلاقة بين التركيز القطاعي والحصة السوقية من جهة والربحية من جهة أخرى، وكذلك تتجلى أهمية الدراسة من خلال تطبيقها على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ومعرفة ما إذا كانت النتائج التطبيقية مطابقة لما قدمته النظريات حول هذا الموضوع أم أنّها تختلف.

7. الإطار النظري

1-7 العلاقة بين التركيز والربحية في الصناعة:

يقول (Filbeck et al, 2012) إنَّ العلاقة بين التركيز والربحية أصبحت ذات أهمية كبيرة منذ الثمانينيات وذلك عندما أصبح الاندماج في الصناعة المصرفية واسع الانتشار. وقد قدّمت دراسات (Genchev , 2012) و (الكور، 2011) نظريتين لشرح كيفية تأثير درجة التركيز القطاعي في ربحية المصارف؛ فرضية الهيكل والسلوك والأداء (The structure-conduct-performance hypothesis / SCP) ونظرية الكفاءة أو نظرية هيكل الكفاءة (the efficient-structure theory).

تنص فرضية الهيكل والسلوك والأداء SCP على أنه عندما تتمتع المصارف في السوق بقدر كبير من السيطرة فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة ربحيتها وذلك يكون بدافع من فوائد قوة السوق الكبيرة، مما يعكس تحديد الأسعار الأقل ملائمة للعملاء (انخفاض أسعار الفائدة على الودائع، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض) نتيجة للعيوب التنافسية في هذه الأسواق (الاحتكار). وتتبع أهمية نموذج SCP في قطاع المصارف حسب ما ذكره

(الكور، 2011) من كون المصارف ذات طبيعة تميل إلى التركيز، وأنَّ نموذج SCP هو الإطار الأكثر استخداماً في سبيل تحليل أداء الصناعة المصرفية. من ناحية أخرى، تشرح نظرية هيكل الكفاءة (the efficient-structure theory) العلاقة الإيجابية بين التركيز والربحية كنتيجة غير مباشرة للكفاءة؛ حيثُ تفترض هذه النظرية أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق تخلق عدم مساواة في الحصص السوقية (مستويات أعلى من الكفاءة بالمتوسط تنجم عنه حصص أكبر في السوق لعدد محدود من المصارف) تؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح.

2-7 العلاقة بين الحصة السوقية والربحية في الصناعة:

تظهر نظريات بارزة تقدم اتجاهاً واضحاً حول الحصة السوقية وتأثيرها في الربحية وهي بحسب ما ذكره (Etale et al,2016) و (Kulu et al, 2021) نظرية القوة السوقية (Market power theory) ونظرية تقييم جودة المنتج (Product Quality) (Assessment Theory) ونظرية الكفاءة (Efficiency theory) ونظرية الإدارة الاستراتيجية (Strategic management theory) ونظرية المساهمة (Contribution theory).

- نظرية قوة السوق (The market power theory):

تشرح هذه النظرية أن الحصة السوقية الكبيرة تؤدي إلى مزايا في القوة السوقية وذلك عندما تتمكن الشركة من زيادة الأسعار أو إنتاج منتجات أقل جودة لأن منافسيها غير قادرين على توفير بديل أفضل. وبالتالي، يمكن للشركات التي تتمتع بحصة سوقية عالية أن تتفاوض على أسعار أقل للمشتريات من الموردين وكذلك أن تتقاضى أسعار بيع باهظة من العملاء بسبب وضع الاحتكار أو الاحتكار المتاح. ولذلك فمن الواضح أن قوة السوق من شأنها أن تجعل زيادة الأرباح ممكنة. يمكن أن نلاحظ أن فرضية قوة السوق (market-power hypothesis) التي أوردتها (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) في دراساتهم تقدم نفس المعنى لفرضية الهيكل والسلوك والأداء (The structure-conduct-performance hypothesis / SCP). والتي قدّمها (Genchev , 2012) و (الكور، 2011) في دراستيهما لشرح كيفية تأثير التركيز في الربحية حتى أن (Genchev , 2012) قال إن فرضية الهيكل والسلوك والأداء يشار إليها أيضاً باسم فرضية قوة السوق.

- نظرية الكفاءة (efficiency theory):

تشير الفكرة الشائعة والرئيسية وراء العلاقة بين ارتفاع الحصة السوقية للشركات والربحية إلى قدرة هذه الشركات على الاستفادة من وفورات الحجم المتاحة كوسيلة لخفض التكلفة وبالتالي إفراح المجال لتحقيق أرباح أعلى. تأتي وفورات الحجم المتاحة نتيجة

لتوزيع (انتشار) تكاليف التسويق الثابتة بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج الثابتة على عدد الوحدات المنتجة (حيث أن التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة متناقصة مع زيادة الإنتاج) ولذلك فإن مزايا التكلفة تشكل حواجز أمام أي منافسة جديدة محتملة. ويتم استغلال وفورات الحجم في مجالات مثل التسويق، وتحمل المخاطر، والمشتريات، والبحث والتطوير.

وتتأثر العلاقة بين حصة السوق والربحية بوظيفة حصة السوق في خفض التكاليف مقارنةً بزيادة قوة السوق المتولدة. ويمكن القول أن نظرية الكفاءة تفسر أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية وهذا بناءً على دراسات (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021)، (Genchev , 2012)، (الكور، 2011).

- نظرية الإدارة الاستراتيجية (Strategic management theory):

يناقش كل من (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) في دراساتهم بأنه يمكن للشركات الحصول على نتائج مالية مرضية من خلال توفير منتج جيد أولاً بأسعار منخفضة، مما يجعل العملاء راضين للغاية وتكتسب الشركات بذلك حصة سوقية وصورة جيدة في ذهن العملاء، ثم تعمل الشركات لاحقاً على تقليل مستوى الرضا من خلال رفع الأسعار. تؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة الحصة السوقية من خلال خلق عملاء مخلصين.

- نظرية تقييم جودة المنتج (Product quality assessment theory):

وفقاً لدراسة (Etale et al,2016) يوجد هناك تفسير آخر يربط الحصة السوقية بالربحية؛ وهو أن العملاء يستخدمون الحصة السوقية كإشارة على جودة المنتج. لذلك يوفر المنتج الذي يتمتع بحصة سوقية عالية، مستوى من ثقة العملاء في بيئة من عدم اليقين والمعلومات غير الكاملة حول أداء المنتج. ونتيجة لذلك، فإن هذه المنتجات قادرة على تحقيق أسعار عالية وبالتالي الحصول على عوائد أعلى.

- نظرية المساهمة (Contribution theory):

اتفق كل من (Etale et al,2016) (Kulu et al, 2021) على النظريات السابقة في تفسير أثر الحصة السوقية في الربحية، أمّا نظرية المساهمة فقد انفردَ بها (Etale et al,2016) وذلك بالاستناد إلى أعمال ويتمان (2006) والذي افترضَ أنه بعد نقطة التعادل لكيان تجاري، فإن مبيعات وحدات أخرى من المنتجات نتيجة لاستراتيجية العمل المعتمدة من شأنها أن تساهم في الربح؛ وبالتالي فإن توسيع الحصة السوقية إلى ما هو أبعد من مستوى المبيعات عند نقطة التعادل من شأنه أن يزيد من أرباح الشركة. ومع ذلك، يجب تطبيق هذه النظرية مع القليل من الحذر بالنظر إلى الافتراضات الأساسية المحيطة بهذه النظرية.

بناءً على ما تقدم نلاحظ أن النظريات التي تفسر تأثير كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية متشابهة، ونجد أنّ الدراسات تستخدم المصطلحين بالتناوب للإشارة إلى المعنى ذاته، ففي دراسة (الكور، 2011) دَرَس الباحث أثر التركيز والحصة السوقية في الربحية واستند إلى النظريات التي تفسر أثر التركيز في الربحية (الهيكل – السلوك والأداء ونظرية الكفاءة) ، بينما (Genchev , 2012) دَرَس أثر الحصة السوقية في الربحية واستند إلى النظريات ذاتها التي تبنتها الدراسة الأولى،

أما (Etale et al,2016) و (Kulu et al, 2021) فقد درسوا العلاقة بين الحصة السوقية والربحية وقدموا في دراساتهم مجموعة من النظريات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية وهذه النظريات في غالبيتها هي ذاتها التي تفسر أثر التركيز في الربحية مع إضافة نظريات الإدارة الاستراتيجية وتقييم جودة المنتج والمساهمة.

لكن يمكن لنا ملاحظة وجود اختلاف بين ما نقصد به **التركز القطاعي** وبين **الحصة السوقية** وذلك بالاستناد إلى أساليب قياس هذه المؤشرات في الدراسات السابقة ففيما يتعلق بالتركز القطاعي كانت الدراسات تستخدم أصول المصرف في عملية قياس مؤشر التركيز، أما عند قياس الحصة السوقية فكانت الدراسات تعتمد الحصة السوقية من الودائع أو التسهيلات الائتمانية المباشرة أو كليهما معاً.

يمكن لنا أيضاً إثبات الحجة بوجود فارق جوهري بين المعنيين من خلال ما ورد في الدراسات السابقة من تعاريف لمفهوم الحصة السوقية، حيث يُعرف (O'Regan,2002) الحصة السوقية على أنها مبيعات الشركة بالنسبة إلى إجمالي مبيعات الصناعة لفترة معينة. ويقول (Filbeck et al, 2012) عادةً ما يتم تحديد حصة المصرف في السوق

من خلال حصة المصرف في سوق الودائع. حيث تعد الودائع مصدراً منخفض التكلفة للأموال للمصارف، كما أن الحصة السوقية للودائع أمر بالغ الأهمية لقدرة المصرف على البقاء في بيئة تنافسية للغاية. ويقول (Kulu et al, 2021) إنَّ التركيز فيما يتعلق بحصة السوق هو تحديد نسبة إجمالي العملاء المتاحين لمصرف معين. وعليه يمكن القول إنَّ مفهوم الحصة السوقية يتعلق بالمبيعات؛ والمبيعات في المصارف هي منتجات غير ملموسة (خدمات)؛ حيثُ يمكن تقسيم الخدمات المصرفية حسب نوعها حسب ما ذكره (حساني، 2011) إلى:

- خدمات مصادر الأموال: كالحسابات الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل وشهادات الإيداع (أي الودائع بمجملها)
 - خدمات توظيف الأموال: وتشمل القروض بأنواعها المختلفة، وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية.
 - الخدمات المختلفة التي لا تركز إلى منح الائتمان: يحصل المصرف من خلالها على عمولات ورسوم ومن أمثلتها تحويلات العملة وتأجير الصناديق الحديدية والكفالات وغيرها.
- وبالتالي إنّ الحصة السوقية للمصرف تتمثل بمقدار ما يستحوذ عليه من خدماتٍ مقدّمةٍ سواء من خدمات مصادر الأموال (الودائع) أو خدمات توظيف الأموال (التسهيلات الائتمانية المباشرة) وغالبية الدراسات السابقة اعتمدت على قياس الحصة السوقية للمصارف من خلال إجمالي ما يستحوذ عليه المصرف من ودائع العملاء أو من خلال إجمالي حصة المصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة أو كليهما، أمّا قياس الحصة السوقية للمصارف من خلال حصة المصرف من الأصول كما في دراسة (AI Arif and Rahmawati,2018) ودراسة (Aminah et al ,2019) فهذا لا يتفق مع مفهوم الحصة السوقية الذي ذكرناه ؛ وذلك لأن جزء من الأصول يشمل أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأوراق مالية وودائع مجمدة لدى المصارف المركزية بحكم القوانين ونقد سائل وهذه المكونات لا تندرج ضمن أي بند من بنود الخدمات التي تناولناها، أمّا عند حساب التركيز القطاعي فيتم اللجوء في الدراسات (كما في دراسة (, Genchev 2012) و (الكور، 2011) و (Coate, 1983)) دائماً إلى قيمة الأصول التي يستحوذ عليها المصرف وذلك بصرف النظر عن طريقة القياس (سنتناول هذه الطرق عند الحديث عن قياس متغيرات الدراسة).

8. مجتمع الدراسة والحدود الزمنية:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية؛ والتي يبلغ عددها أحد عشر مصرفاً، وقد تمّ تطبيق الدراسة على بيانات جميع هذه المصارف خلال الفترة 2010 - 2022 م، حيث تمّ اعتبار عام 2010 كعام بداية لسلسلة البيانات المجمعة وذلك للحصول على بيانات موزونة؛ حيث أنّ عام 2010 هو العام التالي لدخول آخر مصرف تقليدي خاص السوق المصرفية السورية (حيثُ باشر مصرف قطر الوطني QNB أعماله في 2009/11/15). وباعتبار أن سوق دمشق للأوراق المالية لم تنشر جميع البيانات السنوية النهائية للمصارف التقليدية المدرجة في السوق عن عام 2023 - حتى لحظة إعداد الدراسة - لذلك تمّ اعتبار عام 2022 آخر عام من أعوام الدراسة، لتكون الحدود الزمنية للبحث من عام 2010 م - 2022 م. ونرفق في الجدول التالي أسماء المصارف التجارية الخاصة والتي سيتم إجراء الدراسة عليها:

الجدول رقم "1" المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية المتضمنة في الدراسة

اسم الشركة (المصرف)	الرمز	تاريخ التأسيس	تاريخ العمل
1 مصرف بيمو السعودي الفرنسي	BBSF	29/12/2003	4/1/2004
2 مصرف سورية والمهجر	BSO	29/12/2003	6/1/2004
3 المصرف الدولي للتجارة والتمويل	IBTF	14/12/2003	6/6/2004
4 مصرف الائتمان الأهلي (عوده سابقاً)	ATB	30/8/2005	28/9/2005
5 مصرف بيبيلوس - سورية	BBS	20/10/2005	5/12/2005
6 المصرف العربي - سورية	ARBS	24/3/2005	2/1/2006
7 مصرف سورية والخليج	SGB	21/11/2006	13/6/2007
8 مصرف الأردن - سورية	BOJS	28/5/2008	28/11/2008
9 فرنسبنك - سورية	FSBS	13/7/2008	15/1/2009
10 مصرف الشرق	SHRQ	22/12/2008	3/5/2009
11 مصرف قطر الوطني - سورية	QNBS	30/9/2009	15/11/2009

*المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصارف الخاصة

9. نوع البيانات المستخدمة ضمن الدراسة ومصدرها:

استخدم الباحث البيانات الطولية المُجمعة (Panel or longitudinal Data) حيثُ تحتوي هذه البيانات على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية، فهي تعطي بيانات عن مجموعة من المفردات عبر سلسلة زمنية، أي أنها تحوي سلسلة زمنية لكل بيانات مقطعية عن كل مفردة في العينة موضع الدراسة. فلكل مصرف لدينا ثلاثة عشر مشاهدة (سلسلة زمنية) ولدينا أحد عشر مصرف (أحد عشر مقطع) ليكون عدد المشاهدات الطولية المجمعة لكل متغير 143 مشاهدة خلال الدراسة.

تمَّ الحصول على البيانات من التقارير السنوية للمصارف المدروسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية DSE، حيثُ اعتمدَ بشكل أساس على الميزانيات العمومية وقوائم الدخل والإفصاحات المتممة التالية للقوائم المالية في استخراج البيانات اللازمة لحساب المتغيرات المُتضمنة في الدراسة الحالية.

10. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الإجابة عن تساؤلات الدراسة ستختبر فرضية الدراسة الرئيسية الأولى أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتمَّ صياغة هذه الفرضية وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

$H_{0.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من ودائع

العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

أمَّا فرضية الدراسة الرئيسية الثانية ستختبر أثر كل من التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وتمَّ صياغة هذه الفرضية وفق الصورة العدمية على النحو الآتي:

H_{0-2} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

11. نماذج الدراسة وأسلوب تحليل البيانات إحصائياً:

لاختبار أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية سيستخدم الباحث النموذجين التاليين:

$$NICI_{it} = \theta + \beta_1 CR3_t + \beta_2 SCD_{it} + \sum_{K=1}^n \beta_k W_{itK} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$NICI_{it} = \theta + \beta_1 CR3_t + \beta_2 SDF_{it} + \sum_{K=1}^n \beta_k W_{itK} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيثُ:

$NICI_{it}$: هامش الدخل من الفوائد والعمولات للمصرف i في السنة t ، وتمَّ حسابه من خلال قسمة صافي الدخل من الفوائد والعمولات على الأصول. حيثُ اعتمد على هذا المؤشر في قياس الربحية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويبرر الباحث استخدام هذا المؤشر في دراسته من خلال النقاط التالية:

- تجنب الأرباح غير التشغيلية (غير المحققة) الناتجة عن تقييم مراكز القطع البنوي في لو تمَّ استخدام معدل العائد على الأصول ROA أو معدل العائد على حقوق الملكية ROE.
- تجنب المخصصات المكونة لمواجهة التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي كانت عبارة عن أرقام ضخمة موجبة خلال معظم سنوات الدراسة والتي جعلت من المصاريف التشغيلية لبعض المصارف موجبة في بعض السنوات نتيجة استرداد المخصصات من سنوات سابقة.

- تجنب الأرباح المدورة غير المحققة التي يُفصَح عنها ضمن حقوق الملكية والتي ستُظهر حقوق الملكية للمصارف في معظم السنوات بقيمة سالبة فيما لو تمَّ استبعادها.

حيثُ يمكن القول إنَّ هذا المؤشر لقياس الربحية هو أقرب ما يمكن لهامش دخل الفوائد والذي اعتمده (العلي، 2012) في دراسته مع إضافة صافي الدخل من العمولات إلى بسط النسبة.

$CR3_t$: مؤشر التركيز القطاعي المعتمد في الدراسة، وهو يمثل حصة أكبر ثلاثة مصارف من الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة، حيثُ نرفق في الجدول التالي وسطي حصة المصارف من الأصول خلال الفترة 2010-2022 م.

الجدول رقم "2" وسطي حصة المصارف من الأصول خلال فترة الدراسة 2010-2022*

المصرف	وسطي حصة المصرف من الأصول خلال فترة الدراسة
مصرف بيمو السعودي الفرنسي	21.80%
مصرف سورية والمهجر	13.55%
المصرف الدولي للتجارة التمويل	11.75%
مصرف الائتمان الأهلي	6.29%
مصرف بيبيلوس - سورية	10.00%
المصرف العربي - سورية	7.30%
مصرف سورية والخليج	3.18%
مصرف الأردن - سورية	8.21%
فرنسبنك - سورية	6.38%
مصرف الشرق	3.85%
مصرف قطر الوطني - سورية	7.71%

*المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصارف الخاصة

وفقاً لهذا المؤشر والذي اعتمده (الكور، 2011) في دراسته وكذلك (Genchev , 2012) و (Coate, 1983) فقد تمّ تقسيم المصارف إلى شريحتين تبعاً لوسطي حصة المصرف من الأصول خلال فترة الدراسة ؛ الشريحة الأولى وتشمل المصارف الثلاثة الكبرى وهي مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، بينما الشريحة الثانية تشمل ما تبقى من مصارف، ولحساب هذا المؤشر نقوم بقسمة مجموع الأصول لأكبر ثلاثة مصارف على مجموع الأصول لجميع المصارف الداخلة ضمن الدراسة وذلك خلال كل سنة من سنوات الدراسة.

SCD_{it} : حصة المصرف i من ودائع العملاء في السنة t ، وتم حسابها من خلال قسمة ودائع العملاء لكل مصرف في كل سنة على مجموع ودائع العملاء للمصارف المدروسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة. واستُخدم هذا المقياس في دراسات (Kulu et al, 2021) (الكور، 2011) (Genchev , 2012) و (Coate, 1983) (Filbeck et al, 2012) و (العلي، 2012) و (Etale et al , 2016).

SDF_{it} : حصة المصرف i من التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة في السنة t وتم حسابها من خلال قسمة التسهيلات الائتمانية المباشرة لكل مصرف في كل سنة على مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف المدروسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة. واستخدم هذا المقياس في عديد الدراسات منها (Etale et al , 2016) و (الفحطاني، 2020).

W_{itk} : تمثل مجموعة من المتغيرات الضابطة والتي تستخدم عادةً في دراسات الربحية المصرفية مثل حجم المصرف LNA (والذي سيتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول) والذي تمّ اعتماده كمتغير ضابط في غالبية الدراسات السابقة، ونسبة الرفع المالي LTA (والتي سيتم قياسها من خلال قسمة الخصوم على الأصول).
 ε_{it} : الخطأ العشوائي.

تعتمد الدراسة أداة الاقتصاد القياسي مصفوفة البيانات الزمنية -القطاعية (Panel data) وذلك من خلال استخدام أساليب النمذجة التالية:

أولاً: أسلوب نموذج الانحدار التجميعي (Pooled regression model / PRM):

يعد هذا النموذج من أبسط النماذج المقطعية الزمنية حيث تكون فيه جميع معاملات النموذج ثابتة ومشاركة بين جميع الوحدات المقطعية المدروسة ولجميع الفترات الزمنية أي لا يوجد اختلافات أو آثار فردية خاصة بكل مصرف مدروس كما لا توجد آثار زمنية مشتركة بين الوحدات المقطعية المدروسة حيث تطبق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل. استخدم هذا النموذج في دراسات ((الكور، 2011) (Genchev, 2012) (Etale et al, 2016)).

ثانياً: أسلوب نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت (Fixed Effect Model / FEM):

يفترض هذا النموذج وجود تأثير ثابت للعوامل الفردية وعامل الزمن في الظاهرة المدروسة وارتباطهما بالمتغيرات المستقلة. بمعنى أن هذا النموذج يعتمد على افتراض مفاده بأن الآثار المقطعية الفردية الخاصة بالمصارف المدروسة، و / أو آثار الفترة الزمنية مرتبطة بالمتغيرات المستقلة وتؤثر في أداء المصارف التقليدية السورية الخاصة. استخدم هذا النموذج في دراسات ((Kulu et al, 2021) (الفحطاني، 2020)).

ثالثاً: أسلوب نموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي (Random-Effects Model / REM):

على عكس النموذج السابق؛ فإن هذا النموذج يفترض عشوائية تأثير العوامل الفردية وعامل الزمن في الظاهرة المدروسة وعدم ارتباطها بمتغيرات النموذج المستقلة.

استخدم هذا النموذج في دراسات ((الكور، 2011) (Genchev , 2012) (Kulu et al,) (2021) (القحطاني، 2020)).

ولأجل اختيار النموذج الأنسب بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونموذج الانحدار ذو الأثر العشوائي لجأ الباحث إلى اختبار **Husman Test** واستخدم الباحث أيضاً اختبار **Redundant Tests** لاختيار النموذج الأنسب بين نموذج الانحدار ذو الأثر الثابت ونموذج الانحدار التجميعي.

يبرر الباحث استخدام **Panel Data Analysis** من خلال التالي وبحسب ما ذكره (العلي، 2012):

- تعد أكثر كفاءة وفعالية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي - زمني.
- تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي؛ وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
- تأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن وذلك لأنها تمثل الحدث والزمن معاً.

12. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

تظهر الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم "3" أنّ هامش صافي الدخل من الفوائد والعمولات (NICI) قد تأرجح بين -1.25% و 6.78% وبمتوسط 2.31%، بينما كان متوسط قيمة مؤشر التركيز (CR3) 47.10%؛ أي أن وسطي حصة المصارف الثلاثة الكبرى من الأصول خلال كل سنة من سنوات الدراسة قد قارب النصف، ويُظهر الجدول أنّ أكبر المصارف يحصل على 34.46% من ودائع العملاء (SCD) علماً بأنّ أصغر مصرف كان نصيبه من ودائع العملاء 1% تقريباً،

أيضاً نلاحظ أن أعلى قيمة لحصة المصارف من التسهيلات الائتمانية المباشرة (SDF) قد بلغت 33.71% بينما بلغت أدنى قيمة 1.48%،

وكذلك نلاحظ الفوارق في الأحجام بين المصارف (LNA) وهذا يعود إلى التضخم الذي شهده الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة .

أمّا فيما يتعلق باعتماد المصارف على الرفع المالي (LTA) يمكننا ملاحظة التفاوت الكبير في اعتماد المصارف على أموال الغير في تمويل أصولها وذلك من خلال القيمة المرتفعة للانحراف المعياري والمدى الكبير بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للنسبة.

الجدول رقم "3" الإحصاءات الوصفية لجميع متغيرات الدراسة

المتغير	NICI	CR3	SCD	SDF	LNA	LTA
المتوسط	2.31%	47.10%	9.09%	9.09%	25.24	76.82%
أعلى قيمة	6.78%	51.76%	34.46%	33.71%	28.27	98.88%
أدنى قيمة	-1.25%	44.06%	0.99%	1.48%	22.94	20.77%
الانحراف المعياري	1.24%	2.48%	7.33%	5.85%	1.06	18.31%
عدد المشاهدات	143	143	143	143	143	143

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

يُبين الجدول "4" علاقات الارتباط ومستواه بين جميع المتغيرات المدروسة، إذ يبين قوة العلاقة ونوعيتها بين المتغيرات المستقلة ، كما أنّ هذا الجدول يساعد على قياس درجة الارتباط الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة فيما بينها. ومن الملاحظ من خلال هذا الجدول أنّ جميع المتغيرات ليس لديها علاقات متينة فيما بينها حيث لم تتعدى أيّة علاقة بين المتغيرات المستقلة درجة ال 70%.

أثر التركيز والحصة السوقية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
(دراسة تطبيقية)

الجدول رقم "4" معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

LTA	LNA	SDF	SCD	CR3	Correlation	
					NICI	Probability
					1.000000 -----	NICI
				1.000000 -----	-0.282927 0.0006	CR3
			1.000000 -----	3.73E-30 1.0000	0.396853 0.0000	SCD
		1.000000 -----	0.659332 0.0000	2.10E-18 1.0000	0.430561 0.0000	SDF
	1.000000 -----	0.327351 0.0001	0.465899 0.0000	-0.356430 0.0000	0.459654 0.0000	LNA
1.000000 -----	-0.124950 0.1370	0.440730 0.0000	0.458221 0.0000	0.159944 0.0564	0.024530 0.7712	LTA

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

13. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضية الأولى؛ تم تحليل أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية مُتمثلة بحصة المصرف من ودائع العملاء في ربحية المصارف وفق علاقات الانحدار، وباستخدام نموذج الانحدار التجميعي والنموذج ذي الأثر الثابت والنموذج ذي الأثر العشوائي، ونتج لدينا البيانات الملخصة في الجدول رقم "5".

الجدول رقم "5" نتائج الانحدار للفرضية الأولى

المتغيرات	نتائج الانحدار	نتائج الانحدار وفق الأثر العشوائي	نتائج الانحدار وفق الأثر الثابت	نتائج الانحدار وفق الأثر التجميحي
C	Cofe T-stat	(-0.005204) -0.130287	(0.038090) 0.757927	(-0.006197) -0.154539
CR3	Cofe T-stat	(-0.093742)** -2.391973	(-0.076041)* -1.970566	(-0.090023)** -2.375584
SCD	Cofe T-stat	(0.052575)*** 3.059868	(0.148213)** 3.266348	(0.060165)*** 2.873809
LNA	Cofe T-stat	(0.002801)** 2.481	(0.001413) 0.975804	(0.002829)** 2.482577
LTA	Cofe T-stat	(-0.003931) -0.648710	(-0.036853)** -2.019092	(-0.006725) 0.870104-
R-square		0.285833	0.386629	0.258462
F		13.80805	5.763069	12.02490
P-Value		0.000000	0.000000	0.000000

الأرقام بين قوسين تمثل اختبار T، تمثل **، *، * درجة المعنوية ب 10%، 5%، 1% على التوالي.

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

من خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول السابق نجد أن مؤشر التركيز القطاعي CR3 له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج، وجاءت هذه النتيجة مخالفة للنتائج التي توصلت إليها دراسة (الكور، 2011) ودراسة (Genchev , 2012) من حيث دلالة العلاقة (معنوية أم غير معنوية) واتفقت معها من حيث طبيعة العلاقة (سلبية).

وأكدت النتائج المقدمة من النماذج الثلاثة أن متغير الحصة السوقية من ودائع العملاء له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في الربحية وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسات (Etale et al, 2016) و (Kulu et al, 2021) و (Genchev , 2012) وذلك من حيث طبيعة العلاقة ودلالاتها بينما تختلف نتائجنا عما توصلت إليه دراسة (الكور، 2011) ودراسة (Filbeck et al, 2012) .

أما دراسة (العلي، 2012) والتي تمّ تطبيقها على ستة من المصارف الخاصة في سورية خلال الفترة 2006-2010 فكانت نتائجنا مطابقة لما توصلت إليه الدراسة من حيث طبيعة العلاقة (طردية) بين الحصة السوقية من ودائع العملاء والربحية لكنها مخالفة لها من حيث معنوية العلاقة؛ حيث لم يكن الأثر ذو دلالة إحصائية في تلك الدراسة، ونلاحظ أنّ متغير حجم المصرف له أثر إيجابي في الربحية ودال إحصائياً عند مستوى 5% في نموذجي الانحدار التجميعي والعشوائي، أمّا نسبة الرفع المالي فكان أثرها سلبى في الربحية وفق جميع النماذج ودال إحصائياً عند مستوى 5% في نموذج الأثر الثابت فقط.

وبناءً على نتيجة اختبار F والتي تشير إلى أنّ متغيري التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء والمتغيرات الضابطة تفسر الربحية عند مستوى معنوية أقل من 1% وذلك لكافة نماذج الدراسة القياسية، وعليه يتم رفض الفرض العدم الأول وقبول الفرض البديل؛ أي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء في الربحية .

ومن أجل الاختيار بين النماذج؛ بدايةً تمّ تطبيق اختبار Redundant Tests حيث يجري من خلال هذا الاختبار اعتماد نموذج الانحدار التجميعي في حال قُبلت فرضية العدم. في حين يعتمد النموذج ذو الأثر الثابت عندما تُرفض فرضية العدم.

إذا كانت $Prop > 0.05$ نرفض فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

إذا كانت $Prop < 0.05$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار التجميعي.
ومن خلال الاختبار ظهر لنا أن $Prop = 0.0164 < 0.05$ وعليه نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

وللاختبار بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي نطبق اختبار Husman بحيث:

إذا كانت $Prop > 0.05$ نرفض فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت.

إذا كانت $Prop < 0.05$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي.

ومن خلال الاختبار ظهر لنا أن $Prop = 1.00 < 0.05$ وعليه نعتد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي. ومن خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي، نلاحظ بأنه يساوي تقريباً (26%)، مما يعني أن التركيز القطاعي والحصة السوقية من ودائع العملاء والمتغيرات الضابطة تفسر 26% تقريباً من التغيرات التي تحدث في هامش الدخل من الفوائد والرسوم؛ وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة؛ فالغاية من هذه الدراسة هو فقط معرفة أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية في الربحية وليس التنبؤ بربحية المصارف.

ولاختبار الفرضية الثانية؛ تم تحليل أثر التركيز القطاعي والحصة السوقية مُتمثلة بحصة المصرف من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف وفق علاقات الانحدار وباستخدام نموذج الانحدار التجميعي والنموذج ذي الأثر الثابت والنموذج ذي الأثر العشوائي، ونتج لدينا البيانات الملخصة في الجدول رقم "6".

الجدول رقم "6" نتائج الانحدار للفرضية الثانية

المتغيرات	نتائج الانحدار	نتائج الانحدار وفق التجميعي	نتائج الانحدار وفق الأثر العشوائي
C	Cofe T-stat	(-0.015493) -0.443211	(0.031386) 0.707394
CR3	Cofe T-stat	(-0.087989)** -2.344430	(-0.081606)** -2.229768
SDF	Cofe T-stat	(0.080642)*** 4.430208	(0.122268)*** 5.114168
LNA	Cofe T-stat	(0.003051)*** 3.164714	(0.001643) 1.31976
LTA	Cofe T-stat	(-0.005584) -1.008933	(-0.029177)* 1.940038
R-square		0.332337	0.448246
F		17.17275	7.427668
P-Value		0.000000	0.000000

الأرقام بين قوسين تمثل اختبار T، تمثل **، *، * درجة المعنوية ب 1%، 5%، 10% على التوالي.

*المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 12

بناءً على الجدول أعلاه ومع تغيير المقياس المعتمد لقياس الحصة السوقية، نلاحظ أنَّ مؤشر التركيز القطاعي له أثر سلبي ذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج أمَّا متغير الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة فكان أثره إيجابي وذو دلالة إحصائية في الربحية وفق جميع النماذج وعند درجة معنوية 1%

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (القحطاني، 2020) من حيث طبيعة العلاقة ومعنويتها ويتفق مع دراسة (Etale et al,2016) من حيث طبيعة العلاقة بين المتغيرين ويختلف معها من حيث معنوية العلاقة،

ونلاحظ أيضاً أن المتغيرات الضابطة قد حافظت على نفس التأثير في الربحية مع تغيير المقياس المعتمد في حساب الحصة السوقية للمصارف. وبناءً على نتيجة اختبار F والتي تشير إلى أن متغيري التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة والمتغيرات الضابطة تفسر الربحية عند مستوى معنوية أقل من 1% وذلك لكافة نماذج الدراسة القياسية، وعليه يتم رفض الفرض العدم الثاني وقبول الفرض البديل؛ أي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتركز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربحية.

وبتطبيق الخطوات التي اتبعناها في الفرض الأول للاختبار بين النماذج؛ فعند تطبيق اختبار Redundant Tests؛ ظهر لنا أن $\text{Prop} = 0.0024 > 0.05$ وعليه نعتمد نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت. **ويتطبيق اختبار Husman**

ظهر لنا أن $\text{Prop} = 1.00 > 0.05$ وعليه نعتمد نموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي.

ومن خلال النظر إلى معامل التحديد (R-Square) الخاص بنموذج الانحدار ذي الأثر العشوائي، نلاحظ بأنه يساوي تقريباً (32%)، مما يعني أن التركيز القطاعي والحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة والمتغيرات الضابطة تفسر 32% تقريباً من التغيرات التي تحدث في هامش الدخل من الفوائد والرسوم.

14. النتائج والتوصيات:

14-1 النتائج:

1- أظهرت النتائج وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتركز القطاعي في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعليه فإن النتائج لا تدعم فرضية الهيكل والسلوك والأداء SCP الذي ينص على أن تركيز السوق يزيد من احتمال التحالف بين المصارف الأكثر تركّزاً، ويوفر بيئة غير ملائمة ينتج عنها خسارة اجتماعية نتيجة لسوء التسعير (فوائد عالية على التسهيلات الائتمانية المباشرة ومنخفضة على الودائع) وبشكل يسهم في زيادة الربحية للمصارف الأكثر تركّزاً. وأن تفسيراتنا تميل لأن تكون في صالح الكفاءة. وبالتالي فإن التركيز القطاعي والذي تمثّل باستحواذ مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل على 47% من حجم أصول المصارف المدروسة وسطياً خلال فترة الدراسة كان أثره عكسي.

2- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية من ودائع العملاء في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه النتيجة تدعم الفرضيات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية.

3- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه النتيجة أيضاً تدعم الفرضيات التي تفسر أثر الحصة السوقية في الربحية.

4- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم المصرف في الربحية؛ حيث يمكن لهذه النتيجة أن تضيف تفسير للنتيجة الأولى والتي مفادها أن التركيز القطاعي يؤثر سلباً في الربحية على الرغم من أنه يعكس حجم الأصول لأكثر من ثلاثة مصارف،

وهذا التفسير هو أنّ المصارف الثلاثة الكبرى من حيث حجم الأصول كانت نتائجها متباينة بشدة خلال فترة الدراسة وفق مقياس الربحية المعتمد ضمن الدراسة حيث لم يستفد المصرف الدولي للتجارة والتمويل ومصرف سورية والمهجر من الحجم الكبير لزيادة الربحية بشكل أفضل من المصارف الأخرى كما استفاد مصرف بيمو السعودي الفرنسي. فضلاً عن ذلك فإنّ العلاقة الطردية بين الحجم والربحية تعكس كفاءة المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في توظيف أموالها.

14-2 التوصيات:

- 1- يجب ألا يقلق مديرو المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بشأن درجة التركيز في قطاع المصارف التقليدية الخاصة.
- 2- على المديرين في المصارف التقليدية الخاصة السعي وراء توسيع رقعة الحصة السوقية للمصارف من ودائع العملاء.
- 3- على مصرف سورية المركزي إزالة العوائق والقيود على مجالات التمويل في المصارف التقليدية الخاصة لتمكين من التوسع في منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لزيادة حصتها السوقية وذلك لتحسين ربحيتها (مع إحكام الرقابة والمتابعة لهذا القطاع حتى لا يكون التوسع في منح الائتمان موجه للمضاربة على الليرة السورية).
- 4- التوسع في حجم الأصول المملوكة من قبل المصارف التجارية. إذ اتضح إنّ حجم المصرف يرتبط ارتباطاً طردياً بقدرة المصرف على تحقيق الأرباح مع استمرار المصارف باتباع النهج نفسه في توظيف الأموال.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. العلي، أحمد (2012) **العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة-دراسة تطبيقية** على بعض المصارف التجارية السورية-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد (2)، ص 387 - 411.
2. القحطاني، أمل عبد الله (2020) **الحصة السوقية للتسهيلات الائتمانية وأثرها على ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية - دراسة تطبيقية على المصارف السعودية-**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4) العدد (11)، ص 21 - 41.
3. الكور، عز الدين مصطفى (2011) **أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38) العدد (2)، ص 399-414.**
4. حساني، عبد الرزاق (2011) **التسويق المصرفي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. ص 272.**

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

1. موقع سوق دمشق للأوراق المالية (www.dse.gov.sy)

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Genchev, Evgeni (2012) **Effects of market share on the bank's profitability**, Review of Applied Socio- Economic Research (Volume 3, Issue 1/ 2012), pp.87.
2. Coate, Malcolm (1983) **MARKET SHARE AND PROFITABILITY: A NEW APPROACH**, WORKING PAPER NO. 79, pp.36.
3. Filbecka, Greg & Preeceb, Dianna and Zhaoc, Xin (2012) **Market Share Growth and Performance Measures: The Case of Large Versus Community Banks**, Banking and Finance Review, pp 29 -46.
4. Kulu, Evans and Appiah-kubi, Grace Darko (2021) **THE RELATIONSHIP BETWEEN MARKET SHARE AND PROFITABILITY OF GHANAIAN BANKS**, International Journal of Business, Economics and Management, *Vol. 8, No. 4, pp. 257-269.*
5. Al Arif, Mohammad Nur Rianto and Rahmawati ,Yuke (2018) **Determinant factors of market share: evidence from the Indonesian Islamic banking industry**, Problems and Perspectives in Management, 16(1), 392-398.doi:10.21511/ppm.16(1).2018.37.
6. Aminah, Soewito, Nuria Erina, Khairudin, Tri Damayanti (2019) **Financial Performance and Market Share in Indonesia Islamic Banking: Stakeholder Theory Perspective**, Opcion, Ano 35,

Especial N° 21 (2019):2899-2921 ISSN 1012-1587/ISSNe: 2477-9385, pp 2898-2912.

7. Etale, Lyndon & Bingilar, Paymaster and Ifurueze, Meshack (2016) **MARKET SHARE AND PROFITABILITY RELATIONSHIP: A STUDY OF THE BANKING SECTOR IN NIGERIA**, International Journal of Business, Economics and Management , *Vol. 3, No.8, pp. 103-112.*
8. O'Regan, N., (2002). **Market share: The conduct to future success?** European Business Review, Vol. 14, No. 4, pp: 287-293.

دراسة تحليلية لأثر التغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة 1990-2019

الدكتور عبد الهادي الرفاعي* الدكتور يوسف محمود** سارة الخير***

الملخص

هدف البحث إلى تحليل أثر التغيرات الاقتصادية الكلية في سورية في مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1990 إلى 2019، من خلال دراسة مدى وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للتنمية الاقتصادية لصدمات التغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات.

اعتمد البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية والاستدلالية لاختبار الفرضيات (التحليل الوصفي، اختبار الاستقرار، تحليل الانحدار الذاتي، نموذج VAR الهيكلي)، وتم جمع البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات والواردات، من المجموعات الإحصائية.

أظهرت نتائج البحث استجابة الناتج المحلي الإجمالي للمتغيرات المستقلة المدروسة على أفق (5) سنوات، حيث كانت استجابة الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار منخفضة جداً ليظهر أثرها الإيجابي بعد (3) سنوات. وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك، وأن هذه الاستجابة سلبية على مدى (5) سنوات مع عدم وجود تحسن بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة وعدم تحسين سياسة الأجور. هناك أثراً طردياً لمؤشرات التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي رغم الحظر الاقتصادي ولكن بشكل طفيف.

كلمات مفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، التغيرات الاقتصادية الكلية، التنمية الاقتصادية، الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات.

* أستاذ، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

An Analytical Study of the Impact of Macroeconomic Changes on Economic Development Indicators in Syria During the Period 1990-2019

***Dr. Abdul Hadi Al-Rifai**

****Dr. Youssef Mahmoud**

*****Sarah Al-Khayer**

□ ABSTRACT □

The research aimed to analyze the impact of macroeconomic changes in Syria on economic development indicators during the period from 1990 to 2019, by studying the extent to which there is a statistically significant response of economic development to shocks of macroeconomic changes in gross domestic product, investment, consumption, exports, and imports.

The research relied on a set of statistical and inferential methods to test hypotheses (descriptive analysis, stationarity testing, autoregressive analysis, structural VAR model), and data related to gross domestic product, investment, consumption, exports and

* Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

** Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

*** Postgraduate student (PhD), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria.

imports were collected from official reports of the concerned authorities in Syria.

The research results showed the response of the GDP to the independent variables studied over a horizon of (5) years, as the response of the GDP to investment was very low and its positive impact would appear after (3) years. There is a statistically significant response to GDP from consumption, and this response is negative over a period of (5) years with no improvement due to the decline in the purchasing power of the currency and the lack of improvement in wage policy. There is a positive impact of foreign trade indicators on the gross domestic product despite the economic embargo, but only slightly.

Keywords: Gross Domestic Product, Macroeconomic Changes, Economic Development, Consumption, Investment, Exports, Imports.

المقدمة:

تسعى غالبية دول العالم إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلها هدفاً تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك لكي يتحقق للمجتمع زيادة في معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد؛ فأبرز ما تهدف إليه عملية التنمية هو إحداث تغيير جذري في المجتمع من خلال معالجة بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملية التنمية، إذ تُسهم هذه المتغيرات (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات، وغيرها) في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي.

ويُعدّ الناتج المحلي الإجمالي المقياس المعياري للنمو الاقتصادي، إذ يُعتبر المقياس الأكثر شمولاً للأداء الاقتصادي في العالم، وتعتبر قيمة الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، حيث يمثل تدفقاً لأنه يعبر عما أنتج من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى يعني زيادة الاقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع (جاد علي وعطا الله، 2015).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة (عارف علي وحمد حسين، 2021) بعنوان: أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2019.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في العراق، وكذلك قياس وتحليل أثر الصادرات على الناتج المحلي للفترة 2004-2019، اعتمدت الدراسة المنهج القياسي في تحليل هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، وأهم

النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ الهيكل العام للصادرات العراقية يعتمد بنسبة (99%) على ما يتم تصديره من النفط ومنتجاته، مما جعل الاقتصاد العراقي مرهون بتقلبات أسعار النفط العالمية، لذلك لا بدّ من تنويع هيكل الصادرات العراقية وتقليل الاعتماد على النفط ومنتجاته.

2- دراسة (شريقي وحسيكة، 2020) بعنوان: أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980-2017).

هدفت الدراسة إلى دراسة التجارة الدولية في الخدمات من خلال دراسة أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 1980-2010، اعتمدت الدراسة الأسلوب الإحصائي وتمثلت مصادر جمع البيانات بتقارير ومنشورات منظمة التجارة العالمية WTO ومؤشرات التنمية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى أنّ تجارة الخدمات السورية قد تطورت بوتيرة جيدة وأفضل من تجارة السلع السورية خلال فترة الدراسة، وتمكن ميزان المدفوعات منذ عام 2004 من تحقيق فائضاً مكنه من تخفيض عجز الحساب الجاري عن عجز الميزان التجاري السلعي، كما بينت الدراسة وجود ارتباط طردي بين صادرات وواردات الخدمات السورية وبين الناتج المحلي الإجمالي السوري.

1-دراسة (Raza & Ying, 2017) بعنوان:

The Causal relationship between export and economic growth in Pakistan.

العلاقة السببية بين التصدير والنمو الاقتصادي في باكستان.

هدفت هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالصادرات والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار في الاقتصاد الباكستاني للفترة 1967-2015، باستخدام الأسلوب القياسي VECM، وكشفت النتائج عن وجود علاقة ذات اتجاه

أحادي واحد ينطلق من الصادرات باتجاه كلاً من الناتج المحلي والاستثمار، وبالمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار.

2- دراسة (Chandrashekar et al, 2018) بعنوان:

Financial development, trade openness and growth in India.

التنمية المالية والانفتاح التجاري والنمو في الهند.

اهتمت الدراسة بالعلاقة بين الانفتاح التجاري وتنمية الموارد المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة 1975-2014، وللتعرف على نوع العلاقة ما بين المتغيرات من خلال تطبيق منهجية جوهانسون وكرانجر، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري وتنمية الموارد المالية والنمو، كما أكدت النتائج على إمكانية حدوث نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدة القادمة نتيجة الانفتاح التجاري، ونتيجة المكاسب في الإنتاجية القطرية المرتبطة بتراكم رأس المال.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي والتنمية الاقتصادية، نلاحظ أنّ الدراسة الحالية اعتمدت على العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، الصادرات، الواردات)، وبين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية، على عكس الدراسات السابقة التي تناولت متغير واحد من متغيرات الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث:

واجهت سورية تحديات اقتصادية عديدة في الفترة الزمنية المدروسة، ولم يتم دراسة أثر هذه التغيرات الكلية على مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل كافٍ، ومن المهم فهم كيفية تأثير هذه التغيرات على مؤشرات التنمية الاقتصادية، وما إذا كانت هناك استجابة ذات دلالة إحصائية لتلك الصدمات الاقتصادية الكلية.

حيث يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

هل هناك أثر للتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية

خلال الفترة 1990-2019؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في توفير فهم أفضل لأثر التغيرات الاقتصادية الكلية على التنمية الاقتصادية في سورية، ومن خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية المستخدمة واختبار الفرضيات، يمكن للباحثين وصناع القرار استخلاص نتائج موثوقة ومدروسة تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي في البلد، لذا من المهم إلقاء الضوء على التغيرات الاقتصادية الكلية في سورية وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والمستقرة في المستقبل.

يهدف البحث إلى تحليل تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية في سورية على مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2019، من خلال دراسة مدى وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للتنمية الاقتصادية لصدمة التغيرات الاقتصادية الكلية في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الرئيسية الآتية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصدمة التغيرات الاقتصادية الكلية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2019. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصدمة التغيرات في الاستهلاك على الناتج

المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2019.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصدمة التغيرات في الاستثمار على الناتج

المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2019.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصدّات التغيرات في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019-1990.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصدّات التغيرات في الواردات على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019-1990.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية والاستدلالية لاختبار الفرضيات، بما في ذلك:

1- **جمع البيانات:** تم جمع البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات والواردات للفترة 2019-1990. تتمثل مصادر البيانات في التقارير الرسمية للجهات المعنية في سورية.

2- **التحليل الوصفي:** تم استخدام الإحصاءات الوصفية لتحليل وتفسير البيانات المجمعة، تتضمن هذه الإحصاءات حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والتباينات للمؤشرات المدروسة.

3- **اختبار الاستقرار:** تم استخدام اختبارات الاستقرارية للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمؤشرات المدروسة. يتم استخدام اختبار Johansson للتكامل المشترك لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أو الثانية.

4- **تحليل الانحدار الذاتي:** يتم استخدام تحليل الانحدار الذاتي لتحليل العلاقة بين المؤشرات المدروسة وتقدير نماذج الانحدار الذاتي لكل مؤشر. يتم استخدام الاختبارات الإحصائية لتحديد ما إذا كانت العلاقات ذات دلالة إحصائية.

5- **نموذج VAR الهيكلي:** يتم استخدام نموذج VAR الهيكلي لتحليل العلاقات المتبادلة بين المؤشرات المدروسة. يتم استخدام هذا النموذج لتحديد تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية.

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

تستخدم مجاميع الناتج المحلي الإجمالي السنوية بشكل متكرر لمقارنة الاقتصادات الوطنية من حيث الحجم، لذلك يهتم صانعو السياسات والمشاركون في السوق المالية ورجال الأعمال بشكل أكبر بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، والتي تشكل معدلاً سنوياً للنمو أو الانكماش، مما يسهل مقارنة المعدلات السنوية والفصلية.

كما يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية معينة والتي عادة ما تكون ربع أو سنة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي هي المقياس الأكثر شمولاً لصحة الاقتصاد، كما أنه مقياس مهم للاقتصاديين والمستثمرين لأنه يتتبع التغيرات في حجم الاقتصاد بأكمله. بالإضافة إلى كونه بمثابة مقياس شامل للصحة الاقتصادية.

تقدم تقارير الناتج المحلي الإجمالي رؤى ثاقبة حول العوامل التي تدفع النمو الاقتصادي أو تعرقل مسيرته،

وغالباً ما يتم تقدير التنمية الاقتصادية على أساس المعايير التالية: (يوسف ، 2007)

1. النمو بين فترة وأخرى.
2. التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص.
3. المقارنات الدولية التي تحدث عموماً في الوقت الواحد نفسه، ويُستدل على ذلك من انخفاض في مستوى المعيشة بين البلدان النامية والمتطورة.
4. التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة.

□ المؤشرات الاقتصادية للتنمية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ويمكن أن تُقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب

مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNB) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الدين، أو تُقدّم على شكل نسب قيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNB أو GDB الكلي أو للفرد. و تذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية لكن الاهتمام بدأ مؤخراً بالمؤشرات الاقتصادية- الاجتماعية، أي تلك التي تحقق عائدية اقتصادية واجتماعية ، أو هي على الحدود بينهما كالعالة، والبطالة، الأجور، وظروف العمل، ودخل الأسر وإنفاقها، والادخار، والاستدانة، وتوزيع الثروة، وأسعار المستهلك، والخدمات التعليمية، والصحية والتقانية، وخدمات الرفاهية والأمن الاجتماعي.

ثانياً: النتائج والمناقشة:

المرحلة الاستكشافية للبيانات: تشمل البيانات على:

جدول (1): المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتمييزها.

الواردات	الصادرات	الاستهلاك	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	المتغير
IMP	EXP	CPS	INV	GDP	الترميز

المصدر: من إعداد الباحثة

تتضمن معادلة الناتج المحلي الإجمالي على مؤشرات بالغة الأهمية : كالاستثمار، الاستهلاك، الصادرات والواردات، ويُعتبر الناتج مؤشراً هاماً على مستويات والركود في أي دولة، حيث يتم الاعتماد على معدلاته بشكل ربعي ونصف سنوي. حيث يوضح الجدول التالي رقم (2) قيم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدراسة في سورية خلال الأعوام 2019-1990 التي تصدر بشكل سنوي عن المكتب المركزي للإحصاء.

جدول (2) قيم المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالدراسة خلال الأعوام 1990-2019

IMP	EXP	CPS	INV	GDP	
الواردات	الصادرات	الاستهلاك	الاستثمار	النتائج المحلي الإجمالي	العام
مليون ل.س	مليون ل.س	مليون ل.س	مليون ل.س	مليون ل.س	
233627	142633	421776	99770	510548	1990
243821.5	161990.5	434332.6	106241	569298	1991
254016	181348	450301.2	121245.3	666630	1992
264210.5	200705.5	472465.7	139821.8	700466	1993
274405	220063	503610	157009.1	706745	1994
274264	225960	544335	167846	756404	1995
263123	256358	577383	167352	830726	1996
258843	295155	583297	158944	872461	1997
242417	296637	617605	164065	931660	1998
270366	325171	589730	159793	898552	1999
273069	326715	573440	156092	904622	2000
298574	384706	579797	178148	934409	2001
330684	426105	605107	196387	1012726	2002
335751	388386	643614	231944	1018708	2003
434893	381123	714149	255767	1089027	2004
526835	375413	860802	288193	1156714	2005
459938	452612	752182	308669	1215082	2006
511993	459003	854303	283099	1284035	2007
551121	448622	978917	266488	1341516	2008
424583	363474	951840	297100	1420827	2009
488758	404140	982599	337421	1494595	2010
409602	213104	1099954	381394	1537191	2011
223132	69985	863606	185935	1132310	2012
181665	48628	557202	196164	834511	2013
155374	41590	466179	93597	748471	2014
152906	40930	338240	246559	724614.6	2015
149078	39905	341221	221430	683815.7	2016
195691.9	51869.46	332630	274129	678840.2	2017
183494.2	44409.27	213373	386304	689391.8	2018
179492	49160	161766	434719	714676	2019

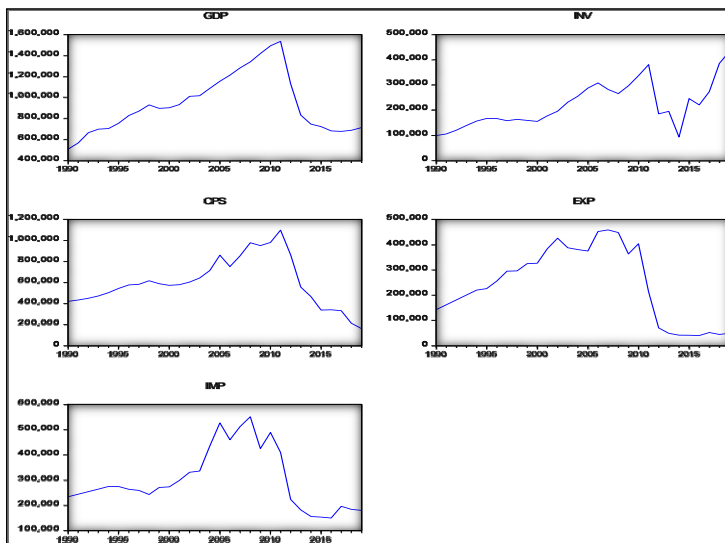
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية.

دراسة تحليلية لأثر التغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة
2019-1990

نلاحظ من الجدول (2) بلغ متوسط الناتج المحلي 935319 مليون ليرة خلال الفترة المدروسة، وبلغت أعلى قيمة 1537191 مليون ليرة عام 2011، وأقلها 510548 مليون ليرة عام 1990 (المجموعة الإحصائية السورية، 2019-1990).

و من خلال الرسوم البيانية يمكن ملاحظة مدى وجود أنماط مشتركة في المتغيرات من خلال الشكل التالي

الشكل (1): تطور متغيرات البحث خلال الفترة المدروسة



المصدر: مخرجات برنامج EViews10. بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية.

يبين الشكل (1) أنّ جميع المتغيرات تأخذ اتجاه عام عشوائي صاعد خطي (نفس الاتجاه) حتى عام 2011 ثمّ يبدأ انحدار كبير في جميع المتغيرات خلال نفس الفترة بسبب بداية الحرب في سورية مع وجود تحسن طفيف لبعض المؤشرات بعد عام 2016. وبالتالي هذه المتغيرات تؤثر بشكل أو بآخر بمعدل النمو الاقتصادي وذلك انطلاقاً من معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = INV + CPS + (EXP - EMP)$$

الارتباط الخطي بين المتغيرات:

نحسب مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في التقدير لبيان وجود أو عدم وجود هذه المشكلة:

جدول (3): مصفوفة الارتباط الخطي بين متغيرات البحث

المتغير	INV	CPS	EXP	IMP
INV	1			
CPS (Prob)	0.214 (0.256)	1		
EXP (Prob)	0.083 (0.661)	0.661 (0.0001)	1	
IMP (Prob)	0.366 (0.046)	0.823 (000)	0.843 (000)	1

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10، بالاعتماد على بيانات

المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول (3) وعند مستوى معنوية 0.05، عدم وجود ارتباط خطي ذو دلالة إحصائية بين كل من الاستهلاك والاستثمار وبين كل من الصادرات والاستثمار لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05، ونلاحظ وجود ارتباط خطي ذو دلالة إحصائية بين كل من الصادرات والاستهلاك وبين المستوردات والاستهلاك وبين كل من المستوردات والصادرات. أعلى درجة ارتباط بين الصادرات والمستوردات بلغت 0.843 بارتباط جيد. وفقاً للنتائج نستنتج عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة حيث أن هذه المشكلة تظهر عندما تكون درجة الارتباط شبه تامة (أكبر من 0.95).

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

(1) دراسة استقرارية متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

نقوم بتقدير النموذج رقم (3) الذي يوصف السلسلة الزمنية دون اتجاه ودون قاطع وذلك لاختبار استقرارية السلسلة في مستواها الأصلي:

جدول (4): تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية GDP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.882993	0.6364
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.126985	0.067438	-1.882993	0.0719
D(GDP(-1))	0.566138	0.176237	3.212374	0.0037
C	134423.4	65105.90	2.064688	0.0499
@TREND("1990")	-719.2778	2436.671	-0.295189	0.7704

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية.

نلاحظ من الجدول (4)، وعند مستوى دلالة 0.05 معنوية القاطع وعدم معنوية الاتجاه العام، وبالتالي لا نستطيع ان نتخذ قرار استقرارية سلسلة (GDP) من خلال النموذج (3)، ونقوم بتقدير النموذج رقم (2) الذي يوصف السلسلة الزمنية من خلال قاطع ونحصل على:

جدول (5): تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية GDP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.147216	0.2289
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.133729	0.062280	-2.147216	0.0417
D(GDP(-1))	0.589809	0.154045	3.828822	0.0008
C	129587.0	61849.55	2.095197	0.0464

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (5) معنوية القاطع وبالتالي نتخذ قرار الاستقرار وفق النموذج رقم (2)، حيث نلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة في المستوى ونقوم بأخذ الفرق الأول (1 Difference) لسلسلة ((GDP= D(GDP)) ونحصل على النتيجة التالية:

جدول (6): تقدير النموذج (1) لاختبار استقرارية GDP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.818934	0.0066
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (6) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى دلالة 0.05 وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند الفرق الأول (1 Difference).
نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكلي على سلسلة الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى تأثير التغير في اتجاه النمو على نتائج اختبار الاستقرار ونحصل على النتائج التالية:

جدول (7): نتائج اختبار جذر الوحدة الهيكلية لمتغير GDP

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.692292	0.9157		
Test critical values:				
1% level	-5.711386			
5% level	-5.155006			
10% level	-4.860969			
*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 13:21				
Sample (adjusted): 1993 2019				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.707944	0.108478	6.526126	0.0000
D(GDP(-1))	0.113588	0.089336	1.271471	0.2189
D(GDP(-2))	-0.189340	0.099668	-1.899720	0.0728
C	197190.1	61080.96	3.228340	0.0044
TREND	14740.39	4613.636	3.194962	0.0048
INCPTBREAK	-447217.6	55230.72	-8.097262	0.0000
TRENDBREAK	9326.984	18171.10	0.513287	0.6137
BREAKDUM	446371.7	45629.32	9.782565	0.0000
R-squared	0.991216	Mean dependent var		974559.1
Adjusted R-squared	0.987980	S.D. dependent var		266221.7
S.E. of regression	29187.21	Akaike info criterion		23.64204
Sum squared resid	1.62E+10	Schwarz criterion		24.02600
Log likelihood	-311.1676	Hannan-Quinn criter.		23.75621
F-statistic	306.2989	Durbin-Watson stat		1.659543
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول (7) أنّ القيمة الاحتمالية لمتغير نقطة الاتجاه TRENDBREAK أكبر من مستوى دلالة 0.05، كما أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي متغير الناتج المحلي الإجمالي غير مستقر في المستوى ونجد أن التغير الهيكلي في الاتجاه لا يؤثر على نتائج الاستقرار للمتغير.

(2) دراسة استقرارية متغير الاستثمار (INV):

باستخدام برنامج EViews10 نقوم بتقدير النموذج رقم (3) الذي يوصف السلسلة الزمنية دون اتجاه ودون قاطع، وذلك لاختبار استقرارية السلسلة في مستواها الأصلي:

جدول (8): تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية INV

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.307256	0.4171
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.395196	0.171284	-2.307256	0.0293
C	49417.50	29637.55	1.667395	0.1074
@TREND("1990")	3132.615	1630.542	1.921211	0.0657

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (8) عدم معنوية القاطع والاتجاه العام عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ قرار استقرارية سلسلة (INV) من خلال النموذج (3)، ونقوم بتقدير النموذج (2) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من خلال قاطع ونحصل على النتائج:

جدول (9): تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية INV.

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.323519	0.6049
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.179599	0.135698	-1.323519	0.1968
C	50113.64	31077.12	1.612557	0.1185

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية للقاطع أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ قرار الاستقرار من خلال هذا النموذج ونقوم بتقدير النموذج رقم (1) الذي يوصف السلسلة الزمنية من خلال اتجاه وقاطع ونحصل على النتائج التالية:

جدول (10): تقدير النموذج (1) لاختبار استقرارية INV

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.526826	0.8237
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

يبين الجدول (10) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونستنتج أنّ سلسلة الاستثمار غير مستقرة في المستوى الأصلي لها. نأخذ الفرق الأول (1 Difference) لمتغير (INV = D(INV))، ونقوم باختبار الاستقرارية:

جدول (11): اختبار استقرارية INV عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.963191	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أن سلسلة الاستثمار مستقرة عند الفرق الأول.

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكلي على سلسلة الاستثمار لمعرفة مدى تأثير التغير في اتجاه النمو على نتائج اختبار الاستقرار ونحصل على النتائج المبينة في الجدول (11).

نلاحظ من الجدول (11) اللاحق أنّ القيمة الاحتمالية لمتغير نقطة الاتجاه TRENDBREAK أقل من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي وجود تغير ذو دلالة إحصائية على مستوى النموذج عام 2013.

كما أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي متغير الاستثمار غير مستقر في المستوى ونجد أن التغير الهيكلي في الاتجاه لا يؤثر على نتائج الاستقرار للمتغير.

جدول (12): اختبار جذر الوحدة الهيكلي لمتغير INV

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.867647	0.1068		
Test critical values:				
1% level	-5.719131			
5% level	-5.175710			
10% level	-4.893950			
*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: INV				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 14:35				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.193074	0.245103	-0.787726	0.4389
C	114639.7	26250.80	4.367094	0.0002
TREND	12171.62	3180.556	3.826885	0.0009
INCPTBREAK	-377047.3	86460.23	-4.360933	0.0002
TRENDBREAK	58137.40	12521.35	4.643061	0.0001
BREAKDUM	156386.1	61768.96	2.531791	0.0186
R-squared	0.813505	Mean dependent var		226270.9
Adjusted R-squared	0.772962	S.D. dependent var		87684.17
S.E. of regression	41780.19	Akaike info criterion		24.30022
Sum squared resid	4.01E+10	Schwarz criterion		24.58311
Log likelihood	-346.3532	Hannan-Quinn criter.		24.38882
F-statistic	20.06548	Durbin-Watson stat		1.870634
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية.

(3) دراسة استقرارية متغير الاستهلاك (CPS):

باستخدام برنامج EViews10 نقوم بتقدير النموذج رقم (3) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من دون اتجاه ودون قاطع لاختبار استقرارية السلسلة في مستواها الأصلي:

جدول (13): تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية CPS

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.268178	0.9878
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية نلاحظ من الجدول (13) عدم معنوية القاطع ومعنوية الاتجاه العام عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ قرار استقرارية سلسلة (CPS) من خلال النموذج (3)، ونقوم بتقدير النموذج (2) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من خلال قاطع ونحصل على:

جدول (14): تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية CPS

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.118447	0.6941
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPS(-1)	-0.099155	0.088654	-1.118447	0.2740
D(CPS(-1))	0.405997	0.195705	2.074541	0.0485
C	55196.27	58781.62	0.939006	0.3567

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للقاطع أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ قرار الاستقرارية من خلال هذا النموذج ونقوم بتقدير النموذج رقم (1) الذي يوصف السلسلة الزمنية من خلال اتجاه وقاطع ونحصل على النتائج التالية:

جدول (15): تقدير النموذج (1) لاختبار استقرارية CPS

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.726328	0.3928
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونستنتج أن سلسلة الاستهلاك غير مستقرة في المستوى الأصلي لها. نأخذ الفرق الأول (1 Difference) لمتغير (CPS = D(CPS))، ونقوم باختبار الاستقرارية:

جدول (16): اختبار استقرارية CPS عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.633952	0.0007
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أن سلسلة الاستهلاك مستقرة عند الفرق الأول.

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكل على سلسلة الاستهلاك لمعرفة مدى تأثير التغير في اتجاه النمو على نتائج اختبار الاستقرارية ونحصل على النتائج التالية:

جدول (17): اختبار جذر الوحدة الهيكلي لمتغير CPS

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.342353	0.1804		
Test critical values:				
1% level	-5.339132			
5% level	-4.841970			
10% level	-4.590240			
*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: CPS				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 14:56				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPS(-1)	0.752337	0.057034	13.19093	0.0000
C	103891.3	35911.16	2.893010	0.0080
TREND	7764.507	2328.198	3.334986	0.0028
INCPTBREAK	-288752.5	44611.34	-6.472626	0.0000
BREAKDUM	382515.3	67147.95	5.696604	0.0000
R-squared	0.952083	Mean dependent var		608413.1
Adjusted R-squared	0.944097	S.D. dependent var		235358.1
S.E. of regression	55647.72	Akaike info criterion		24.84706
Sum squared resid	7.43E+10	Schwarz criterion		25.08280
Log likelihood	-355.2823	Hannan-Quinn criter.		24.92089
F-statistic	119.2165	Durbin-Watson stat		2.471792
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (17) أنّ القيمة الاحتمالية لمتغير نقطة القاطع INCPTBREAK أقل من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي وجود تغير ذو دلالة إحصائية على مستوى النموذج عام 2011. كما وجدنا أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي متغير الاستهلاك غير مستقر في المستوى ونجد أنّ التغير الهيكلي في القاطع لا يؤثر على نتائج الاستقرار للمتغير.

(4) دراسة استقرارية متغير الصادرات (EXP):

باستخدام برنامج EViews10 نقوم بتقدير النموذج رقم (3) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من دون اتجاه ودون قاطع، لاختبار استقرارية السلسلة في مستواها الأصلي:

جدول (18): تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية EXP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.305444	0.8664
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP01(-1)	-0.091658	0.070212	-1.305444	0.2032
C	59399.14	30173.20	1.968606	0.0597
@TREND("1990")	-2643.662	1199.875	-2.203281	0.0366

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول (18) معنوية القاطع ومعنوية الاتجاه العام عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نستطيع أن نتخذ قرار استقرارية سلسلة (EXP) من خلال النموذج (3)، ونجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونجد أن سلسلة الصادرات غير مستقرة في المستوى الأصلي لها. نأخذ الفرق الأول (1 Difference) لمتغير $(EXP = D(EXP))$ ، ونقوم باختبار الاستقرارية:

جدول (19): اختبار استقرارية EXP عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.880738	0.0004
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

دراسة تحليلية لأثر التغيرات الاقتصادية الكلية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة
2019-1990

نلاحظ من الجدول (19) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد أن سلسلة الاستهلاك مستقرة عند الفرق الأول.

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكلي على سلسلة الصادرات لمعرفة مدى تأثير التغير في اتجاه النمو على نتائج اختبار الاستقرارية ونحصل على النتائج التالية:

جدول (20): اختبار جذر الوحدة الهيكلي لمتغير EXP

—	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.540864	0.0377		
Test critical values:				
1% level	-4.945706			
5% level	-4.432140			
10% level	-4.182082			
*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: EXP01				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 16:24				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP01(-1)	0.693983	0.067392	10.29776	0.0000
C	107433.9	22829.43	4.705939	0.0001
INCPTBREAK	-114419.3	20762.00	-5.510994	0.0000
BREAKDUM	158880.5	43647.50	3.640082	0.0012
R-squared	0.941921	Mean dependent var		247354.1
Adjusted R-squared	0.934952	S.D. dependent var		148980.3
S.E. of regression	37996.77	Akaike info criterion		24.05583
Sum squared resid	3.61E+10	Schwarz criterion		24.24442
Log likelihood	-344.8096	Hannan-Quinn criter.		24.11490
F-statistic	135.1499	Durbin-Watson stat		1.094562
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (20) أنّ القيمة الاحتمالية لمتغير نقطة القاطع INCPTBREAK أقل من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي وجود تغير ذو دلالة إحصائية على مستوى النموذج عام 2010. كما وجدنا أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي متغير الصادرات غير مستقر في المستوى ونجد أن التغير الهيكلي في القاطع لا يؤثر على نتائج الاستقرار للمتغير.

(5) دراسة استقرارية متغير الواردات (IMP):

باستخدام برنامج EViews10 نقوم بتقدير النموذج رقم (3) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من دون اتجاه ودون قاطع، لاختبار استقرارية السلسلة في مستواها الأصلي:

جدول (21): تقدير النموذج (3) لاختبار استقرارية IMP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.195090	0.8928
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.109889	0.091951	-1.195090	0.2428
C	53307.67	36104.50	1.476483	0.1518
@TREND("1990")	-1438.513	1286.870	-1.117838	0.2739

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (21) عدم معنوية القاطع وعدم معنوية الاتجاه العام عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نتخذ قرار استقرارية سلسلة (IMP) من خلال النموذج (3)، ونقوم بتقدير النموذج رقم (2) الذي يوصف السلسلة الزمنية من خلال قاطع ونحصل على النتائج التالية:

جدول (22): تقدير النموذج (2) لاختبار استقرارية IMP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.164518	0.6757
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.107544	0.092351	-1.164518	0.2544
C	31012.91	30234.46	1.025747	0.3141

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول (22) عدم معنوية القاطع عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي نقوم بتقدير نموذج رقم (1) الذي يُوصف السلسلة الزمنية من خلال اتجاه وقاطع:

جدول (23): تقدير النموذج (1) لاختبار استقرارية IMP

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.577170	0.4585
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (23) أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد أنّ سلسلة المستوردات غير مستقرة في المستوى الأصلي لها. نأخذ الفرق الأول (1 Difference) لمتغير (IMP = D(IMP))، ونقوم باختبار الاستقرارية:

جدول (24): اختبار استقرارية IMP عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.795622	0.0033
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (24) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد أن سلسلة المستوردات مستقرة عند الفرق الأول.

نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتغير الهيكلي على سلسلة المستوردات لمعرفة مدى تأثير التغير في اتجاه النمو على نتائج اختبار الاستقرارية ونحصل على النتائج التالية:

جدول (25): اختبار جذر الوحدة الهيكلي لمتغير IMP

	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.905037	0.0419		
Test critical values:				
1% level	-5.339132			
5% level	-4.841970			
10% level	-4.590240			
*Vogelsang (1993) asymptotic one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: IMP				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/22 Time: 16:41				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.476424	0.106743	4.463301	0.0002
C	98439.26	27906.43	3.527477	0.0017
TREND	8610.464	2072.039	4.155551	0.0004
INCPTBREAK	-238720.6	45062.12	-5.297588	0.0000
BREAKDUM	136207.5	56632.37	2.405118	0.0242
R-squared	0.904446	Mean dependent var		303865.5
Adjusted R-squared	0.888520	S.D. dependent var		120748.4
S.E. of regression	40316.16	Akaike info criterion		24.20248
Sum squared resid	3.90E+10	Schwarz criterion		24.43822
Log likelihood	-345.9359	Hannan-Quinn criter.		24.27631
F-statistic	56.79179	Durbin-Watson stat		1.926420
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول (25) أنّ القيمة الاحتمالية لمتغير نقطة القاطع INCPTBREAK أقل من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي وجود تغير ذو دلالة إحصائية على مستوى النموذج من خلال القاطع عام 2011. كما وجدنا أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى دلالة 0.05، وبالتالي متغير المستوردات غير مستقر في المستوى ونجد أنّ التغير الهيكلي في القاطع لا يؤثر على نتائج الاستقرارية للمتغير.

1- تقدير النموذج:

تبين من خلال اختبارات الاستقرارية أنّ جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي من المحتمل أن تنمو هذه المتغيرات بنفس الاتجاه خلال الأجل الطويل، أي احتمال وجود علاقة تكامل مشترك Co integration وفقاً للافتراضات التي تضعها هذه النماذج عند استخدامها، ومنه نقوم بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة باستخدام نموذج التكامل المشترك ل Granger ولكن هنا مع وجود عدة متغيرات نقوم بتطبيق المنهجية حسب Johansen، حيث نقوم في المرحلة الأولى بإجراء انحدار ذاتي لنموذج VAR وتحديد فترات التأخير المناسبة وفق معايير المعلومات:

جدول (26): اختبار معايير المعلومات لاختيار فترة الإبطاء المناسبة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1777.081	NA	1.32e+49	127.2915	127.5294	127.3642
1	-1670.980	166.7304*	4.15e+46*	121.4986	122.9259*	121.9349*
2	-1643.926	32.85112	4.33e+46	121.3518*	123.9687	122.1518

المصدر: مخرجات برنامج EViews10. بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول أنّ أفضل فترة إبطاء مقترحة بين الفترات المفاضلة (كونها بيانات سنوية) هو الإبطاء (1)، تتمثل الخطوة التالية باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرات حسب جوهانسون وذلك من خلال اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى ونحصل على النتائج التالية:

جدول (27): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب جوهانسون

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.647452	74.10392	69.81889	0.0218
At most 1	0.576347	44.91199	47.85613	0.0921
At most 2	0.314336	20.86443	29.79707	0.3662
At most 3	0.242995	10.29813	15.49471	0.2585
At most 4	0.085525	2.503348	3.841466	0.1136

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.647452	29.19193	33.87687	0.1638
At most 1	0.576347	24.04756	27.58434	0.1331
At most 2	0.314336	10.56629	21.13162	0.6903
At most 3	0.242995	7.794783	14.26460	0.3999
At most 4	0.085525	2.503348	3.841466	0.1136

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من نتائج الاختبار وحسب اختبار الأثر (Trace) وجود دلالة إحصائية عند None وبالتالي وجود متجه واحد لعلاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، كما نجد من نتائج اختبار القيمة العظمى (ME) عدم وجود دلالة إحصائية لأي متجه علاقة تكامل مشترك، وفقاً لذلك نقوم بتقدير نموذج VAR (1) ونحصل على النتائج التالية:

جدول (28): نتائج تقدير نموذج VAR

—	GDP	INV	IMP	CPS	EXP01
GDP(-1)	1.272550 (0.27298) [4.66175]	0.722042 (0.22275) [3.24153]	0.263713 (0.21974) [1.20011]	0.360886 (0.29397) [1.22764]	-0.225806 (0.21845) [-1.03367]
INV(-1)	-0.708822 (0.40063) [-1.76925]	-0.101646 (0.32691) [-0.31093]	-0.341957 (0.32250) [-1.06032]	-0.506604 (0.43144) [-1.17422]	0.070333 (0.32061) [0.21937]
IMP(-1)	1.145596 (0.34857) [3.28659]	0.862243 (0.28443) [3.03150]	0.996020 (0.28059) [3.54974]	0.645127 (0.37537) [1.71865]	-0.098142 (0.27894) [-0.35184]
CPS(-1)	-0.920433 (0.31429) [-2.92863]	-0.987614 (0.25646) [-3.85099]	-0.451801 (0.25300) [-1.78580]	0.185237 (0.33845) [0.54730]	0.098535 (0.25151) [0.39177]
EXP01(-1)	0.144883 (0.21768) [0.66558]	-0.423961 (0.17762) [-2.38685]	0.199141 (0.17523) [1.13648]	0.341885 (0.23442) [1.45846]	1.196262 (0.17420) [6.86726]
C	83948.79 (43396.5) [1.93446]	19614.35 (35411.2) [0.55390]	53145.15 (34933.3) [1.52133]	-20363.54 (46733.3) [-0.43574]	114586.3 (34728.3) [3.29951]
R-squared	0.962714	0.759639	0.876649	0.941894	0.919918
Adj. R-squared	0.954608	0.707387	0.849834	0.929262	0.902509
Sum sq. resids	7.77E+10	5.17E+10	5.04E+10	9.01E+10	4.98E+10
S.E. equation	58127.62	47431.66	46791.56	62597.11	46516.93
F-statistic	118.7710	14.53788	32.69203	74.56585	52.84121
Loq likelihood	-355.9296	-350.0324	-349.6384	-358.0779	-349.4677
Akaike AIC	24.96066	24.55396	24.52678	25.10882	24.51501
Schwarz SC	25.24355	24.83685	24.80967	25.39171	24.79790
Mean dependent	949966.4	226270.9	303865.5	608413.1	247354.1
S.D. dependent	272831.8	87684.17	120748.4	235358.1	148980.3

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

وفقاً لنتائج نموذج VAR نلاحظ وجود 5 معادلات ووجود 4 متغيرات مستقلة، وبالتالي معلمات النموذج غير صالحة للتفسير بسبب وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي النماذج وعدم وجود ترتيب سببي لعلاقة المتغيرات الاقتصادية. وهو ما يتطلب فرض قيود (Restriction) على النموذج بتحويل البواقي إلى بواقي هيكلية وتقليل عدد المعلمات المجهولة. نستخدم قيود الإشارة Sign وفق افتراضاتنا الاقتصادية بأن المكونات الرئيسية في الاقتصاد تدفع إيجاباً النمو الاقتصادي على الأجل الطويل، من خلال فرض القيود الهيكلية باستخدام تحليل Cholesky نحصل على النتائج التالية:

جدول (29): نتائج تقدير نموذج SVAR

Model: Ae = Bu where E[uu]=I				
A =				
1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1
B =				
C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)
	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.368930	0.135154	-2.729698	0.0063
C(2)	-0.227415	0.160289	-1.418779	0.1560
C(3)	-0.628765	0.160883	-3.908202	0.0001
C(4)	-0.481993	0.112200	-4.295834	0.0000
C(5)	-0.019342	0.196435	-0.098466	0.9216
C(6)	0.777090	0.190689	4.075170	0.0000
C(7)	0.531084	0.134974	3.934728	0.0001
C(8)	-0.404317	0.180233	-2.243300	0.0249
C(9)	-0.791740	0.110202	-7.184460	0.0000
C(10)	0.717751	0.104811	6.848044	0.0000
C(11)	58127.62	7632.531	7.615772	0.0000
C(12)	42306.89	5555.168	7.615772	0.0000
C(13)	44753.74	5876.455	7.615772	0.0000
C(14)	43437.35	5703.604	7.615772	0.0000
C(15)	24517.12	3219.256	7.615772	0.0000
Log likelihood	-1746.175			
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.368930	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.227415	-0.019342	1.000000	0.000000	0.000000
-0.628765	0.777090	-0.404317	1.000000	0.000000
-0.481993	0.531084	-0.791740	0.717751	1.000000
Estimated B matrix:				
58127.62	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	42306.89	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	44753.74	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	43437.35	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	24517.12
Estimated S matrix:				
58127.62	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
21445.03	42306.89	0.000000	0.000000	0.000000
13633.90	818.3068	44753.74	0.000000	0.000000
25396.31	-32545.42	18094.71	43437.35	0.000000
9194.263	1538.862	22445.83	-31177.20	24517.12
Estimated F matrix:				
291913.2	262197.3	149982.1	-431723.7	-143887.6
-153342.4	-42965.74	27142.09	19948.88	301324.9
80843.25	111375.7	118312.6	-152085.4	-82273.61
397399.0	284319.8	173958.4	-369562.0	-413567.6
184870.0	222172.0	20291.78	-235515.7	-231958.3

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

بعد فرض القيود الهيكلية نتحقق من عدم وجود ارتباط بين بواقي النماذج ونحصل على

النماذج التالية:

جدول (30): نتائج تقدير الارتباط بين مصفوفة البواقي.

	GDP	INV	IMP	CPS	EXP01
GDP	1	0.45212481...	0.29137530...	0.40571056...	0.19765412...
INV	0.45212481...	1	0.14733681...	-0.2803122...	0.11887177...
IMP	0.29137530...	0.14733681...	1	0.38559861...	0.51968565...
CPS	0.40571056...	-0.2803122...	0.38559861...	1	-0.2626141...
EXP01	0.19765412...	0.11887177...	0.51968565...	-0.2626141...	1

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

يبين الجدول أنّ درجة الارتباط بين بواقي النماذج ضعيفة جداً، نقوم باختبارات الجودة التشخيصية لبواقي النماذج قبل تقدير الصدمات المستهدفة باستخدام دالة الاستجابة النبضية: نبدأ أولاً باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality) باستخدام برنامج EViews10 ونحصل على النتائج التالية:

جدول (31): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

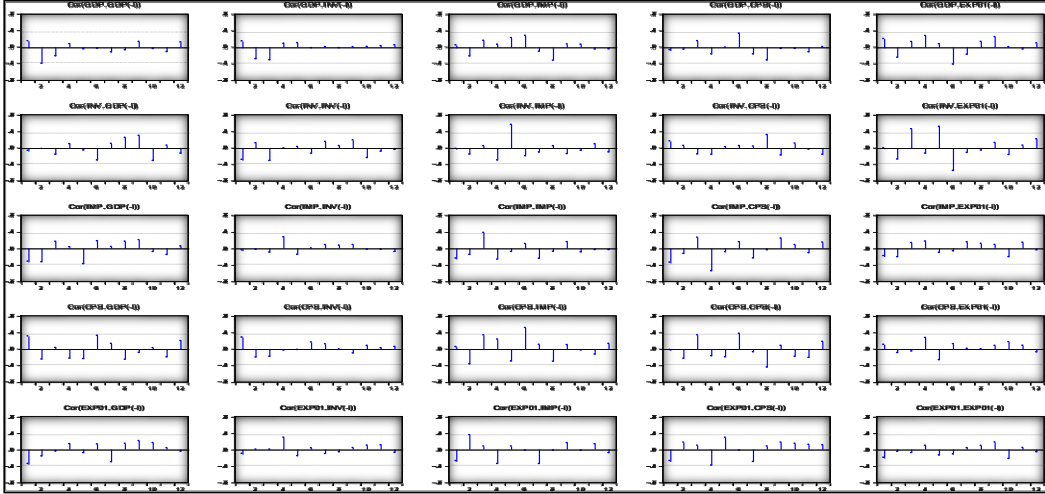
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.914964	2	0.2328
2	3.358803	2	0.1865
3	0.292467	2	0.8640
4	3.696884	2	0.1575
5	0.868834	2	0.6476
Joint	11.13195	10	0.3473

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار لجميع المعادلات (Prob = 0.3473) وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونستنتج أن قيم البواقي موزعة وفق التوزيع الطبيعي. ولاختبار فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي (Autocorrelation) نستخدم اختبار Correllegram (دالة الارتباط) ونحصل على النتائج التالية:

جدول (32): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج



المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ من الجدول أن خطوط الارتباط تقع داخل القيم الحرجة لجميع فترات الإبطاء وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم البواقي.

نختبر فرضية تجانس التباين بين قيم البواقي في المستوى ووفق الترتيب ونحصل على النتائج التالية:

جدول (33): نتائج اختبار تجانس التباين لبواقي النموذج.

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
173.2066	150	0.0944

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات

الإحصائية

نلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 0.05 وبالتالي لا نستطيع أن نرفض فرضية العدم للاختبار ونستنتج وجود تجانس بين تباين قيم البواقي.

ولاختبار فرضية عدم وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي (استقرار البواقي (Stationarity)) نستخرج سلسلة البواقي ونقوم بتطبيق منهجية اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ونحصل على النتائج التالية:

جدول (34): نتائج اختبار استقرارية البواقي

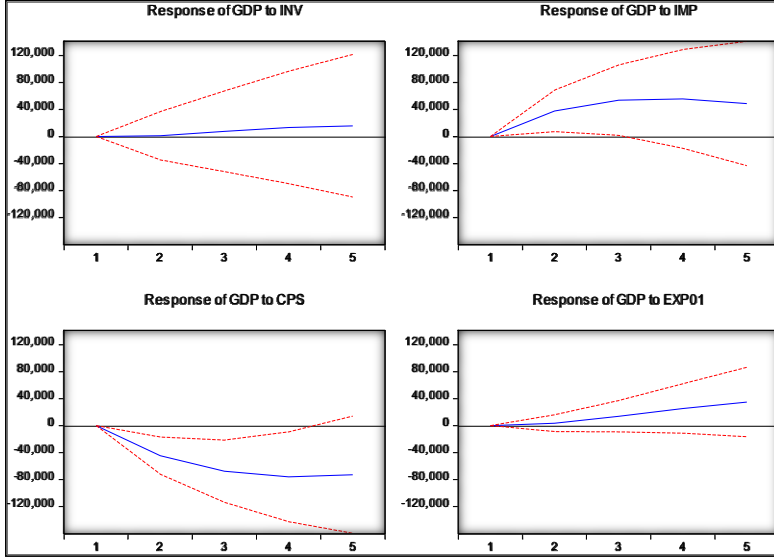
Method	Statistic	Prob.**
ADF - Fisher Chi-square	103.929	0.0000
ADF - Choi Z-stat	-8.91444	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار (Prob = 000) وهي أصغر من مستوى دلالة 0.05

وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد أن سلسلة البواقي مستقرة في المستوى. وبالتالي وفقاً للنتائج السابقة نستطيع تحليل تأثير الصدمات للمتغيرات المستقلة ومدى استجابة المتغيرات التابعة لها من دالة الاستجابة النبضية حيث نحصل على النتائج التالية:

شكل (2): نتائج تقدير دالة الاستجابة النبضية



المصدر: مخرجات برنامج EViews10 بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء والمجموعات الإحصائية

يبين الشكل (2) مدى استجابة الناتج المحلي الإجمالي للمتغيرات المستقلة على أفق 5 سنوات، حيث نلاحظ من القسم أعلى الشكل وعلى اليسار يبين أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار منخفضة جداً وبعد 3 سنوات ليظهر أثرها الإيجابي بأقل من 20000 وحدة واحدة، وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار، حيث وجدنا من خلال الإحصاء الوصفي انخفاض مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ووجدنا الهبوط الحاد بعد عام 2011 بفعل الحرب ومع عدم توفر مناخ استثماري مناسب. أما بالنسبة لاستجابة الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك فنستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك، وأن هذه الاستجابة سلبية على مدى 5 سنوات مع عدم وجود تحسن بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة وعدم تحسين سياسة الأجور، بينما نجد استجابة ذات دلالة إحصائية

للناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات التجارة الخارجية حيث نجد تأثيراً طردياً لمؤشرات التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي رغم الحظر الاقتصادي ولكن بشكل طفيف وبأقل من 40000 وحدة، حيث يعود ذلك إلى حاجة السوق المحلي نتيجة ضعف الإنتاج وعدم توفير أساسيات استمرار المعامل في العمل.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

- أظهرت نتائج البحث استجابة الناتج المحلي الإجمالي للمتغيرات المستقلة المدروسة على أفق (5) سنوات، حيث كانت استجابة الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار منخفضة جداً وبعد (3) سنوات ليظهر أثرها الإيجابي بأقل من 20000 وحدة واحدة، وبالتالي نستطيع أن نرفض فرضية العدم ونجد وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار، حيث تبين من خلال الإحصاء الوصفي انخفاض مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي ولوحظ الهبوط الحاد بعد عام 2011 بفعل الحرب ومع عدم توفر مناخ استثماري مناسب.
- أما بالنسبة لاستجابة الناتج المحلي الإجمالي للاستهلاك نرفض فرضية العدم ونستنتج وجود استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي من الاستهلاك، وأن هذه الاستجابة سلبية على مدى (5) سنوات مع عدم وجود تحسن بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة وعدم تحسين سياسة الأجور.
- أيضاً كشفت نتائج البحث عن استجابة ذات دلالة إحصائية للناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات التجارة الخارجية حيث أن هناك تأثيراً طردياً لمؤشرات

التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي رغم الحظر الاقتصادي ولكن بشكل طفيف وبأقل من 40000 وحدة، حيث يعود ذلك إلى حاجة السوق المحلي نتيجة ضعف الإنتاج وعدم توفير أساسيات استمرار المعامل في العمل.

ب- التوصيات:

- ضرورة تحسين القوة الشرائية للعملة: من أجل تحفيز الطلب المحلي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي ويتم ذلك من خلال خفض معدل التضخم وتعزيز الصادرات.
- ضرورة تحسين سياسة الأجور: من أجل تحسين مستويات المعيشة وزيادة الطلب المحلي، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى للأجور وضمان حقوق العمال.
- ضرورة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين الأجانب.
- ضرورة تحسين البيئة التحتية: من أجل جذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال الاستثمار في الطرق والمواصلات والطاقة.
- ضرورة تخفيف الحظر الاقتصادي: من أجل زيادة الصادرات وخفض الواردات، ويتم ذلك من خلال المفاوضات الدولية.

المراجع:

أ- المراجع العربية:

- 1- جاد علي، منى حسنى؛ وعطا الله، محمد عبد القادر (2015). دراسة اقتصادية قياسية لأثر الاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (25)، العدد (4)، 1993-2014.
- 2- شريقي، طرفة؛ وحسيكة، خليل (2020). أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980-2017)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (2)، 47-67.
- 3- عارف علي، لوجين؛ وحمد حسين، عبد الرزاق (2021). أثر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، العدد (56)، 498-509.
- 4- محمود، يوسف (2007)، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية

ب- المراجع الأجنبية:

- 1- Raza, Mohsin; Zhang Xi Ying (2017). The Causal relationship between export and economic growth in Pakistan. International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol. V, Issue 2, 210-231.
- 6- Raghutla Chandrashekar & T. Sampath & Krishna Reddy Chittedi, (2018). Financial development, trade openness and growth in India," Theoretical and Applied Economics, Asociatia Generala a Economistilor din Romania - AGER, vol.1(614), 113-124.

أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي دراسة ميدانية

الباحثة: ¹هديل سليمان

المستخلص

هدف هذا البحث إلى معرفة أثر تطبيق الفعالية الضريبية والتي تعتبر من محددات الحوكمة الضريبية الجيدة في الامتثال الضريبي في سورية.

وبلغ إجمالي حجم العينة 295 مستجيب حيث تمت الإجابة على جميع الاستبيانات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أسلوب البحث وتحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS25 لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج الدراسة.

أظهرت نتائج هذا البحث النتائج التالية: لا يوجد عقوبات ضريبية رادعة تساهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي

وهناك صعوبة في الحصول على المعلومات الضريبية التي تخدم المكلفين بالإضافة إلى إجراءات التعقيد والتحيز الموجودين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: فرض عقوبات ضريبية على عدم الامتثال، وبناء منظومة استعلام ضريبي مستقل ونزيه وفعال، بالإضافة إلى زيادة المعلومات والتدريب والتمرين بشأن المسائل الضريبية للامتثال.

الكلمات المفتاحية: الفعالية الضريبية، الامتثال الضريبي

¹ هديل سليمان، ماجستير محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية

Impact of Tax Effectiveness on Tax Compliance

An Empirical Study

Hadil Suleiman²

Abstract

The objective of this research is to know the impact of the application of tax Effectiveness, which is one of the determinants of good tax governance on tax compliance in Syria.

The total sample size was 295 respondents, with all questionnaires answered, and the analytical descriptive approach was used in research and data analysis using the SPSS25 social science statistical package software to process and analyses data and extract study results.

The results of this research showed the following results: no deterrent tax penalties contribute to raising the level of tax compliance

There is difficulty in obtaining tax information that serves the .taxpayers in addition to existing complexity and bias procedures

The study concluded with a series of recommendations to impose tax penalties for non-compliance, to build an independent, impartial and effective tax query system, as well as to increase information, training and exercise on compliance tax matters.

Keywords: tax Effectiveness, tax compliance.

1- المقدمة

تعد الضرائب من أهم مصادر حصول الدولة على الإيراد العام فضلاً على أنها تحتل مكانة خاصة كأداة لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية للدور الذي تلعبه في تنفيذ السياسة المالية، والآثار التي تنجم عن تطبيق هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، يتخذ عدم الامتثال الضريبي شكل التهرب الضريبي أو تجنب الضرائب - حيث يتصل التهرب الضريبي بالأعمال التجارية غير القانونية والمقصود بها للمؤسسات والأفراد من أجل التقليل إلى أدنى حد من ضريبتهم المستحقة قانوناً، وذلك من خلال عدم الإبلاغ عن المبيعات أو الدخل، أو المبالغة في الاستقطاعات أو الإعفاءات أو القروض، أو بعدم تقديم البيانات الضريبية بدقة. ومن ناحية أخرى، يشير تجنب الضرائب إلى ميل مكلفي الضرائب إلى تخفيف الضرائب المستحقة عليهم من خلال الوسائل القانونية، (Alshira,2019).

ويعيش اليوم العالم تحولات اقتصادية أدت وبالأخص بالدول النامية إلى مواجهة العديد من التحديات حيث كان لذلك أثر على الجانب الضريبي فهذه التحديات كانت سبباً في زيادة التهرب الضريبي وانخفاض مستوى الامتثال الضريبي لدى مكلفي الضرائب وهذا كان دافعاً للتفكير بجدية إلى إعادة تنظيم أساس بناءها الاقتصادي من خلال الاعتماد على مبادئ الحوكمة الضريبية الجيدة والتي بدورها تساهم في وجود نظام ضريبي سليم وفعال يساهم في رفع مستوى الوعي الضريبي والوصول إلى مرحلة الإصلاح الضريبي بصورته الكاملة (طالب،2004).

حيث تعد الفعالية وهي مبدأ هام من مبادئ الحوكمة الضريبية الجيدة عاملاً هاماً يشجع على تحقيق امتثال مكلفي الضرائب وتحسين الخدمات المقدمة إليهم. ويتطلب تحقيق هذه

الأهداف التزاماً عالياً من موظفي الضرائب بتطبيق التحصيل الفعال للضرائب على نحو أمثل ومستدام من خلال الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة (Herman,2019). ولغرض معرفة أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي جاء هذا البحث من خلال دراسة أجريت على كبار ومتوسطي مكلفي الضرائب في الساحل السوري.

2- مشكلة البحث

مع تطور دور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية تطورت أغراض الضريبة إذ أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، وأصبح من الضروري أن يتم تحصيل الضرائب بطريقة فعالة، حيث أن نجاح تطبيق السياسة الضريبية بفعالية سيؤدي إلى نجاح السياسة المالية كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية. ولكي تكون عملية تحصيل الضرائب فعالة يتعين على السلطات تأمين الامتثال الطوعي لمكلفي الضرائب (Gobena,2017).

ومع تزايد عدم التأكد، تبحث الحكومات عن حلول ليس فقط لحماية إيراداتها الضريبية من تآكل القاعدة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي فحسب، بل لتساعد أيضاً على تحفيز التنمية الاقتصادية. ومن بين الحلول الممكنة في عملية تجديد الاقتصادات تطبيق آليات الحوكمة (Gobena,2017) .

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الآتي:

- هل تؤثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي؟

وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- هل توجد فروق بحسب متغير الخبرة المهنية تجاه العلاقة بين الفعالية الضريبية والامتثال الضريبي؟

• هل توجد فروق بحسب متغير الوظيفة تجاه العلاقة بين الفعالية الضريبية

والامتثال الضريبي؟

3- أهمية البحث:

A- الأهمية العلمية

تكمن أهمية البحث في التعرف على مفهوم الفعالية الضريبية ودراسة أثر تطبيقها على الامتثال الضريبي وبالتالي على الحصيلة الضريبية والتهرب الضريبي

B- الأهمية العملية

إن أهمية الحوكمة الجيدة في تحسين الإدارة الضريبية الفعالة في القطاع العام وتعزيز تحصيل الضرائب هو حقيقة لا جدال فيها أن تكون مقبولة عموماً. ومع ذلك، هناك أدلة تجريبية قليلة على التطبيق الفعلي لها، لذلك ساعد هذا البحث في إبراز الأهمية العلمية للموضوع المتناول وتطبيقه العملي بالنسبة للمهتمين .

4- أهداف البحث

كما يهدف إلى بيان أثر الفعالية الضريبية في تحقيق الأهداف الضريبية ومدى التوافق بين هذه الأهداف للوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الإيرادات الضريبية والارتقاء إلى مستوى عالي من الامتثال الضريبي.

5- فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

○ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساءلة الضريبية في الامتثال الضريبي وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

○ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية تجاه دور الفعالية الضريبية تبعاً لمتغير الخبرة المهنية في الامتثال الضريبي.

○ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية تجاه دور الفعالية الضريبية تبعاً لمتغير الوظيفة في الامتثال الضريبي.

6- منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، ويُعرّف هذا المنهج بأنه: يدرس ويفسر الظواهر والمشكلات فهو يهتم بالظروف أو العلاقات الموجودة والآراء التي تعقدها، والعمليات الجارية والتأثيرات الواضحة أو التي تتطور ويهتم بالمقام الأول بالحاضر، على الرغم أنه ينظر في الكثير من الأحيان إلى الأحداث والتأثيرات السابقة من حيث صلتها بالظروف الحالية (Singh et al., 2008)، حيث تم الاطلاع على الأدبيات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تكوين الاطار النظري للدراسة، وتم القيام بإجراء دراسة ميدانية لتغطية الجانب التطبيقي، ومن ثم تجميع البيانات وتحليلها عن طريق برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS25 للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

تكون مجتمع البحث من كبار ومتوسطي المكلفين في محافظتي طرطوس واللاذقية والذي يبلغ عددهم 1252 مكلف حتى تاريخ إعداد الدراسة وفقاً للأعداد الصادرة عن وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب والرسوم وموزعين في الساحل السوري، تم توزيع 295 استبانة على عينة من كبار ومتوسطي مكلفي ضريبة الدخل تم اختيارها باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة من مجتمع المكلفين في الساحل السوري. وبلغ إجمالي حجم العينة 295 مستجيب حيث تمت الإجابة على جميع الاستبيانات.

من أجل تحقيق أهداف البحث فقد تم إتباع الخطوات التالية:

- الاطلاع على أهم المعلومات الواردة في الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، والإحصاءات والتقارير الرسمية المتعلقة بموضوع البحث.

- استخدام الأدوات البحثية المناسبة وهي: المقابلات الشخصية مع بعض العاملين في الإدارة الضريبية وأرباب العمل من المكلفين، وأداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من كبار ومتوسطي ضريبة الدخل في الساحل السوري والتي تقيس مدى توافر تلك المحددات.
- تطبيق الاختبارات الإحصائية المناسبة، والوصول إلى العديد من النتائج واقتراح أهم التوصيات بهذا الشأن.

7- الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. دراسة (طالب، 2004) بعنوان:

الضغط الضريبي والفعالية الضريبية_ دراسة حالة الجزائر.

تمت هذه الدراسة في دولة الجزائر من خلال دراسة العلاقة بين الضغط الضريبي والفعالية الضريبية ومن خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية تم التوصل إلى ان الضريبة المطبقة في الجزائر لا تتسم بالقدر الكافي من الفعالية والحاجة إلى تصميم نظام ضريبي إلكتروني دولي لمحاربة التجاوزات القائمة تحت شعار العولمة والتي تنعكس سلبا على المردودية الضريبية وبالتالي فعاليتها.

2. دراسة (يوسف، 2009) بعنوان:

فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام

الضريبي الجزائري

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير إفرازات العولمة الاقتصادية على فعالية النظام الضريبي بصفة عامة؛ والنظام الضريبي الجزائري بصفة خاصة، ونخلص إلى أن إفرازات العولمة الاقتصادية تؤثر على فعالية النظام الضريبي من خلال التحديات

الضريبية المفروضة (التنسيق الضريبي والضرائب على التجارة الإلكترونية والتحفيزات الضريبية). فالتنسيق الضريبي والتحفيزات الضريبية تؤثر إيجابيا على فعالية النظام الضريبي ولكن بتوفر مجموعة من الشروط، أما الضرائب على التجارة الإلكترونية فإنها تحد من فعالية هذا الأخير. وعلى المستوى الوطني "الجزائر" فإن إفرزات العولمة لم تتجسد بعد إلا ما يأخذ صورة الاستثمار الأجنبي المباشر المحتشم، وعلى ذلك فإن النظام الضريبي الجزائري لما بعد الإصلاح لم يجابه بحقيقة التحديات الضريبية التي فرضتها إفرزات العولمة الاقتصادية إلا ما يأخذ صورة التحفيزات الضريبية، ورغم ذلك فإن النظام الضريبي الجزائري لم يصل بعد إلى تحقيق الفعالية المنشودة من خلال إصلاحه؛ وذلك من خلال المداخل التي اختبرناه فيها

3. دراسة (الضابط، 2021) بعنوان:

دور الحوكمة الضريبية الجيدة في بناء الدولة مدخل إلى الإصلاح الضريبي في سوريا.

هدف هذا البحث إلى توفير إطار قانوني وإداري قوي يضمن التزام المكلفين بالضرائب وتحسين مستوى الامتثال الضريبي مع زيادة الشفافية والمساءلة في عمليات جباية الضرائب وتقديم التقارير المالية ذات الصلة بشكل دقيق وموثوق وقد أظهرت نتائج هذا البحث الانخفاض الشديد في مستوى امتثال مكلفي الضرائب. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن، في حال تطبيقها، أن تعزز من الحوكمة الضريبية الجيدة.

4. دراسة (سليمان، 2022) بعنوان:

مساهمة الوعي الضريبي في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي_ نهج مفاهيمي

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الوعي الضريبي ومساهمته في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي، وهذا بالتطرق إلى الامتثال الضريبي بصفة عامة وإلى

الامتثال الضريبي الطوعي بصفة خاصة، ثم تسليط الضوء على الوعي الضريبي بالتطرق إلى أهم العناصر المتعلقة به. وذلك من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة لسلوك الامتثال الضريبي بشرح نظرية الردع الضريبي، نظرية السلوك المفسر، نظرية علم النفس، وبالاعتماد على المنهج الوصفي تم التوصل إلى أن الوعي الضريبي يساهم بشكل فعال في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي.

التعقيب على الدراسات السابقة

مما سبق من الدراسات تم ملاحظة أن أغلبها توجه إلى تسليط الضوء على الامتثال الضريبي وطرق الوصول إلى الامتثال الضريبي الطوعي بينما الدراسة الحالية بحثت في أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي وهو ما يميزها عن باقي الدراسات بالإضافة إلى الاختلاف في بيئة التطبيق محل الدراسة.

8- المحتوى والمناقشة

1_8 الامتثال الضريبي

يعد الامتثال الضريبي جانباً مهماً من المسؤوليات المالية لكل فرد وشركة. ويشير إلى التزام مكلفي الضرائب بالإبلاغ الدقيق عن دخلهم وخصوماتهم والمعلومات الأخرى ذات الصلة إلى السلطات الضريبية، ودفع مبلغ الضريبة المطلوب في الوقت المناسب. إن تحقيق الامتثال الضريبي ليس مهماً فقط للحفاظ على علاقة جيدة مع السلطات الضريبية، ولكنه يضمن أيضاً أن يساهم مكلفو الضرائب بنصيبهم العادل في تنمية الأمة مما يضمن تحقيق نظام ضريبي فعال وإصلاح ضريبي شامل (محمد، 2019).

ويمكن تعريف الإمتثال الضريبي بأنه: مجموعة من الإجراءات التي تساعد أصحاب المصلحة الضريبية في القضاء على التهرب الضريبي، والإمتثال هي الدرجة التي يلتزم

بها مكلفو الضرائب (أو لا يلتزمون) بالقواعد الضريبية لبلادهم، والذي يشمل البيان الضريبي، ودفع الضرائب المستحقة في الوقت المناسب، ويُشير الإمتثال الضريبي إلى الوفاء بجميع الالتزامات الضريبية التي حددها القانون بصورة كاملة (Alshira,2019)³.
أهمية الامتثال الضريبي:

الامتثال الضريبي أمر بالغ الأهمية لنمو وتطوير أي مجتمع. إنه مصدر إيرادات للحكومة، والذي يستخدم لتوفير الخدمات اللازمة للمواطنين. يساعد الامتثال الضريبي في إنشاء مصدر مستقر ويمكن التنبؤ به لإيرادات الحكومة، وهو أمر ضروري للعمل المناسب للدولة. من الضروري التأكد من أن جميع الأفراد والمكلفين يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب.

هناك عدة طرق لتحقيق الامتثال الضريبي، بما في ذلك:

- ✚ تثقيف مكلفي الضرائب حول أهمية دفع الضرائب وعواقب عدم الامتثال.
- ✚ تبسيط النظام الضريبي لتسهيل على مكلفي الضرائب فهم والامتثال.
- ✚ تنفيذ عقوبات شديدة لعدم الامتثال لردع مكلفي الضرائب من التهرب من الضرائب.

تحديات الامتثال الضريبي:

- ✚ الامتثال الضريبي لا يخلو من تحدياته. بعض التحديات تشمل:
- ✚ تعقيد النظام الضريبي، مما يجعل من الصعب على دافعي الضرائب فهم والامتثال.
- ✚ عدم الثقة في الحكومة والسلطات الضريبية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الامتثال.

³ Alshira, Ahmad,2019, Determinants of Sales Tax Compliance among Small and Medium Enterprises: A Proposed Model for Jordan.

✚ التهرب الضريبي والاحتيال، الذي يمكن أن يقوض النظام الضريبي ويقلل من إيرادات الحكومة.

استراتيجيات لتعزيز الامتثال الضريبي:

يعد تعزيز الامتثال الضريبي ضرورياً للعمل المناسب للحكومة وتوفير المرافق اللازمة للمواطنين. يتطلب الأمر جهوداً متضافرة من مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة ومكلفي الضرائب. كما تساعد استراتيجيات مثل تبسيط قوانين الضرائب، وزيادة الوعي، وتوفير الحوافز، والاستفادة من تكنولوجيا الاستفادة في تعزيز الامتثال الضريبي. فمن خلال العمل معاً، يمكننا إنشاء نظام ضريبي عادل وفعال يفيد جميع أفراد المجتمع. يمكن القول أن الزيادة في الوفاء بالالتزامات الضريبية تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية؛ لذلك فإن القدرة على فرض الضرائب على المكلفين تشكل حجر أساس في البلدان النامية لبناء الدولة وبقائها.

2_8_ الفعالية الضريبية Tax effectiveness

حتى يُحمل الممولون على الصدق في تعاملاتهم مع الإدارة الضريبية، وتكون إقراراتهم الضريبية معبرة عن حقيقة تعاملاتهم الضريبية فيجب على الإدارة الضريبية تطبيق برامج فحص فعالة، تشعروهم بقسوة العقوبات المترتبة على عدم سلامة هذه الإقرارات. ذلك أن تنفيذ برنامج فعال لأنشطة الفحص له تأثير أوسع بكثير من مجرد زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الكشف عن التناقضات في الإقرارات الضريبية؛ ليهدف إلى تحسين دقة هذه الإقرارات، بما يؤثر بفاعلية في القضاء على مخاطر عدم الإمتثال، (النجار، 2019)

حتى مع وجود أخلاقيات ضريبية قوية وإجماع سياسي حول أهمية تقديم المنافع العامة الأساسية، فإن دفع الضرائب سوف يمثل دائماً خطراً أخلاقياً لذا فإن تحصيل الإيراد

الفعال أمر بالغ الأهمية، حيث تتطلب الضرائب الفعالة القدرة على جمع كميات هائلة من المعلومات بكفاءة (الضابط، 2021).

مؤشرات قياس فعالية النظام الضريبي (الضابط، 2019):

□ تقييم مدى فعالية وكفاءة النظام الضريبي باستخدام مؤشرات Vito Tanzi

مؤشر التركيز: يعني تحصيل جزء كبير من إيرادات الضرائب من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب. هذا من شأنه أن يساهم في تخفيض التكاليف الإدارية والتنفيذية. وتجنب عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تحصل إيرادات محدودة يمكن أن تؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغيرات السياسة الضريبية، وتقادي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة. وبالتالي كلما ارتفع هذا المؤشر أدى إلى زيادة كفاءة النظام الضريبي.

✚ التشتت: يشير إلى أن الضرائب قليلة الإيراد وتكاليفها الإدارية عالية يجب التخلص منها سعياً لتبسيط النظام الضريبي دون أن يكون لحذفها أو تعديلها أثر على مردودية النظام الضريبي. كلما زادت هذه الضرائب، ارتفع مؤشر التشتت وأدى إلى انخفاض فعالية النظام الضريبي.

وعليه النظام الضريبي الفعال يجب أن يشمل على 5 أو 6 أنواع من الضرائب.

✚ التآكل: كلما كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة كلما كان النظام الضريبي أكثر كفاءة لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً، وإذا ابتعدت الأوعية الفعلية عن الممكنة بسبب الافراط في منح الإعفاءات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية وهذا يؤدي إلى التهرب الضريبي مما يجعل النظام الضريبي أقل كفاءة.

✚ تراكم الجباية: بما معناه التأخر بالتحصيل، هل الضرائب والرسوم تسدد في الوقت المحدد وضمن المهل القانونية؟ لأن التأخير يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية

للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم. وعليه يجب أن يضمن النظام الضريبي عقوبات صارمة للحد من التأخر في دفع المستحقات.

✚ **النوعية:** تعني اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحدودة. أي يبين هذا المؤشر مدى اعتماد النظام الضريبي على الضرائب والرسوم ذات التعريفات المحددة على الخصائص المادية للمنتج، وليس على القيمة المالية.

✚ **مؤشر الموضوعية:** قياس الأوعية الضريبية بموضوعية ليتمكن المكلفين من تقدير التزاماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يقومون بها بشكل واضح. هذا ينطلق من مبدأ اليقين الذي يقضي به آدم سميث، أي أن يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً للمكلف ولأي شخص آخر. وبالتالي يستطيع المكلف الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من قبل الإدارة الضريبية، يمكن قياس هذا المؤشر من خلال نضوج نظام التقدير الذاتي وزيادة مفهوم الالتزام الطوعي ومدى ثقة المكلفين بالنظام الضريبي بالإضافة إلى وجود نظام اعتراضات متطور.

✚ **مؤشر الإلزام:** هذا المؤشر يتعلق بمدى كفاءة النظام الضريبي وفعالته فضلاً عن سلامة التقديرات ومدى عقلانية التشريعات وقابليتها للتنفيذ في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

✚ **مؤشر تكلفة تحصيل الضرائب:** هذا المؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد بالجباية، أي اختصار تكاليف التحصيل إلى أقصى حد ممكن لتوفير حصيلة أوفر للخرينة العامة.

تشكل فعالية النظام الضريبي إحدى الاهتمامات الرئيسية لدى صانعي القرار في السياسة الاقتصادية حيث بقدر ما يكون النظام الضريبي فعالاً بقدر ما تكون الانعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني و تعتبر فعالية النظام الضريبي إحدى المحددات الأساسية لمعرفة مدى قدرته على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية و المالية ،لذلك تشكل تلك

الفعالية إحدى الاهتمامات لدى القائمين على السياسة الاقتصادية و لتحقيق تلك الفعالية يجب توفر عدة شروط و اعتبارات بالجانب التنظيمي و الفني و المادي و البشري و الإداري، إلا أن النظام الضريبي يواجه عدة عقبات تحد من فعاليته و تؤثر سلباً على دور و أهمية الضريبة في المجتمع لذلك يجب معالجة مواطن الضعف التي ينطوي عليها النظام الضريبي من خلال الإصلاح الضريبي قصد محو نقائصه و تناقضاته (ناصر، 2013).

ومن هنا يمكن القول أن تطبيق الفعالية الضريبية سيكون مدخلاً لتحقيق نظام ضريبي فعال وصولاً إلى الإصلاح الضريبي الشامل.

9- الدراسة العملية

تم الاختبار وفق برنامج ال SPSS25 وتطبيق الفرضيات حسب المتغيرات التصنيفية والكمية

- يتكون مجتمع البحث من كبار ومتوسطي المكلفين في طرطوس واللاذقية، وذلك حسب الجدول التالي:

- جدول (1): مجتمع البحث لعدد كبار ومتوسطي المكلفين وحجم العينة المحسوب.

المحافظة	كبار المكلفين	متوسطي المكلفين	نسبة الحصة لكل محافظة	حجم العينة
اللاذقية	250	297	0.44	295
طرطوس	395	310	0.56	
العينة الكلية	1252			

- المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي وقانون العينة.
- قمنا بحساب النسبة المئوية من خلال تقسيم حجم العينة لكل محافظة على الحجم الكلي.

- تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المكلفين المذكورين في الجدول والتي تم حسابها وفق المعادلة (العلي، 2020):

$$n' = \frac{n}{1 + \frac{z^2 \times p(1-p)}{\varepsilon^2 N}} \bullet$$

- حيث n حجم المجتمع المعياري ويتم حسابه من المعادلة:

$$n = \frac{z^2 \times p(1-p)}{\varepsilon^2} \bullet$$

- حيث z : الأرقام المعاييرة المقابلة للتوزيع الطبيعي. p : نسبة العينة الحصصية والتي تحسب من مجموع كل حصة على الرقم الإجمالي للعينة. N : حجم المجتمع. ε : هامش الخطأ والمحدد عند مستوى 5%. يتم تطبيق القانون وحساب حجم العينة وفق الجدول السابق (العلي، 2020).
- وبلغ إجمالي حجم العينة 295 مستجيب حيث تمت الإجابة على جميع الاستبيانات

لإختبار فرضية بحث أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي تم تصميم استبانة مؤلفة من مجموعة من الأسئلة تقيس مدى توافر هذا المحدد. تم توزيع 295 استبانة على عينة من كبار ومتوسطي مكلفي ضريبة الدخل تم اختيارها عشوائياً من مجتمع المكلفين في الساحل السوري. اختبرت الفرضية باستخدام برنامج SPSS25 الاحصائي، وقد تم أيضاً استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب ومتغيرات الدراسة كما يلي:

1. النسب المئوية: لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.
2. معامل (Cronbachs Alpha) ألفا كرونباخ لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: وهو تعميم لطريقة (جوثمان) من أجل تطبيقها على جميع

أسئلة الاستبيان والمؤلف من K سؤالاً، لذلك قام (كرونباخ) باعتبار كل سؤال في الاستبيان وكأنه جزء خاص من أصل K جزء، وقام بإجراء التعميم على K جزءاً أو سؤالاً فتوصل إلى تعريف معامل ألفا كرونباخ من خلال العلاقة التالية:

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left[1 - \frac{S_1^2 + S_2^2 + \dots + S_K^2}{S^2} \right]$$

حيث S يمثل المحور و K يمثل السؤال.

3. المتوسط الحسابي: سيتم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة. ويعطى المتوسط الحسابي من خلال القانون التالي:

$$\bar{X} = \frac{X_1 + X_2 + \dots + X_i}{n}$$

حيث يمثل X_i إجابات أفراد العينة.

4. معامل الارتباط Person لدراسة صدق الاستبيان.

5. اختبار (T-Test) و ANOVA لاختبار فرضيات الفروق حسب المعلومات الديمغرافية

بهدف عرض نتائج الدراسة الخاصة بكل محور (بعد)، نستخدم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات والذي يدل على البعد، ويتم حسابه باستخدام طريقة المتوسط المرجح،

((5 × عدد الأفراد الذين اختاروا هذا الخيار) + (4 × التكرار المقابل) + (3 × التكرار المقابل) + (2 × التكرار المقابل) + (1 × التكرار المقابل)) ÷ (5+4+3+2+1).

ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناءً على عدد الخيارات والفئات في المقياس، في حال المقياس الخماسي ليكرت يتم حساب المدى: $5-1=4$. يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات وبالتالي: $0.8=5/4$. وبالتالي تتوزع فئات الإجابات وفق الجدول التالي:

جدول (2): تصنيف الإجابات وفق المتوسطات المقابلة لها.

المتوسط	1.80-1	2.6-1.81	3.4-2.61	4.2-3.41	5-4.21
المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة.

9-1 التوزيع الطبيعي للبيانات:

حسب مبرهنة النهاية المركزية وبما أن حجم العينة أكبر من 30 مشاهدة فإن توزيع البيانات يقترب من التوزيع الطبيعي مع زيادة حجم العينة، وبما أن حجم العينة لدينا 295 فهي تحقق هذا الافتراض (العلي، 2021) (Barany and Vu, 2007).

9-2 صدق الاتساق الداخلي:

يهدف التحقق من مدى صدق العبارات والتأكد من أنها تلائم ما وضعت لقياسه، فقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي لكل عبارة من عبارات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وبناءً على ذلك فقد قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط الخطي البسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة:

صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول (الامتثال الضريبي):

يبين الجدول (3) صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول مع الدرجة للمحور وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3): صدق الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأول.

المحور الأول		الفقرة	رقم الفقرة
Sig	Pearson Correlation		
0.00	**628.	ضيق القاعدة الضريبية، مع بقاء جزء هام من الاقتصاد خارج الرسمية لأسباب عديدة	1
0.00	**669.	تكلفة التهرب الضريبي أقل من تكلفة الامتثال الذي يأخذ اشكالا متعددة	2
0.00	**759.	ارتفاع العبء الضريبي بشكل عام على بعض فئات المكلفين مقابل فئات أخرى	3
0.00	**703.	عدم اليقين في القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة قد يفسح المجال امام تهرب مشروع	4
0.00	**659.	وجود إجراءات انفاذ واضحة ضد المكلفين غير الملتزمين، وبالتالي عدم فعالية العقوبات وجدواها، مع غياب واضح بالمقابل لشرعة حقوق للمكلفين	5
0.00	**685.	فعالية الانفاق الحكومي في ظل المنهجية المتبعة في اعداد الموازنة وتوزيع الاعتمادات وصحة الصرف	6
0.00	**605.	وجود استثنائية في بعض حالات الاستعلام الضريبي	7
0.00	**744.	عدم الرضى عن أداء مديرية الالتزام الضريبي في هيئة الضرائب والرسوم	8
0.00	**739.	الإجراءات والمعالجات الضريبية التي تقوم بها الإدارة الضريبية دائما تحتوي على التعسف من قبل بعض موظفي الضرائب	9
0.00	.700**	عدم وجود ملاذ للطعن ضمن نظام حل سريع ومنخفض التكلفة ونزيه	10
0.00	.746**	الدوائر المالية في الكثير من الأحيان ما تزال تعمل ضمن العقلية الجبائية	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يبين الجدول 3 معاملات الارتباط الخطي البسيط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع القيم الاحتمالية لمعاملات الارتباط دالة احصائياً على مستوى دلالة 0.05 ($Sig < 0.05$)، كما أن معاملات الارتباط قد تراوحت بين 0.60 و 0.75، مما يدل على أن جميع عبارات المحور صادقة وملائمة لقياس المحتوى الذي وضعت من اجله، وبالتالي يمكن تطبيقها.

صدق الإتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس (على مستوى الفعالية):

يُبيّن الجدول (4) صدق الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني مع الدرجة للمحور وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (4): صدق الإتساق الداخلي لعبارات المحور الثاني.

المحور الثاني		الفقرة	رقم الفقرة
Sig	Pearson Correlation		
0.00	.475**	انخفاض في فعالية وكفاءة أداء الإدارة الضريبية عموماً	1
0.00	.638**	تدني فعالية الاستعلام الضريبي بمنظومته الحالية	2
0.00	.832**	الضعف البنوي في كمية ونوعية المعلومات واستثمارها من قبل الإدارة الضريبية	3
0.00	.770**	ضعف خدمات المعلومات المقدمة الى المكلفين	4
0.00	.762**	تسعى الإدارة الضريبية الى زيادة تكاليف الإكراه الضريبي	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25

يُبيّن الجدول 4 معاملات الارتباط الخطي البسيط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور، ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع القيم

الاحتمالية لمعاملات الارتباط دالة إحصائياً على مستوى دلالة 0.05 (Sig < 0.05)، كما أن معاملات الارتباط قد تراوحت بين 0.47 و 0.83، مما يدل على أن جميع عبارات المحور صادقة وملائمة لقياس المحتوى الذي وضعت من أجله، وبالتالي يمكن تطبيقها

3-9 قياس الثبات:

للتأكد من ثبات الإجابات التي حصلنا عليها، أي أنها لا تختلف من عينة لأخرى أو تجربة لأخرى، والتأكد من استقرارها حول قيمة معينة نستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha الذي يأخذ قيمة تتراوح بين 0-1، كلما كان الثبات جيداً كلما كانت قيمة المعامل قريبة من 1. من بيانات الاستبيان نحصل على النتائج التالية:

جدول (5): نتائج ألفا كرونباخ.

المحور	البنود	ألفا كرونباخ
الأول	11	0.892
الثاني	5	0.819
المقياس الكلي	16	0.850

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS25.

من الجدول نجد بأن معاملات الثبات كلها مقبولة باعتبار أنها أكبر من القيمة 0.6 سواء بالنسبة لكل محور من المحاور أو للاستبيان ككل والذي بلغ 0.850 هذا يدل على ثبات وصلاحية هذه الأداة وأنها مناسبة لأغراض البحث. وبالتالي نستنتج أن الاستبانة تتمتع بمستوى ممتاز من الاتساق الداخلي مع وجود توافق بين الإجابات مما يدل على أن الإجابات بنسبة كبيرة منها لم تتم بشكل اعتباطي أو عشوائي.

4-9 عرض البيانات الشخصية:

يقدم الجدول التالي أهم النتائج المتعلقة بتحليل مخرجات البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول (6): توزع عينة البحث حسب البيانات الشخصية.

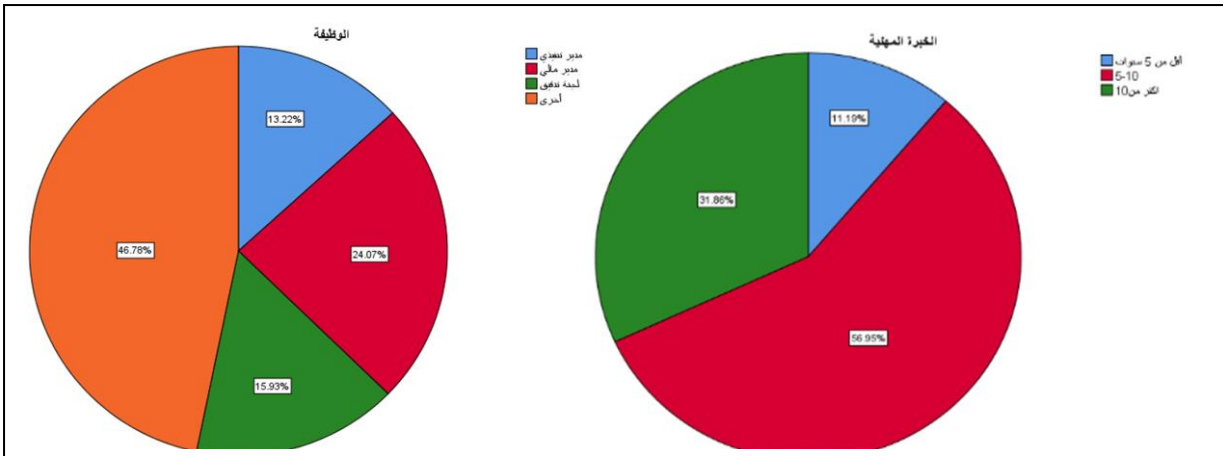
المجموع	النسبة المئوية	العدد	توزع عينة البحث وفق	
295	11.2	33	أقل من 5	الخبرة المهنية
	56.9	168	10-5	
	31.9	94	أكثر من 10	
295	13.2	39	مدير تنفيذي	الوظيفة
	24.1	71	مدير مالي	
	15.9	47	لجنة تدقيق	
	46.8	138	أخرى	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS25.

نلاحظ وبالنسبة للخبرة المهنية بأنه غالب المكلفين هم ممن لديهم من 5-10 سنوات خبرة مهنية بعدد 168 وبنسبة 56.9%، وكانت وظيفة المدير التنفيذي هي الأقل بين المكلفين بعدد 39 وبنسبة 13.2%، عدد الأكبر هم من المستقلين وبنسبة 46.8%.

وبيّن الشكل التالي نسب أفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية:

الشكل (1): نسب توزع العينة حسب المعلومات الشخصية.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

ولاختبار مقدار الامتثال الضريبي نختبر فرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة المدروسة للمحور وبين متوسط المقياس (2). باستخدام اختبار One sample T test نحصل على النتائج التالية:

جدول (7): نتائج اختبار One sample T test

النوع	المتوسط الحسابي	قيمة إحصائية t	درجات الحرية df	مستوى المعنوية sig	الدالة
العينة	1.87	-38.34	294	000	دالة
المقارنة	3				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة المدروسة حول الامتثال الضريبي وبين متوسط المقياس (2).

التحليل الوصفي لمحور الفعالية:

ولاختبار درجة الفعالية نختبر فرضية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة المدروسة للمحور ومتوسط المقياس (3). باستخدام اختبار One sample T test نحصل على النتائج التالية:

جدول (8): نتائج اختبار One sample T test

النوع	المتوسط الحسابي	قيمة إحصائية t	درجات الحرية df	مستوى المعنوية sig	الدالة
العينة	1.6	-58.35	294	000	دالة
المقارنة	3				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

نُلاحِظُ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أقل من مستوى معنوية 5% وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات العينة المدروسة حول الفعالية ومتوسط المقياس (3).

5-9 اختبار فرضيات البحث:

اختبار الفرضية الرئيسية (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفعالية في الامتثال الضريبي):

باستخدام برنامج SPSS25 نحصل على النتائج التالية:

جدول (9): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط

مؤشرات النموذج									الامتثال الضريبي
المستويات									
Sig.	t	B	Durbin- Watson	Sig.	F	Adjust ed R Square	R Square	R	
0.00	17.95	1.122	2.12	0.00	169.4	0.364	0.367	0.605	(Constant)
0.00	13.02	0.423							الفعالية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS25.

يبيّن الشكل مخرجات نموذج الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية، ونستنتج منه:

1- نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار معنوية النموذج F أقل من مستوى دلالة 5% (Sig = 0.00) وبالتالي نستطيع أن نرفض الفرضية الرئيسية ونستنتج وجود أثر وفق الدلالة الإحصائية بين الفعالية والامتثال الضريبي.

2- ووجدنا أن مُعَامِل الارتباط بيرسون ($R = 0.605$) أيّ إنّ العَلاَقة طَرْدِيَّة حَيْثُ إنّ ارتفاع الفَعَالِيَّة يُؤدِّي إلى ارتفاع في الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ وأن قوة هذه العَلاَقة مُنَوَسَّطَة.

3- كما وجدنا من مُعَامِل التَّحْدِيدِ (0.367) أن المُتَغَيِّر المُسْتَقَلَّ يشرح 36% من التَّبَايُنَاتِ أو التَّغْيِرَاتِ في الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ و64% يعود إلى عوامل عَشَوَائِيَّة أُخْرَى.

4- وجدنا من خِلال قِيَمَة اختِبار الارتِباطِ الذَّاتِيّ ($D.W = 2.12$) وهي قَرِيبَة من 2 وتشير إلى عدم وُجُود مُشْكَلَة رِتْبَاطٍ ذَّاتِيٍّ بَيْن قِيَمِ البَوَاقِي للنموذج.

5- وجدنا من خِلال مُسْتَوِيَّات النُّمُودَج أن القِيَمَة الاحْتِمَالِيَّة لِلْمُسْتَوِيَّات أَقْل من مُسْتَوَى دَلَالَة 5% وبالتالي نَسْتَنْتِج وُجُود أَثْرٍ مَعْنَوِيٍّ وَفْق الدَّلَالَة الإِحْصَائِيَّة لِلْفَعَالِيَّة في الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ وَبِمُكِن استنتاج النُّمُودَج التَّالِي:

$$y = 1.122 + 0.423x + \varepsilon$$

يُبَيِّنُ النُّمُودَج أَنَّ كل تَغْيِر بِمَقْدَار وَاحِدَة وَاحِدَة في الفَعَالِيَّة يُؤدِّي إلى ارتفاع بِمَقْدَار 0.423 في الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ. وارتفاع بِمَقْدَار 2.12 تبعاً لعوامل خَارِجِيَّة. من النَتَائِج السَابِقَة نَسْتَنْتِج وَجُود أَثْرٍ ذُو دَلَالَة إِحْصَائِيَّة لِلْفَعَالِيَّة الضَّرِيْبِيَّة في الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ، وَأَنَّ هَذَا الأَثْرَ إِجَابِيٍّ وَبِالتَّالِي من الضَّرُورِي الإِهْتِمَام بِهَم لِتَحْسِين الإِمْتِثَالِ الضَّرِيْبِيِّ.

9-6 اختبار مدى اتساق إجابات أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية:

تتضمن الخطوة التالية في التحليل اختبار إن كانت المعلومات الديمغرافية للمستجوبين تؤثر على اتجاهاتهم نحو اختيار الإجابات (وجود أو عدم وجود فروق).

اختبار فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

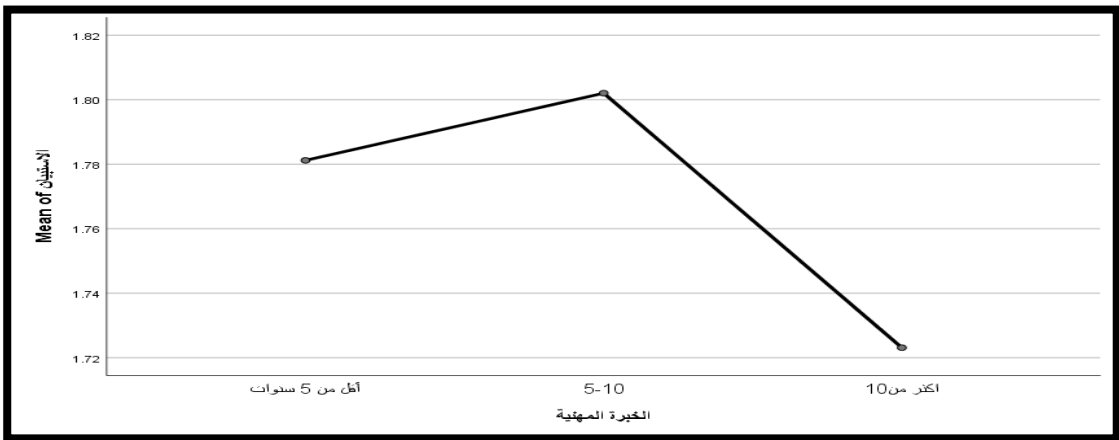
لاختبار الفرضية نستخدم اختبار One Way ANOVA ونحصل على النتائج التالية:

جدول (10): نتائج اختبار One Way ANOVA.

الدلالة	مستوى sig المعنوية	درجات الحرية df	قيمة إحصائية F	المتوسط الحسابي	العدد	عدد سنوات الخبرة
غير دالة	0.078	294	3.273	1.78	33	أقل من 5
				1.80	168	10-5
				1.72	94	أكثر من 10

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسطات إجابات عينة البحث حسب الخبرة المهنية. حيث أن جميع الإجابات تقع ضمن درجة موافق بشدة. ويوضح الشكل التالي متوسط إجابات أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:



الشكل (2): متوسط إجابات أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية.
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

اختبار فرضية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة:

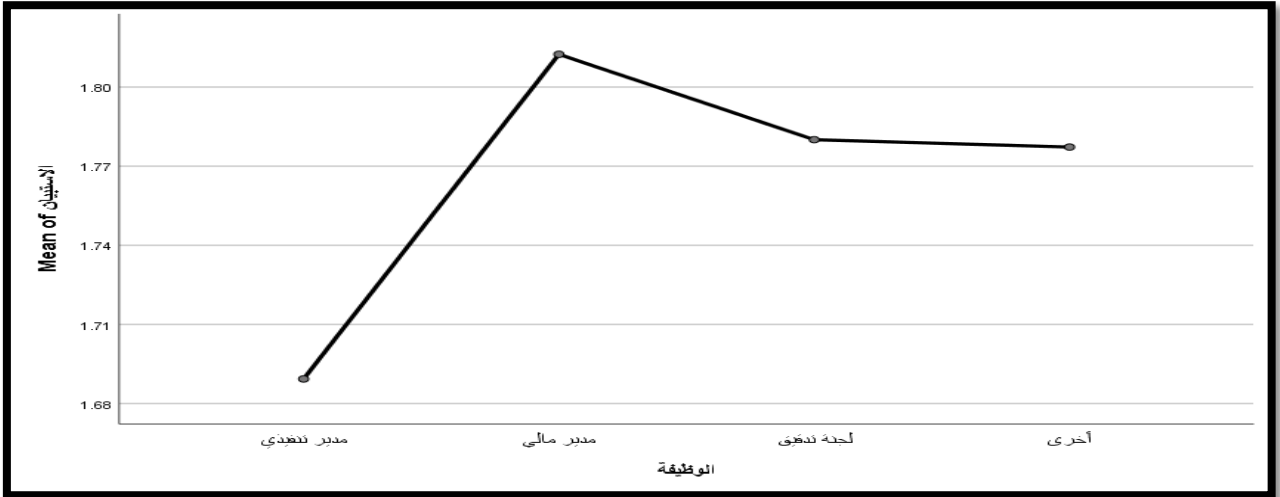
لاختبار الفرضية نستخدم اختبار One Way ANOVA ونحصل على النتائج التالية:
جدول (11): نتائج اختبار One Way ANOVA.

المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة إحصائية F	درجات الحرية df	مستوى المعنوية sig	الدلالة
مدير تنفيذي	39	1.68	2.238	294	0.084	غير دالة
مدير مالي	71	1.81				
لجنة تدقيق	47	1.78				
أخرى	138	1.77				

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

نلاحظ من الجدول أنّ القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي لا نستطيع أن نرفض الفرضية العدم ونستنتج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسطات إجابات عينة البحث حسب المسمى الوظيفي. حيث أن جميع الإجابات تقع ضمن درجة موافق بشدة. ويوضح الشكل التالي متوسط إجابات العينة حسب الوظيفة:

الشكل (3): متوسط إجابات أفراد العينة حسب متغير الوظيفة.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25.

النتائج

- 1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسطات إجابات عينة البحث حسب الخبرة المهنية. حيث أن جميع الإجابات تقع ضمن درجة موافق بشدة.
- 2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين متوسطات إجابات عينة البحث حسب الوظيفة. حيث أن جميع الإجابات تقع ضمن درجة موافق بشدة.
- 3- لا يوجد عقوبات ضريبية رادعة تساهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي.
- 4- هناك صعوبة في الحصول على المعلومات الضريبية التي تخدم المكلفين بالإضافة إلى إجراءات التعقيد والتحيز الموجودين.
- 5- لا يوجد تطبيق حقيقي للفعالية الضريبية على الامتثال الضريبي في سوريا.
- 6- النظام الضريبي النوعي المطبق والذي يعتبر عقبة أمام تطبيق وتحقيق الفعالية الضريبية في سوريا.

التوصيات

1. وجود حزم ضريبي واضح تجاه المكلفين غير الممتثلين لدفع الضريبي بوقتها المحدد
2. فرض عقوبات ضريبية على عدم الامتثال، حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين العقوبات الضريبية والإكراه الضريبي وبين الامتثال الضريبي.
3. بناء منظومة استعلام ضريبي مستقل ونزيه وفعال.
4. زيادة المعلومات والتدريب والتمرين لموظفي الضرائب بشأن المسائل الضريبية للامتثال.

المراجع reference

المراجع العربية

الكتب العلمية

1. العلي، إبراهيم. (2020). أسس التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات. كلية الاقتصاد، جامعة تشرين: المنطقة الساحلية.

الرسائل العلمية

2. إبراهيم، محمد، 2019 دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي، كلية العلوم المالية والإدارية جامعة النيلين، السودان
3. إبراهيم، محمد، 2019 دور الحوكمة الضريبية في زيادة مستوى الالتزام الضريبي، كلية العلوم المالية والإدارية جامعة النيلين، السودان
4. قيدوم، 2019، دور مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي دراسة ميدانية لمديرية الضرائب لولاية أم البواقي

دوريات ومجلات

5. إلهيتي والخشالي، نوزاد عبد الرحمن ومنجد عبد اللطيف، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ط1.
6. الضابط، مدين (2019). العوامل التي يمكن أن تؤثر على سلوك الامتثال الضريبي في سورية أنموذج مقترح. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد (41)، العدد (5)..

7. الضابط، مدين. "تقييم كفاءة النظام الضريبي باستخدام مؤشرات VITO TANZI دراسة تطبيقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية، سورية، المجلد 41، العدد3، 2019
8. الضابط، مدين، دور الحوكمة الضريبية الجيدة في بناء الدولة مدخل إلى الإصلاح الضريبي في سورية، 2021. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
9. سعيدة سليمان، مساهمة الوعي الضريبي في تحقيق الامتثال الضريبي الطوعي_ نهج مفاهيمي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022.
10. طالب، وسيلة، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية_ دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.
11. قاشي، يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل افرازات العولمة الاقتصادية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، 2009.
12. محمد، روبة، أثر المتغيرات الشخصية على خلق الالتزام الضريبي، دراسة حالة الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية - المجلد الثالث. العدد الثاني/2019
13. النجار، إمكانية الارتقاء بالامتثال الطوعي في المجتمع الضريبي: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية (5) العدد (1).2019.
14. مراد ناصر، سمير بن عياد، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، المجلد2_العدد2. 2013.

المراجع الأجنبية

1. ALSHIRA, A. Determinants of Sales Tax Compliance among Small and Medium Enterprises: A Proposed Model for Jordan, International Journal of Economics and Finance; Vol. 11, No. 5; 2019, 14.
2. article Hans j.l.m. Gribnau* and avenged jallai ,2017, good tax governance: a matter of moral responsibility and transparency.
3. [Ave-Geidi Jallai](#), [Hans Gribnau](#), Good Tax Governance: A Matter of Moral Responsibility and Transparency, [Nordic Tax Journal](#) 1(1):70-88,2017
4. Citizen-State Relations: Improving Governance Through Tax Reform OECD 2010
5. Danjuma,2014, Review of Models/Theories Explaining Tax Compliance Behavior, Department of Management Technology, Madiba Adamah University of Technology, P.M.B 2076, Yola, Nigeria.
6. Herman, P. effect of good governance, tax understanding, and tax sanctions on taxpayers' compliance, micro, small and medium enterprises in Medan, January 2019, DOI:[10.2991/icoi-19.2019.116](https://doi.org/10.2991/icoi-19.2019.116)
7. Gobena, L. B., & Van Dijk e, M. (2017). Fear and caring: Procedural justice, trust, and collective identification as antecedents of voluntary tax compliance. *Journal of Economic Psychology*, 62, 1-16. <https://doi.org/10.1016/j.joep.2017.05.005>
8. Kamrudin Babatunde Bello*, Ibrahim Danjuma, Review of Models/Theories Explaining Tax Compliance Behavior, Department of Management Technology, Madiba Adamah University of Technology, P.M.B 2076, Yola, Nigeria,2014.

تأثير كفاية رأس المال في القروض المصرفية: دليل من سورية

الباحثة: ¹ منار محمد نادر

المُلخَص

هدفت الدراسة الحالية للبحث في التفاعل ما بين النشاط الإقراضى المصرفي ومعدل كفاية رأس المال، ولبلوغ هذا الهدف تم دراسة أثر كفاية رأس المال مُقاس من خلال مُعدل كفاية رأس المال الأساسى، في نشاط المصرف الإقراضى مُقاساً من خلال إجمالي القروض المصرفية (باللوغاريتم).

تم تطبيق الدراسة على المصارف التقليدية الخاصة السورية المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بفترة مُمتدة بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الرابع من عام 2021.

وباستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Cointegration Test خلصت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير سلبي (عكسي) وذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفية للمصارف المدروسة.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال، القروض المصرفية.

¹ ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية،
Nadrmanar@yahoo.com

The effect of capital adequacy on bank loans: Evidence from Syria

Abstract

The current study aimed to investigate the interaction between bank lending activity and the capital adequacy ratio. To achieve this goal, the effect of capital adequacy was studied, measured through the basic capital adequacy ratio, on bank lending activity, measured through total bank loans (in logarithms).

The study was applied to traditional Syrian private banks listed on the Damascus Stock Exchange, over a period extending from the first quarter of 2012 to the fourth quarter of 2021.

Using the Johansen Cointegration Test, the study concluded that there is a negative (reverse) and statistically significant effect of the capital adequacy ratio on the volume of bank loans for the banks studied.

Key words: Capital Adequacy ratio, Bank loans.

المقدمة Introduction

يتأثر النشاط الإقراضي لدى المصارف بالعديد من العوامل، منها ما هو على مستوى الاقتصاد الكلي (كسعر الفائدة، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، وغيرها)، ومنها ما هو على مستوى المصرف مثل كفاءة الإدارة، الربحية، حجم الودائع، وأيضاً رأس المال والذي يُعدّ من بين العوامل الخاصة بالمصرف التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على الأداء المصرفي وعملياته التشغيلية (Makanile & Pastory, 2022)

مؤخراً، ومع توسع العولمة المالية والمصرفية، وظهور العديد من المخاطر والأزمات التي طالت القطاع المصرفي، والتي شكّلت خطراً على نشاطه الأساسي وخاصةً في منح القروض، استدعى ذلك تطوير أساليب جديدة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر. وانطلاقاً من أهمية رأس المال من بين مكونات الكيان المصرفي، زادت اهتمام المصارف وتركيزها على الاحتفاظ بنسبة كافية من رأس المال التنظيمي، حسب توصيات لجنة بازل² (Basel Committee) كحدّ أدنى من إجمالي أصولها الخطرة، للمحافظة على ملاءتها المالية ومواجهة المخاطر الائتمانية التي قد تتعرّض لها (Fang et al, 2022) لكن، التغييرات المتسارعة التي لمستها المصارف على صعيد السوق المالية والمنتجات المالية المتداولة فيه، جعلت تلك المصارف تُكابِد أنواع جديدة من المخاطر حتمت عليها ضرورة تغيير سياساتها وإعادة هيكلتها للتصدي لتلك المخاطر. وفي سياق إدارة المخاطر يمكن القول، أنّه لم تكن المجموعات الأولى من اتفاقية بازل (بازل 1 وبازل 2) مُلمّة بدرجة كافية للمخاطر، الأمر الذي استدعى تطوير كلا النسختين، وطرح النسخة الثالثة من اتفاقية بازل في عام 2009، ومن ثمّ تعديلاتها في عام 2016، والمشار إليها

² لجنة رقابية تم تشكيلها من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) في مدينة بازل بسويسرا عام 1974، هدفها هو تعزيز العمليات الرقابية، وتحسين جودة الرقابة المصرفية والعمل المصرفي.

باسم اتفاقية بازل 4، لتشمل قائمة أوسع من أوزان المخاطر، وجوانب مهمة بالنسبة للعمل المصرفي (السيولة، والمديونية). ونتيجةً لذلك، غيرت بازل في إصدارها الثالث لوائح رأس مال المصارف من التنظيم الهيكلي إلى تنظيم أكثر توجهاً نحو السوق. الهدف من هذه الإجراءات ومن فرض متطلبات رأس مال صارمة نوعاً ما (CAR) هو تعزيز نظام مالي سليم، تقليل احتمالية الفشل المصرفي، وزيادة أنشطة الإقراض، التي بدورها ستؤدي إلى زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية. Oyetade & Obalade, 2022; (Fang et al, 2022)

ومع ذلك، فإن فرض نسب كفاية رأس مال مرتفعة يمكن أن يقود أيضاً إلى تقييد الإقراض المصرفي، فالاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال التنظيمي قد يؤدي إلى زيادة تكاليف التمويل والإقراض، وتقليل العائد على حقوق الملكية، وتقليل رأس المال المتاح للإقراض المصرفي. ونتيجةً لذلك، قد يكون لارتفاع نسبة كفاية رأس المال تأثير سلبي على الإقراض المصرفي، وبالتالي الإضرار بالنمو الاقتصادي. Oyetade & (Obalade, 2022)

تبعاً لما سبق، يمكن اعتبار موضوع كفاية رأس المال هو سيف ذو حدين، فلغاية اللحظة لم توضع قاعدة تُحدّد ما هي النسبة المناسبة للمصارف الواجب عليها الاحتفاظ بها (الهامش الذي يزيد عن المتطلبات الرقابية)، بحيث لا تترك أثراً سلبياً على نشاطها الأساسي ألا وهو منح القروض، وبنفس الوقت تحافظ على ثقة المودعين في المصرف. ومن هنا أتت أهمية دراستنا الحالية في إلقاء الضوء على أحد أهم مكونات العمل المصرفي ألا وهو كفاية رأس المال، وأثره في نشاط المصرف الأساسي ومصدر دخله الرئيسي ألا وهو النشاط الإقراضي، وذلك بهدف وضع النتائج بيد إدارة المصارف لتمكين من اتخاذ القرارات التي تُعزّز من فعالية استراتيجياتها وتمكّنها من بلوغ أهدافها، بالشكل

الذي ينعكس في تلبية ما تفرضه الجهات الرقابية من جهة، تعزيز ثقة المودعين، وتعظيم الأداء المصرفي من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

تلعب الخصائص الخاصة بالمصرف دوراً مهماً في تحديد أدائها الائتماني، والذي يُؤثر بدوره على أرباح تلك المصارف ونتيجة أعمالها النهائية. لذلك فإن الإدارة غير الفعالة وغير الكفوءة لهذه العناصر تضع المصارف أمام مخاطر كبيرة على مستوى مسيرتها الإقراضية، من خلال انخفاض جودة الائتمان في القطاع المصرفي، Kirui & Mugo, (2023)

في هذا الإطار، يعد مفهوم كفاية رأس المال من أهم تلك العوامل الخاصة بالمصرف، باعتبار أن رأس المال يمثل وسادة أمان Buffer بالنسبة للمودعين، إلا أن نسبة رأس المال الواجب الاحتفاظ بها من قبل المصارف -سواءً نسبة مرتفعة أو نسبة قليلة- لا يزال موضوع غير محسوم من ناحية أيهما انعكاسه أفضل على سلوك المصرف الإقراضي (Fang et al, 2022)، ومن هنا أتت مشكلة الدراسة الحالية، من أهمية معرفة الأثر الذي يلعبه رأس المال التنظيمي في سلوك الإقراض الخاص بالمصارف التقليدية السورية، على اعتبار أن رأس المال المصرفي يعتبر الدعامة الأساسية لحماية أموال المودعين ومصدر ثقتهم الأول في المصرف، كما أنه يساعد المصارف على مواجهة المخاطر المحتملة لا سيما من القروض الخطرة، مما ينعكس إيجاباً في قيمة المصرف. ومن هنا يبرز التساؤل الأساسي على الشكل التالي:

ما هو أثر كفاية رأس المال في حجم القروض لدى المصارف التقليدية الخاصة السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث في النواحي التالية:

1. **الناحية العلمية:** تكمن أهمية البحث في محاولته الرّبط بين مُتغيّرين أساسيين على مستوى نطاق العمل المصرفي، ألا وهما كفاية رأس المال وحجم القروض لدى المصارف التّقليديّة السّورية، وبالتالي دراسة التّفاعل بين كفاية رأس المال وأنشطة المصرف الإقراضية في بيئة القطاع المصرفي السّوري، وهذا ما يندرج ضمن سياسات إدارة المخاطر وتعزيز دورها لدى المصارف. لذا يمكن اعتبار هذه الدراسة من الدّراسات الإضافية في هذا المجال ومساهمة جديدة في الأدبيات.

2. **الناحية العمليّة:** يستمد البحث أهميته العمليّة من إمكانية مساعدة المصارف في وضع سياساتها واستراتيجياتها المستقبلية في إطار ذلك التفاعل، وبالتالي محاولة اتخاذ القرارات المناسبة والتي تقود إلى نشاط إقراضي سليم من شأنه تخفيض المخاطر الائتمانية، تعظيم قيمة المصرف، وتحقيق أداء مالي مُرضي في النهاية.

ويهدف هذا البحث إلى:

توضيح أثر كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفية لدى المصارف التّقليديّة في سورية، والذي بموجبه يمكن إرشاد إدارة المصارف نحو الإجراءات المناسبة التي يجب عليها اتّباعها في إطار العلاقة السّابقة، والوصول إلى الإدارة الفاعلة للمخاطر من خلال الاستثمار الصّحيح لرأس المال التّنظيمي، وذلك في سبيل حمايتها من الإقراض غير المدروس والمخاطر المُرتّبة عليه، وبالتالي الوصول إلى أهدافها، وحماية نفسها من الصّدّمات على صعيد الاقتصاد الكليّ.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة لتحقيق أهداف البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تمّ الاطلاع على الأدبيات والأبحاث والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري لها. أما لتغطية الجانب التطبيقي من هذا البحث فتمّ الاعتماد على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للحصول على البيانات الخاصة بالمصارف التقليدية السورية مطرح الدراسة، كما تم تحليل هذه البيانات وتطبيق الاختبارات الإحصائية باستخدام بيانات Panel عن طريق البرنامج الإحصائي E-12 Views.

فرضيات البحث: تتمثل في الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في حجم القروض لدى المصارف التقليدية السورية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تشمل عينة من قطاع المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهي (البنك العربي، بنك الشرق، بنك بيبيلوس، مصرف فرنسبنك، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني سورية) باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات.

الحدود الزمانية: تشمل البيانات المالية الربعية للمصارف التقليدية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام 2012 وحتى عام 2021.

مصطلحات البحث:

كفاية رأس المال **Capital adequacy ratio**:

تُمثّل نسبة رأس المال الواجب على المصارف الاحتفاظ به لتغطية أصولها المرجحة بالمخاطر، تفرضه السلطات الرقابية على البنوك كوسيلة من وسائل التحوط ضد المخاطر والخسائر المحتملة.

القروض المصرفية **Bank Loans**:

تُعتبر من أهمّ المنتجات المصرفية، تتمثّل في منح الأموال من المصرف إلى طرف آخر مقابل فائدة معيّنة، ولغرض معيّن، ولمدّة محدّدة يُتفق عليها. تحمل مزايا كثيرة منها تلبية احتياجات استهلاكية شخصية، وتشجيع عجلة الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكوّن مجتمع البحث من جميع المصارف السورية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، بينما عيّنة البحث تتكون من المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات.

متغيرات البحث:

المتغير المُستقل: معدل كفاية رأس المال CAR.

المتغير التّابع: حجم القروض المصرفية (مأخوذة باللوغاريتم) LTL.

المتغير الضّابط: حجم الأصول المصرفية (مأخوذة باللوغاريتم) LTA.

تمّ الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من التقارير المالية للمصارف المدروسة، المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أولاً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Kirui & Mugo, 2023) بعنوان:

"The Effect of Capital Adequacy on the Lending Performance of Commercial Banks in Kenya"

"تأثير كفاية رأس المال على أداء الإقراض للبنوك التجارية في كينيا"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير كفاية رأس المال في أداء الإقراض الخاص بالمصارف التجارية في كينيا، ولتحقيق هذا الهدف تم أخذ عينة مؤلفة من 39 مصرف تجاري، من عام 2016 حتى عام 2021. تم تطبيق تحليل الانحدار Robust Test. وتم أخذ مُتغيّر كفاية رأس المال، أداء القروض كمتغيّرات رئيسية، وحجم المصرف كمتغيّر ضابط (CA, LP, BA).

توصّلت الدّراسة إلى وجود أثر سلبي وذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال في أداء قروض المصارف التجارية، وعليه فإنّ كفاية رأس المال توفّر لتلك المصارف منصّة لخيارات إدارة القروض الفعّالة لتحقيق الأداء الأمثل.

2- دراسة (Anees et al., 2023) بعنوان:

"Impact of Basel Accord on Bank Lending: A Case Study of Pakistani Commercial Banks"

"تأثير اتفاقية بازل على الإقراض المصرفي: دراسة حالة للمصارف التجارية

الباكستانية"

سعت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير اللوائح المالية التي فرضتها اتفاقية بازل 3 على إقراض المصارف التجارية في باكستان.

لتحقيق هذا الهدف تم أخذ بيانات ربع سنوية ل 22 مصرف تجاري في باكستان، للفترة من الربع الرابع من عام 2017 حتى الربع الرابع لعام 2020، كما تم تطبيق طريقة

GMM واختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تم أخذ العديد من المتغيرات أهمها: رأس المال، السيولة، الربحية، جودة الأصول، وحجم المصرف. توصلت الدراسة إلى أن احتياطي رأس المال القائم على إدارة المخاطر ووضع السيولة المستقر لدى المصارف لهما علاقة مهمة وسلبية مع الإقراض المصرفي.

3- دراسة (Makanile & Pastory, 2022) بعنوان:

"Determinants of lending behaviour of commercial banks in Tanzania"

"محددات سلوك الإقراض للمصارف التجارية في تنزانيا"

سعت هذه الدراسة للبحث في محددات إقراض المصارف التجارية في تنزانيا، لتحقيق هذا الهدف تم أخذ عينة مؤلفة من ستة مصارف تجارية في تنزانيا بين عامي 2015 حتى عام 2019. كانت المتغيرات المستقلة هي السيولة، سعر الفائدة، كفاية رأس المال، ونسبة كفاءة الإدارة، بينما المتغير التابع هو الإقراض.

تم تطبيق الارتباط وطريقة الانحدار المتعدد لتقدير المعادلة. أظهرت نتائج الدراسة أن السيولة وكفاية رأس المال لهما أثر ذو دلالة إحصائية في الإقراض، بينما سعر الفائدة وكفاءة الإدارة ليس لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على سلوك الإقراض.

4- دراسة (Magoma et al., 2022) بعنوان:

"Factors Influencing Bank Lending Behaviour in Tanzania A Case of Listed Banks in Tanzania"

"العوامل المؤثرة على سلوك الإقراض المصرفي في تنزانيا حالة المصارف المدرجة في تنزانيا"

بحثت الدراسة في العوامل الخاصة بالمصارف والصناعة التي تؤثر في سلوك الإقراض للمصارف التجارية المدرجة في تنزانيا. تم أخذ عينة مكونة من سبعة مصارف تجارية، للفترة ما بين عامي 2016 و 2020. تم أخذ جودة الأصول، كفاية رأس المال، السيولة، حجم المصرف كعوامل داخلية خاصة بالمصرف، كما تم أخذ الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم كعوامل خاصة بالصناعة.

وتم تطبيق تحليل الارتباط، Variance Inflation Factor، والانحدار الخطي المتعدد لفحص العلاقة السببية بين العوامل الخاصة بالمصرف، والعوامل الخاصة بالصناعة، خلصت الدراسة إلى أنّ كفاية رأس المال وحجم المصرف لهما التأثير الأكبر في سلوك الإقراض للمصارف التجارية في تنزانيا.

5- دراسة (عوض ومحمد، 2022) بعنوان:

"قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة"

سعت الدراسة لمعرفة درجة تأثير كفاية رأس المال في الاستقرار المالي، لعينة مكونة من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، للفترة ما بين عامي 2012-2021. تم قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة رأس المال الممتلك إلى

إجمالي الأصول المرجحة بالخطر، ونسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، بينما قيس الاستقرار المالي من خلال مؤشر Z-SCORE. باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة FEM. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

6- دراسة (عبد الجواد، 2021) بعنوان:

"تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر كفاية رأس المال في الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، للوصول إلى هذا الهدف تم أخذ بيانات لـ 11 مصرف مصري للفترة ما بين 2004-2018. تم قياس كفاية رأس المال من خلال معدل كفاية رأس المال الأساسي CAR، والأداء المالي من خلال ثلاثة مؤشرات هي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم من صافي الربح. تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ للبيانات المقطعية. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف المدروسة.

7- دراسة (عبد الفتاح، 2018) بعنوان:

"أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض المصرفي (مع دراسة تطبيقية)"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة القروض الممنوحة للعملاء في المصارف المصرية. لتحقيق هذا الهدف تم أخذ بيانات ربعية لتلك المصارف وعددها 38 مصرف، خلال الفترة ما بين عامي 2013 وحتى 2017. كما تم أخذ كل من معدل كفاية رأس المال وأرصدة الإقراض، وتم تطبيق بعض نماذج الانحدار أهمها Linear, Logarithmic. توصلت الدراسة إلى وجود أثر

ذو دلالة إحصائية لكل من القياس المحاسبي لمعدّل كفاية رأس المال على إجمالي القروض الممنوحة لعملاء المصارف المصرية.

التّعليق على الدّراسات السّابقة:

تتفق هذه الدراسة مع بعض الدّراسات السّابقة المذكورة نوعاً ما، مثل دراسة (Kirui & Mugo, 2023) في طريقة جمعها بين كفاية رأس المال وحجم القروض في المصارف، لكنّها تختلف عنها من ناحية التطبيق، حيث سيتم تطبيق الدّراسة الحاليّة على بيئة المصارف التقليديّة السّوريّة، بالإضافة إلى الفترة الزمنية لدراستنا التي تمتدّ بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الرّابع من عام 2021.

الدراسة النظرية Theoretical Study

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال Capital Adequacy

بدايةً يعدّ رأس المال المصرفي ركن أساسي من أركان العمل المصرفي، فهو الأساس الذي ترتكز عليه سلامة ومتانة المصارف، كونه يُمثّل الوسادة Buffer لامتصاص الخسائر المحتملة التي قد يتعرّض لها المصرف، وهو هامش الأمان التي تستمد منه المصارف ثقة مودعيها. (Ashar et al, 2023)

انطلاقاً من أهميّة عنصر رأس المال، بالإضافة إلى تنامي الأزمات والانهيارات، وخاصةً على صعيد القطاع المصرفي، والتي عمّقت المخاطر الائتمانية بشكل كبير جداً، وعلى مستوى المصارف العالمية التي أثبتت فشلها في تقدير المخاطر ونسب رأس المال الكافية للتصدي لتلك المخاطر، كل تلك المعطيات أجبرت السلطات الرقابية على البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر من قبل إدارة المصارف، ونتيجةً لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision، وأصدر بموجبها أول معيار للرقابة المصرفية عام 1988، كان الهدف الأساسي منها ليس فقط

وضع حدّ أدنى لكفاية رأس المال من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، وإتّما محاولة التخفيف من حدّة المنافسة بين المصارف، وبالتالي محاولة تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي نوعاً ما. (Ferreira et al., 2019 & Benetton et al., 2021)

انطوت هذه الاتفاقية في مضمونها على عدّة قضايا، أهمّها التركيز على المخاطر الائتمانية من خلال تعزيز الاهتمام بنوعية الأصول ووضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر تلك الأصول، بالإضافة إلى استهداف أنواع جديدة من المخاطر وهي مخاطر السوق (التي شملتها تعديلات هذه الاتفاقية عام 1996)، الأمر الذي اعتُبر خطوة ضرورية في سبيل تحقيق الترابط بين النظام المصرفي والسوق المالي. (Roy et al., 2013 & Benetton et al., 2021). لم يتوقف المستوى الرقابي المصرفي هنا، وإتّما اتّسعت دائرة إدارة المخاطر لتشمل التركيز على المخاطر التشغيلية في مضمون اتفاقية بازل في إصدارها الثاني (عام 2004)، بالإضافة إلى عمليات المراجعة الرقابية، وعمليات التقييم الداخلي (انضباط السوق). (Ferreira et al., 2019 & Yaaba & Sanusi, 2020).

لكن، نقص السيولة المصرفية، زيادة المديونية، والتوسّع في منح الائتمان غير المحسوب، كلّ تلك العوامل وغيرها الكثير أطاحت بأساسات اتفاقية بازل الثانية، وزادت من ضرورة التركيز على معالجتها وتغيير سبل التعامل معها، وهذا ما حدث ضمن اتفاقية بازل بنسختها الثالثة، التي جاءت مُركزةً على أوجه القصور السّابقة، من خلال تدعيم سيولة المصارف وملاءتها المالية، فوضعت معايير جديدة لرأس المال والمديونية، وأيضاً رفعت النسبة الواجب الاحتفاظ بها من 8% إلى 10.5%، بهدف تعزيز الإجراءات الرقابية وإدارة المخاطر المصرفية. (Bank for International Settlements, 2010 & Yaaba & Sanusi, 2020)

لذلك، وانطلاقاً من أهمية رأس المال، ومع وجود بيئة تتسم بدرجة عالية من المخاطر وحالة عدم اليقين، زاد الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال، وخاصةً بعد تتالي العديد من الأزمات على نطاق دولي. وانطلاقاً من الهدف الأساسي للجنة بازل ألا وهو تعزيز ممارسات تنظيم الصناعة المصرفية والإشراف عليها وإدارة المخاطر، تم التركيز على نسبة كفاية رأس المال (CAR) وربطها بشكل أساسي مع مخاطر الائتمان، فتم إلزام المصارف بالاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يمكنها من استيعاب الخسائر وتأمين المودعين من الأضرار المالية (Anees et al, 2023 & Grżeta et al., 2023 & Yaaba & Sanusi, 2020)

ويمكن القول ضمن هذا الإطار وفيما يتعلّق بالبيئة السورية أنّ المصارف السورية عملت على تطبيق بازل 2 وخاصةً بعد القرار رقم (253/م.ن/4) لعام 2007 الذي نصّ على اعتماد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية مشروع التعليمات الخاصة بقياس كفاءة رأس المال وتضمين مخاطر السوق انسجماً مع مقررات بازل 2 وألا تقل نسبة الملاءة المالية لديها في أي وقت عن 8%.

ختاماً، ما زال موضوع المفاضلة بين فوائد وتكاليف رأس المال المصرفي مثار جدل، فمن ناحية يمكن لنسب رأس المال المرتفعة أن تُحسّن من قدرة المصارف على استيعاب الخسائر والمخاطر الائتمانية التي قد تحدث، ممّا يساعد على تجنّب الأزمات المالية، ومن ناحية أخرى المبالغة بالاحتفاظ برأس المال قد يعيق قدرة المصارف على منح القروض مما قد يقود إلى إضعاف النشاط الاقتصادي الحقيقي. (Fang et al, 2022)

ثانياً: الإقراض Lending

يُعدّ الإقراض أحد أهم أشكال العمليات المصرفية، والتي تلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات المستهلكين، كما أنّها تساهم في تعزيز الاستثمار والإنتاج، وبالتالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة ككل. لكن في المقلب الآخر يُعدّ تقديم القروض المصرفية

نشاطاً محفوفاً بالمخاطر، لذلك فإنّ مواصلة تطوير الإقراض المصرفي يعتمد إلى حدّ كبير على مستوى وجودة إدارة المخاطر الموجود لدى المصارف (Yanenkova et al., 2021)

في هذا السّياق، تواجه المصارف العديد من تلك المخاطر عند ممارستها لنشاطها الإقراضي، أهمّها ما يُسمّى بمخاطر الائتمان، التي تتنوّع مصادرها ما بين مخاطر متعلّقة بالعميل (الجدارة الائتمانية، مركزه المالي..)، مخاطر الظروف العامّة (الظّروف الاقتصادية التي تتعرّض لها الدّولة)، مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل، ومخاطر مرتبطة بالمصرف نفسه (مدى كفاءة إدارة الائتمان وخاصةً في متابعة القرض بعد منحه للعميل). (Bardas et al., 2022).

وهنا، قد تعاني المصارف من مشكلة تقدير وقياس المخاطر التي تنطوي على عملية الإقراض، الأمر الذي يمتدّ في بعض الأحيان ليعيق قدرة المصارف على تحقيق الأرباح من هذه القروض، لا بل وخسارة الأموال التي تم إقراضها. ونتيجةً للمشاكل التي تُخلفها المخاطر الائتمانية والتي تواجه المصارف على مستوى العالم ككلّ، ظهرت الحاجة إلى تحديد وقياس ومراقبة تلك المخاطر، والعمل على إدارتها، وفي نفس الوقت المحافظة على معدل مناسب من كفاية رأس المال، يعزز من قدرة هذه المصارف على تغطية الخسارة التي قد تُخلفها مخاطر الائتمان في حال وقوعها. (Adamgbo et al., 2019)

وبالعودة إلى اتفاقية بازل، فنرى أنّ من بين أهمّ النقاط التي نادى بها تلك الاتفاقية هو موضوع إدارة المخاطر، حيث انطوت هذه الاتفاقية على مجموعة من المبادئ تُحتم على المصارف مراعاتها عند إعداد سياساتها الإقراضية، من خلال العمل على تدعيم معدّل كفاية رأس المال بغية تغطية أي خسائر محتملة من جهة، وتعزيز رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان من جهة أخرى. (Gržeta et al., 2023)

هنا يمكن القول وانطلاقاً من بيئة المصارف السوريّة، وفيما يتعلّق بموضوع العلاقة بين كفاية رأس المال وسلوك الإقراض خلال الفترة المدروسة، نرى أنّ سلوك الإقراض قد تأثر بقرارات المصرف المركزي خلال فترة الدراسة أي ما بين عامي 2012 وحتى 2021، فكانت مساعي المصرف المركزي تتجه نحو تقييد الإقراض لدى المصارف السورية والترهيب في منحها للائتمان، على حساب تعزيز الاحتفاظ بمعدلات كفاية رأس المال لديها، كوسيلة من وسائل التحوط من المخاطر، أي يمكن القول أنّه جانب السيولة كان هو المفضل على جانب الربحية ضمن البيئة المدروسة، وهذا ما سيتم التحقق منه ضمن الدراسة العمليّة.

النتائج والمناقشة:

منهجية الدراسة:

ستتناول هذه الدراسة كفاية رأس المال كمتغير مستقل (مُقاس من خلال نسبة كفاية رأس المال CAR)، وحجم القروض كمتغير تابع (مُقاس من خلال حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف التقليديّة السوريّة باللوغاريتم LTL)، بالإضافة إلى حجم المصرف كمتغير ضابط (مُقاس من خلال إجمالي الأصول باللوغاريتم LTA)، بالاستناد إلى بيانات ربعيّة تمتدّ من (2012-2021)، للمصارف التقليديّة الخاصّة المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة وهي (البنك العربي، بنك الشرق، بنك بيبيلوس، مصرف فرنسبنك، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني سورية) باستثناء بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بسبب النقص الكبير في البيانات. سيتمّ تقدير نموذج الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Cointegration Johansen Test عبر البرنامج الإحصائي E-Views 12. وفق الخطوات التالية:

تأثير كفاية رأس المال في القروض المصرفية: دليل من سورية

الإحصاءات الوصفية، اختبار الارتباط الذاتي المقطعي، اختبارات الاستقرار، تقدير النموذج، وأخيراً اختبار جودة النموذج وموثوقية النتائج.

- الإحصاءات الوصفية:

قبل البدء بتفسير النموذج لا بدّ من دراسة خصائص المتغيرات المستخدمة في الدراسة، من خلال الدّراسة الوصفية التالية:

الجدول رقم (1): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

	CAR معدل كفاية رأس المال	LTA لو غاريتم إجمالي الأصول	LTL لو غاريتم إجمالي القروض
Mean المتوسط	0.523061	10.97121	10.15142
Median الوسيط	0.264700	10.93345	10.12838
Maximum أعلى قيمة	3.349000	12.16857	11.59106
Minimum أدنى قيمة	0.024300	10.09334	9.103558
Std. Dev. الانحراف المعياري	0.751471	0.365232	0.394104
Skewness معامل الالتواء	2.562019	0.349942	0.153510
Kurtosis معامل التفرطح	8.127846	2.916890	4.152414
Jarque-Bera	770.7417	7.306281	21.33479
Probability	0.000000	0.025910	0.000023
Sum	184.1174	3872.839	3654.511
Sum Sq. Dev.	198.2129	46.95495	55.75902
Observations عدد المشاهدات	324	324	324

يُلاحظ من الجدول السابق الذي يعرض وصفاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة وجود نوع من الاختلاف في تشتت قيم البيانات الدنيا والعليا³ عن قيم المتوسط الحسابي⁴ والوسيط⁵ حيث كانت قيم البيانات الدنيا والعليا للمتغيرات مثل لوغاريتم إجمالي القروض ولوغاريتم إجمالي الأصول قريبة إلى حدّ ما من قيمة المتوسط والوسيط، في حين كانت بعيدة تقريباً عن قيمة المتوسط والوسيط بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال. انعكس هذا الأمر بدوره على مقاييس التشتت الأخرى مثل قيمة الانحراف المعياري⁶ التي تقيس انحرافات البيانات عن قيمة المتوسط الحسابي. حيث كانت قيم الانحراف المعياري منخفضة نوعاً ما، ممّا يشير إلى نوع من التقارب والتجانس في قيم البيانات، خاصّة بالنسبة لكل من متغير إجمالي لوغاريتم القروض ولوغاريتم إجمالي الأصول بقيم على التوالي (0.394104، 0.365232)، بينما كانت أعلى بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال بقيمة (0.751471).

بالنسبة لمقياس الالتواء⁷ الذي يظهر مدى تمركز قيم المتغير، فقد أظهر بدوره وجود التواء موجب (نحو جهة اليمين) للمتغيرات المدروسة حيث بلغت القيم لكل من متغيرات الدراسة على التوالي (0.349942، 2.562019، 0.153510)، مما يشير إلى وجود عدد كبير من القيم الصغيرة المتطرفة والتي هي أصغر من المتوسط، وأنّ قيم المؤشر تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من السالبة.

³ تدل القيم العليا والدنيا على أعلى وأدنى قيم ضمن البيانات المدروسة.

⁴ المتوسط: هو القيمة الوسطية لمجموعة من القيم، ويشير إلى العلاقة التي تربط ما بين القيم والتي هي عبارة عن مجموعة من العناصر الخاضعة للتحليل، ويحسب المتوسط من خلال حساب مجموعة الأرقام مُقسّمة على عدد تلك الأرقام.

⁵ الوسيط: هو مقياس للميل المركزي، يُمثّل القيمة الوسطى لمجموعة البيانات عند فرزها بترتيب تصاعدي أو تنازلي.

⁶ يقيس الانحراف المعياري مدى تشتت أو طريقة توزيع المجموعة البيانية الواحدة نسبة إلى قيمة المتوسط.

⁷ معامل الالتواء هو مقياس تشتت يحدد هل البيانات متماثلة أم ملتوية، يكون ملتوي نحو اليمين إذا كان الالتواء موجب، ويكون ملتوي نحو اليسار إذا كان الالتواء سالباً، ويكون متماثلاً إذا كانت قيمة الالتواء صفراً.

يدلّ معامل التفرطح⁸ على درجة تكرارات القيم على طرفي المتغير، وهو يمثل أيضاً درجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي. يُلاحظ أنّ قيمة المعامل لجميع المتغيرات المدروسة تقريباً أكبر من 3 (الرقم الطبيعي له)، حيث بلغت على التوالي (8.127846، 4.152414، 2.916890) وهذا يعني أنّ ليس لها توزيع مفطح بل مدبب، أي أنّ القيم القريبة من متوسط المتغير لها تكرارات أكثر مما هو عليه في التوزيع الطبيعي.

كما نرى من الجدول السابق أنّ أعلى قيمة لمتغير كفاية رأس المال بلغت 334% والتي تعود حسب التقارير المالية المنشورة لبنك قطر خلال عام 2020، وترجع هذه القيمة المرتفعة إلى ارتفاع بند أرباح تقييم مركز القطع البنوي والتي وصلت إلى حوالي 134,000,000 مليار ليرة سورية بحسب التقرير المالي المنشور للمصرف المذكور، وذلك تبعاً للقرار رقم (1088/م.ن/ب/4) لعام 2014 والذي نصّ على اعتبار الأرباح الناتجة عن تقييم القطع البنوي ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال. بينما أدنى قيمة لمتغير معدل كفاية رأس المال بلغت 2% وهي بالرجوع للتقارير المالية للمصارف المدروسة كانت لدى بنك سورية والخليج خلال عام 2018، ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع حجم الخسائر المتراكمة التي عانى منها المصرف ممّا أدى إلى انخفاض رأس ماله الأساسي بحسب ما صرّح به المصرف المذكور في تقاريره المالية.

فيما يتعلّق بمتغير القروض (باللوغاريتم) فأعلى قيمة له بلغت 11,59 والتي تعود وبحسب التقارير المالية المنشورة لمصرف سورية والخليج خلال عام 2021، وهذا الارتفاع يمكن أن يُعزى إلى لتعميم الصادر عن حاكم مصرف سورية المركزي رقم

⁸ معامل التفرطح هو مقياس نسبي يقيس قمة المنحنى، ويأخذ الشكل المُدبب عندما تكون معظم القيم بالقرب من المتوسط الحسابي والذيلين، ويأخذ الشكل المفطح عندما تكون معظم القيم بعيدة عن المتوسط والذيلين، ويكون متوسط التفرطح (معتدل) عندما يكون معامل التفرطح مساوياً للصفر أو 3.

16/4774/ص بتاريخ 8-9-2020 والذي تضمّن استئناف منح التسهيلات الائتمانية. أما أدنى قيمة لمتغير إجمالي القروض الممنوحة (باللوغاريتم) بلغت 9,10 وتعود لبنك قطر خلال عام 2015، بناءً على التقارير المالية المنشورة، ويمكن تفسير هذا الانخفاض نتيجةً للتعميم الصادر من قبل حاكم مصرف سورية المركزي رقم 1/م/1138 بتاريخ 20-11-2014، والذي طُلب بموجبه من المصارف إيقاف منح التسهيلات الائتمانية بالليرات السورية مقابل تأمينات نقدية للعملاء الأجنبية وتصفية كافة التسهيلات الممنوحة على هذا النحو الذي سمح بها سابقاً بالقرار رقم 150/م.ن بتاريخ 4-7-2005.

فيما يخصّ مقياس Jarque-Bera⁹ لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة فيلاحظ أنّ القيمة الاحتمالية لكلّ من متغيري لوغاريتم القروض وكفاية رأس المال بلغت تقريباً 0.000 كما بلغت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار لمتغير لوغاريتم إجمالي الأصول 0.02 وجميع هذه القيم أصغر من مستوى دلالة 0.05%، بالتالي نرفض فرضية العدم أي أنّ المتغيرات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط المقطعي، واختبار استقرارية المتغيرات:

لا بدّ قبل اختيار التّموذج من إجراء اختبارات استقرارية للمتغيرات قيد الدراسة، وبما أنّنا نتعامل من بيانات من نوع Panel فيجب التحقق من وجود أو عدم وجود ارتباط بين المقاطع في Panel بهدف اختيار الاختبار المناسب للاستقرارية، لذلك سنقوم بإجراء اختبار Cross-Section Dependence Test للمتغيرات.

⁹ هو اختبار احصائي يستخدم في تحليل البيانات لاختبار ما إذا كانت المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فرضيته الأساسية تنصّ على أنّ المتغيرات خاضعة للتوزيع الطبيعي.

لكن قبل الانتقال إلى النتائج سنتعرف بشكل مختصر على اختبار Cross-
:Section Dependence Test

الهدف من استخدام هذا الاختبار تكمن في أنه أحد الطرق الإحصائية لفحص وجود ارتباط بين الوحدات العرضية في بيانات Panel، والتي قد تنشأ بسبب تأثيرات مشتركة أو عوامل غير مراقبة. كما تأتي أهمية هذا الاختبار من قدرته على تحديد المنهجية المناسبة لتقدير المعادلات الاقتصادية، والكشف عن وجود ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية والذي قد يؤدي إلى تحيز أو عدم كفاءة في التقديرات القياسية.

في سياق متصل، تكمن أهمية الكشف عن الارتباط المقطعي، كون المتغيرات هنا مُعتمدة على مقاطع متعددة، وكما ذكرنا غالباً ما يكون هناك ارتباط بين المقاطع بفعل عوامل تُؤثر بشكل مشترك عليها (مثلاً قد تتأثر جميع المصارف في سورية بشكل مشترك بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية أو بسبب قرارات مصرف سورية المركزي)، وفي هذه الحالة يؤدي تجاهل الاعتماد على المقطع العرضي في التقدير إلى فقدان كفاءة المقدر واختبار مضلل، حيث يمكن أن يكون لتجاهل الارتباط المقطعي في التقدير عواقب وخيمة، مما يؤدي إلى فقدان كفاءة التقدير وجعل إحصاءات الاختبار غير صالحة. فيما يتعلق بالنتائج هي على الشكل التالي:

بدايةً لمتغير كفاية رأس المال على الشكل التالي:

الجدول رقم (2): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Cross-Section Dependence Test			
Series: CAR			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 352			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM ¹⁰	480.9264	36	0.0000
Pesaran scaled LM ¹¹	52.43508		0.0000
Bias-corrected scaled LM ¹²	52.31970		0.0000
¹³ Pesaran CD	20.54219		0.0000

نلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة Prob لاختبار Breusch Pagan LM وجميع الاختبارات الأخرى معنوية عند مستوى دلالة 1%، حيث إحصائيات الاختبار وقيم p المقابلة لها كانت كما يلي:

¹⁰ اختبار **Breusch-Pagan LM** هو اختبار إحصائي يستخدم لفحص وجود تباين غير متساوي Heteroskedasticity في نموذج الانحدار الخطي، فرضيته الأساسية أنّ البواقي موزعة بتباين متساوي، ومقارنته تتم مع مستوى دلالة عادةً 0.05، إذا كانت قيمته الاحتمالية أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل فرضية العدم أي أنه يوجد تباين غير متساوي في النموذج ويوجد ارتباط مقطعي في البيانات.

¹¹ اختبار **Pesaran scaled LM** هو اختبار إحصائي يستخدم للتحقق من وجود ارتباط مقطعي بين المتغيرات في بيانات Panel المستخدمة في الأبحاث الاقتصادية والمالية. فرضيته الأساسية أنه لا يوجد ارتباط مقطعي بين الوحدات العرضية. وتتم مقارنته أيضاً مع مستوى دلالة 0.05 بنفس الطريقة. استخدام هذا الاختبار مهم لتحديد المنهجية المناسبة لتقدير النموذج التي تستند إلى بيانات Panel.

¹² اختبار **Bias corrected scaled LM** هو اختبار إحصائي يستخدم للكشف عن وجود ارتباط بين المقاطع في بيانات من نوع Panel، فرضيته الأساسية أن المقاطع مستقلة. أيضاً تتم مقارنة نتائجه مع مستوى دلالة 0.05، فإذا كانت قيمته الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الأساسية ونقبل البديلة بأنه وجود ارتباط بين المقاطع.

¹³ اختبار **Pesaran CD**: هو اختبار إحصائي يستخدم لاكتشاف وجود ارتباط بين المقاطع في بيانات Panel. وهو نسخة مبسطة من اختبار Pesaran scaled LM أيضاً فرضيته أنّ المقاطع مستقلة. ولرفض أو قبول فرضيته الأساسية تتم مقارنة قيمته الإحصائية أيضاً مع مستوى دلالة 0.05%. في حال كون قيمته أكبر نرفض الفرضية الأساسية ونقبل البديلة.

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 480.9264 مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 52.43508، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 52.31970، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 20.54219، والقيمة p 0.0000.

تُوفّر نتائج الاختبار هذه دليلاً قوياً ضدّ الفرضية الصفرية، فجميع القيم الاحتمالية أصغر من 0.05 وهذا يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية لهذه الاختبارات ونقبل الفرضية البديلة والتي تنصّ على وجود ارتباط بين المقاطع، وهذا يعني أنّ التغيرات في قيم متغير كفاية رأس المال في إحدى المقاطع يمكن أن تُؤثّر على قيمه في المقاطع الأخرى.

هنا، وبما أنه لدينا ارتباط بين المقاطع سنذهب إلى اختبار استقرارية المتغير، ولكن قبل البدء بقراءة النتائج سنتكلم بشكل مختصر عن اختبارات الاستقرارية لبيانات Panel: وهي اختبارات إحصائية تستخدم لتحليل استقرارية البيانات عبر الزمن في دراسات ال Panel. تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد ما إذا كانت المتغيرات في البيانات مستقرة عبر الزمن أم لا. استقرارية البيانات تعني أنّ المتغيرات تبقى ثابتة أو غير متغيرة عبر الزمن. وإذا كانت المتغيرات غير مستقرة فهذا يعني أنّها تعاني من التغيرات المستمرة والتباين عبر الوقت، مما يجعل من الصعب تحليل العلاقات أو التوصل إلى استنتاجات دقيقة.

وهنا وبسبب وجود ارتباط ذاتي بين المقاطع بالنسبة للمتغير، سنستخدم اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ هذه الخاصية بالاعتبار. وهو اختبار Bai and Nj الذي يعتبر أول اختبار جذر وحدة لبيانات Panel مع وجود ارتباط مقطعي.

لذلك وتماشياً مع النتائج سنطبق اختبار Bai and Ng¹⁴ لفحص استقرارية المتغير. نتابع مع متغير كفاية رأس المال على الشكل التالي:

الجدول رقم (3): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors		
Test variant: MQC		
Null hypothesis: Retain common factors		
Maximum factors: 6 (Schwert)		
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)		
MQ significance level: 5%		
Stationary factors: 0		
Common trends	Test statistic	p-value
6	33.17754	0.99990

تُظهر نتائج الجدول السابق أنّ P-value لمتغير كفاية رأس المال = 0.99 أكبر من مستوى 0.05، أي ليست معنوية عند مستوى دلالة 5%، وهذا يعني أنّ هذا المتغير مستقر عند الفرق الأول، تبعاً لفرضيات الاختبار المطبق.

¹⁴ اختبار Bai and Ng: هو اختبار يستخدم لتحديد عدد العوامل الشائعة في بيانات من نوع Panel، يعتمد على فرضيتين أساسيتين: الأولى أنّ البيانات تتبع نموذج العوامل الشائعة، أي أنّ كل متغير يُعبر عن مجموعة من العوامل الشائعة والخاصة. والثانية: أنّ العوامل الشائعة والخاصة متداخلة مع بعضها البعض، أي أنّها تتأثر بالتغيرات الزمنية والمقطعية. الأهمية الأساسية التي تكمن من استخدامه هي في قدرته على اكتشاف استقرارية المتغيرات ومدى تغيرها مع الزمن أو القطاعات. بمعنى إذا كانت العوامل الشائعة هي المؤثرة على البيانات فهذا يعني أنّ المتغيرات مستقرة في المستوى، بينما إذا كانت العوامل الخاصة هي المسيطرة على البيانات فهذا يعني أنّ المتغيرات متغيرة أو غير مستقرة في المستوى بل بالفروق الأولى، أي أنّها تتأثر بشكل كبير بالتغيرات الزمنية أو المقطعية.

فيما يتعلّق بالمتغير الضابط وهو لوغاريتم إجمالي أصول المصرف، فبنفس الطريقة:

الجدول رقم (4): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-View 12

Cross-Section Dependence Test			
Series: LTA			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel (unbalanced) observations: 353			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Test employs centered correlations computed from pairwise samples			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1228.420	36	0.0000
Pesaran scaled LM	140.5280		0.0000
Bias-corrected scaled LM	140.4127		0.0000
Pesaran CD	35.02895		0.0000

بنفس الطريقة السابقة وبعد تطبيق اختبار Cross section dependence test لمعرفة وجود ارتباط مقطعي من عدمه، تُظهر النتائج معنوية كافة الاختبارات عند مستوى دلالة 1%، حيث بلغت إحصائيات الاختبار وقيم p المقابلة لها كما يلي:

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 1228.420 مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 140.5280، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 140.4127، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 35.02895، والقيمة p 0.0000.

هذه النتائج تُشكّل دليلاً قوياً لرفض الفرضية الصفرية، كون القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات Prob تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى 0.05، لذلك نقبل الفرضية البديلة التي تتضمن وجود ارتباط مقطعي، نتيجةً لذلك نذهب إلى اختبار Bai and Ng الذي يُراعي هذه الخاصية، لندرس استقرارية المتغير، على الشكل التالي:

الجدول رقم (5): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors		
Test variant: MQC		
Null hypothesis: Retain common factors		
Maximum factors: 6 (Schwert)		
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)		
MQ significance level: 5%		
Stationary factors: 0		
Common trends	Test statistic	p-value
6	9.89190	0.99990

نلاحظ من نتائج الجدول السابق أنّ متغير لوغاريتم إجمالي الأصول مستقر أيضاً عند الفرق الأول، لأنّ وحسب شروط هذا الاختبار قيمة $P\text{-value} = 0.99$ ، وهي أكبر من مستوى دلالة 0.05.

أمّا فيما يتعلق بالمتغير التابع وهو لوغاريتم إجمالي القروض، نُطبّق الخطوات السابقة بدايةً باختبار **Cross section dependence test** كما يلي:

الجدول رقم (6): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views12

Cross-Section Dependence Test			
Series: LTL			
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Sample: 2012Q1 2021Q4			
Periods included: 40			
Cross-sections included: 9			
Total panel observations: 360			
Note: non-zero cross-section means detected in data			
Cross-section means were removed during computation of correlations			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	605.4540	36	0.0000
Pesaran scaled LM	67.11080		0.0000
Bias-corrected scaled LM	66.99542		0.0000
Pesaran CD	16.99569		0.0000

نلاحظ من نتائج الجدول أيضاً وجود ارتباط مقطعي، حيث أنّ إحصائيات الاختبار وقيم p المقابلة لها كما يلي:

Breusch Pagan LM: إحصائية الاختبار 605.4540 مع 36 درجة حرية، والقيمة p 0.0000.

Pesaran scaled LM: إحصائية الاختبار 67.11080، والقيمة p 0.0000.

Bias-corrected scaled LM المصحح للانحياز: إحصائية الاختبار 66.99542، والقيمة p 0.0000.

Pesaran CD: إحصائية الاختبار 16.99569، والقيمة p 0.0000.

النتائج السابقة تدفعنا نحو رفض الفرضية الصفرية لهذا الاختبار أيضاً، كون أن القيم الاحتمالية لجميع هذه الاختبارات تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى 0.05، أي

نقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود ارتباط مقطعي. لذلك نلجأ إلى اختبار يتعامل مع هذه الحالة، وهو اختبار Bai and Ng على الشكل التالي:

الجدول رقم (7): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Common factors: Cardinality of non-stationary factors			
Test variant: MQC			
Null hypothesis: Retain common factors			
Maximum factors: 6 (Schwert)			
Factors selected: 6 (Bai and Ng: Average of criteria)			
MQ significance level: 5%			
Stationary factors: 0			
Common trends		Test statistic	p-value
6		47.90321	0.99990

نلاحظ من الجدول رقم (7) أنّ قيمة P-value لمتغيّر لوغاريتم إجمالي القروض = 0.99 وهي أكبر من مستوى 0.05، هذا يعني أنّه مستقر عند الفرق الأول أيضاً، تبعاً لشروط الاختبار.

بما أنّ النتائج أظهرت أنّ جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، بالتالي سنقوم بتطبيق اختبار التكامل المشترك Cointegrating test، مع اختيار طريقة التقدير المربعات الصغرى الديناميكية DOLS على اعتبار أنّ المتغيرات كافة مستقرة بالفرق الأول، على الشكل التالي:

الجدول رقم (8): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

Dependent Variable: LTL				
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)				
Sample (adjusted): 2012Q1 2021Q3				
Periods included: 35				
Cross-sections included: 9				
Total panel (unbalanced) observations: 287				
Panel method: Pooled estimation				
Cointegrating equation deterministics: C LTA				
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=3)				
Coefficient covariance computed using default method				
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for				
coefficient covariances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR	-0.496414	0.181833	-2.730048	0.0068
R-squared	0.834947	Mean dependent var		10.08802
Adjusted R-squared	0.788318	S.D. dependent var		0.365250
S.E. of regression	0.168048	Sum squared resid		6.297543
Long-run variance	0.049643			

نلاحظ من الجدول السابق أنّ قيمة مُعامل التّحديد R-squared بلغت 83%، أي 83% من قيم المُتغيّر التابع يتمّ تفسيرها من خلال المتغيّر المُستقل، كما نلاحظ أنّ متغيّر كفاية رأس المال قد أثر بشكل سلبي وعكسي في المتغيّر التابع، وبمعنويّة إحصائيّة كبيرة عند مستوى دلالة 5% فكلما ارتفع معدل كفاية رأس المال نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض حجم القروض 0.49 نقطة. وتصبح معادلة النموذج للمصارف المدروسة على الشكل الآتي:

$$LTL_{it} = -0.496414(CAR)_{it} + \varepsilon_t$$

هذا التأثير السلبي يدفعنا للانطلاق في تفسيره من الجدل الذي يدور حول الزيادة أو التخفيض في رأس المال هل سٌحسّن أم سٌعيق النشاط الإقراضي للمصارف، فبعض الآراء تميل نحو تشجيع الاحتفاظ بنسب رأس مال كونه يمثل ضماناً للتصدي للمخاطر المحتملة، بالتالي رأس مال أكبر سيقود إلى ممارسات إقراضية أكثر وبالتالي أرباح أعلى للمصارف. لكن في الجهة المقابلة، هناك آراء تدعم عدم الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال التنظيمي، لأنّ أي مشكلة أو خسارة ستحدث سيتحملها المالكين أو المساهمين وليس الأطراف الخارجية.

لكن، قد يعود التأثير السلبي لكفاية رأس المال في حجم القروض المصرفية إلى المبالغة من قبل المصارف التقليدية السورية بالاحتفاظ بنسب كفاية رأس مال مرتفعة جداً (أكثر من 50%)، وهذا ما يجعل هامش تقلب هذه النسبة مهما زاد أو نقص سيبقى بعيداً عن الحد الأدنى التي تفرضه السلطات الرقابية ألا وهو 8% من إجمالي الأصول المرجحة بالخطر (كما جاء في مضمون اتفاقية بازل).

وهذا يدفعنا للقول إنّ نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف السورية قد لا يتم التعامل معها بشكل صحيح من قبل الإدارة المصرفية، أي عند وضعها لاستراتيجيات استثماراتها، واستراتيجيات إدارة المخاطر المتعلقة بها، كونها محتفظة بنسب مرتفعة جداً عن الحد المطالبة بالاحتفاظ به، ولم تستثمر هذه الاحتياطات الكبيرة في توسيع نشاطها وتقديم المزيد من القروض، وزيادة أرباحها، إنّما قد تكون فضلت جانب السيولة على الربحية.

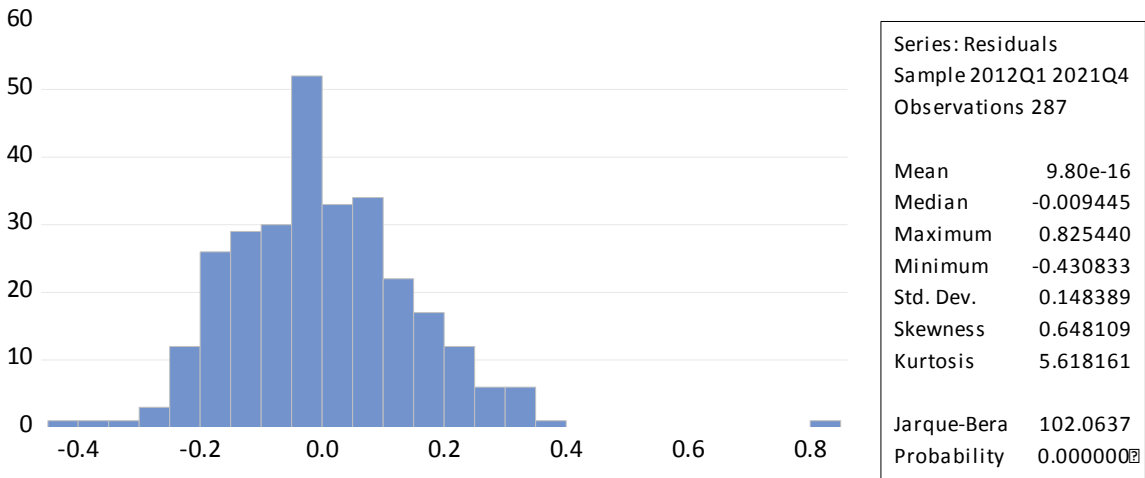
وهذا ما يلتقي مع قرارات المصرف المركزي ما بين عامي 2012 وحتى 2021 (فترة الدراسة)، حيث اتّجهت جهود المصرف المركزي خلال تلك الفترة نحو تقليص حجم النشاط الإقراضي لدى المصارف السورية، خاصّةً مع الصعوبات (الأزمة السورية) التي أحاطت بتلك المصارف خلال فترة الدراسة بدءاً من عام 2011. في إطار موازي، عمل

المصرف المركزي أيضاً على تعزيز الاحتفاظ بمعدلات كفاية رأس المال لدى تلك المصارف، كأداة لمواجهة المخاطر التي كانت طاغية في البيئة السورية خلال هذه الفترة.

لكن، ترى الباحثة أنّ المبالغة في الاحتفاظ باحتياطات سائلة دون استثمارها في نشاطات مربحة، قد يعرض هذه المصارف لتكلفة فرصة بديلة مرتفعة، خاصةً في ظلّ عدم الاستقرار والأزمات المتلاحقة التي تشهدها السوق الماليّة.

ختاماً، يجب التأكيد من موثوقية النتائج التي تم التوصل إليها، لذلك سيتم إجراء اختبارين، الأول (Jarque-Bera) للتحقق من خضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي من عدمه Normal distribution، والثاني اختبار (Auto correlation test) لاختبار عدم وجود ارتباط بين بواقي النموذج.

نتائج اختبار Jarque-bera:



الشكل رقم (1): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

على الرغم من أنّ بواقي التّموذج غير موزعة بصورة طبيعية حسب Jarque-Bera، كون القيمة الاحتمالية للاختبار 0.000 وهي أصغر من 0.05، لكن نلاحظ أنّ قيمة معامل التفرطح Kurtosis لبواقي التّموذج قريب من قيمة معامل التفرطح للمتغير التابع (الجدول رقم 1)، كما أنّ قيمة معامل الالتواء Skewness لبواقي التّموذج أقلّ من 1، لذلك وحسب الشكل المرفق يمكن القول أنّ التوزيع يقارب بصورة ما التوزيع الطبيعي، وبالتالي توزّع البواقي مقارب للتوزّع الطبيعي، أي يمكن اعتبار النتائج ذات موثوقية¹⁵.

أما دالة الارتباط الذاتي والجزئي للأخطاء Auto Correlation Test فنتائجها على الشكل التالي:

Sample (adjusted): 2013Q1 2021Q3		Included observations: 287 after adjustments				
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.244	0.244	17.308	0.000
		2	0.145	0.091	23.460	0.000
		3	0.016	-0.041	23.536	0.000
		4	-0.010	-0.019	23.564	0.000
		5	0.068	0.085	24.940	0.000
		6	0.089	0.065	27.269	0.000
		7	0.073	0.022	28.833	0.000
		8	0.049	0.011	29.535	0.000
		9	0.009	-0.009	29.558	0.001
		10	-0.012	-0.017	29.599	0.001
		11	-0.008	-0.007	29.619	0.002
		12	0.039	0.040	30.072	0.003
		13	-0.004	-0.032	30.078	0.005
		14	-0.018	-0.029	30.176	0.007
		15	-0.029	-0.015	30.427	0.010
		16	-0.037	-0.017	30.837	0.014

الشكل رقم (2): من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات E-Views 12

نلاحظ أنّه يوجد فقط فترة واحدة قيمها الدرجة خارج حدود الثقة، بينما تقع القيم الحرجة لجميع باقي الفترات ضمن حدود الثقة، هذا يعني أنّه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

¹⁵ تم العودة إلى خبير إحصائي للاستفادة منه في هذا التفسير.

النتائج والتوصيات:

تناولنا ضمن الإطار العملي من هذه الدراسة اختبار الفرضية باستخدام نموذج يُمثل اندثار نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) على حجم القروض المصرفية (LTL) مأخوذة بشكلها اللوغاريتمي، مع أخذ حجم الأصول (LTA) كمتغير ضابط باللوغاريتم أيضاً.

تمّ تقدير النموذج من خلال اختبار التكامل المشترك Cointegration Test وطريقة تقدير المربعات الصغرى الديناميكية DOLS للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، للفترة ما بين الربع الأول من عام 2012 وحتى الربع الرابع من عام 2021.

توّصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي (عكسي)، وذو دلالة إحصائية لمتغير كفاية رأس المال في حجم القروض المصرفية في سورية، أي كلما زاد معدل كفاية رأس المال سينخفض حجم القروض المصرفية، وهذا الأمر يمكن اعتباره منطقياً بالعودة إلى النسب المبالغ بها من كفاية رأس المال الموجودة لدى المصارف المدروسة، وغير المُستغلة نوعاً ما نتيجة تفضيل هذه المصارف تشجيع جانب السيولة على حساب الربح، مراعاةً لقرارات المصرف المركزي خلال هذه الفترة. أيضاً يمكن القول أنّ المصارف المدروسة قد لا تراعي ضمن أولوياتها أو لا تدرس بشكل كافي موضوع رأس المال التنظيمي عند هيكلة سياساتها الاستثمارية المستقبلية وسياسات التحوّط من المخاطر.

لكن يمكن القول أنّه لتستطيع المصارف الاستفادة من موضوع رأس المال التنظيمي، فعليها محاولة الجمع بين آراء مدارس نظريات رأس المال، وأن تحاول الجمع بين جانبي السيولة والربحية، من خلال الاستفادة من هذه الاحتياطات وتفعيل وظيفتها كوسادة للمخاطر المحتملة، وأيضاً أن تستثمرها في منح قروض مربحة من شأنها تحسين أرباح

المصرف وتُعظّم قيمته السّوقية، بشرط أن تراعي عدم التّوسّع في الأنشطة الخطرة التي قد يتحمّل وقعها المالكين وليس الأطراف الخارجيّة.

استناداً إلى ما تقدّم يوصي هذا البحث بما يلي:

1- يمكن لإدارة المصارف المدروسة الاستفادة من النسب المبالغ فيها المحفوظ بها من رأس المال لديها، والتي تخوّلها من التحوط من المخاطر المحتملة، في محاولة التنوع في استراتيجياتها الاستثمارية، والجمع بين مبدأي السيولة والرّبحيّة، والعمل على تقديم قروض تشغيلية مدروسة تدعم الاستثمار والاقتصاد، وتولّد لها عوائد كافية.

2- يُفضّل أن تُفعل إدارة المصارف المدروسة دور إدارة المخاطر لديها، من خلال التعريف الدقيق لمكونات المخاطر، والتركيز على وضع سياسات للتحوط من المخاطر الائتمانية في ظلّ نسبة كفاية رأس المال المرتفعة الموجودة.

3- يُوصى الباحثين المستقبليين بدراسة عوامل الاقتصاد الكلي أي خارج حدود المصرف (مثل التّضخّم، تقلّب سعر الصرف، الأزمات والكوارث العالميّة المتتالية، وغيرها)، والتي قد يكون لها التأثير الأكبر على مقدرة المصارف المدروسة على التوسّع في منح القروض من عدمه، أكثر من العوامل الداخليّة على مستوى المصرف Bank-Specific Factors.

4- يُوصى الباحثين المستقبليين بدراسة التضارب في نظريات رأس المال، أي بين نظريّات Financial Fragility التي دعمت تيار التأثير الإيجابي للاحتفاظ بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، ونظريات Agency Cost و Adverse Selection التي تُنادي بالتأثير السّلبّي لنسب رأس المال المرتفعة على سلوك الإقراض.

قائمة المراجع References

أولاً: المراجع العربية:

- 1- عبد الفتاح، سيد. (2018). "أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الاقراض المصرفي (مع دراسة تطبيقية)". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 9* (العدد الرابع)، 777-727.
- 2- عوض فهد، محمد جمال. (2022). "قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة". *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*. 618-603.
- 3- عبد الجواد، راضي. (2021). "تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر". *مجلة كلية السياسية والاقتصاد*. العدد التاسع.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Adamgbo, D. S. L. C., Toby, P. A. J., Momodu, D. A. A., & Imegi, P. J. C. (2019). The effect of capital adequacy on credit risk management among commercial banks in Nigeria; within the Basel capital adequacy framework. *International Journal of Contemporary Research and Review*, 10(7), 21555-21562.
- 2- Ashar, N. Y., Ansonia, M. F., & Fata, H. K. (2023). The Effects of Capital Policy on Banking Loan Dynamics: A Difference Equation Approach. *International Journal of Difference Equations (IJDE)*, 18(1), 267-279.
- 3- Anees, Z., Iftikhar, D. K., & Rizvi, D. S. Z. A. (2023). Impact Of Basel Iii On Investment Decisions Of Commercial Banks In Pakistan. *Russian Law Journal*, 11(4).
- 4- Banks, R. (2010). Banking Systems". *Bank for International Settlements*, June.
- 5- Benetton, M., Eckley, P., Garbarino, N., Kirwin, L., & Latsi, G. (2021). Capital requirements and mortgage pricing: Evidence from basel ii. *Journal of Financial Intermediation*, 48, 100883.
- 6- Bardas, A., Dudnyk, A., Avramenko, O., & Kazymyrenko, O. (2022). Management of financial institutions and risks under uncertainty. *Management and Entrepreneurship: Trends of Development*, 2(20), 68-77.
- 7- Fang, X., Jutrsa, D., Peria, S. M., Presbitero, A. F., & Ratnovski, L. (2022). Bank capital requirements and lending in emerging markets: The role of bank characteristics and economic conditions. *Journal of Banking & Finance*, 135, 105806.

- 8- Ferreira, C., Jenkinson, N., & Wilson, C. (2019). *From Basel I to Basel III: Sequencing implementation in developing economies*. International Monetary Fund.
- 9- Gržeta, I., Žiković, S., & Tomas Žiković, I. (2023). Size matters: analyzing bank profitability and efficiency under the Basel III framework. *Financial innovation*, 9(1), 1-28.
- 10- Kirui, R. K., & Mugo, R. (2023). THE EFFECT OF CAPITAL ADEQUACY ON THE LENDING PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA.
- 11- Makanile, D., & Dickson, P. (2022). Determinants of lending behaviour of commercial banks in Tanzania. *International Journal of Research in Business and Social Science (2147-4478)*, 11(2), 260-269.
- 12- Magoma, A. Mbwambo, H. & Dobogo, H. (2022). Factors Influencing Bank Lending Behaviour in Tanzania A Case of Listed Banks in Tanzania.
- 13- Oyetade, D., Obalade, A. A., & Muzindutsi, P. F. (2022). Changes in Basel Capital Requirements and Lending Ability of African Commercial Banks. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 11(3), 179-201.
- 14- Roy, D. G., Kohli, B., & Khatkale, S. (2013). Basel I to Basel II to Basel III: a risk management journey of Indian banks. *AIMA Journal of Management Research*, 7(2/4), 1-23.
- 15- Yanenkova, I., Nehoda, Y., Drobyazko, S., Zavhorodnii, A., & Berezovska, L. (2021). Modeling of bank credit risk management using the cost risk model. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(5), 211.
- 16- Yaaba, B. N., & Sanusi, L. G. (2020). Capital adequacy requirement and bank behaviour in Nigeria. *Bullion*, 44(2), 5.